سلسلة

ثقافة اسلامية معاصرة(١)

خلافة الإمام علي عليه السلام

بالنصّ أم بالنّصب

أحمد القبانچي

هوية الكتاب

مقدمة

لم يكن هدفي من تأليف هذا الكتاب هو التأليف بين الشيعة والسنة أو تجسير العلاقة بين هاتين الطائفتين، بل الغرض هو قول الحق واستكشاف الحقيقة.....

والحق بدوره يوحّد ويفرّق... والباطل يوحّد ويفرّق..

ولكلّ اتباع وأعداء..

وإذا كان اتباع الحق الأقلّين، فهذا لا يعني أن اتباع الباطل هم الاكثرون...

وإذا كان السبب في قلة اتباع الحق هو أنّ الحق لشدة جماله وبهائه لا يظهر عارياً للناس ولا يتجلى لهم إلّا من خلال الف حجاب من نور. فالباطل بطريق اولى أن يتقنّع لشدة قبحه ودمامته بألف حجاب من ظلمة...

وبسبب هذه الحجب أخذ اكثر الناس من هذا ضغث ومن ذاك ضغث، وليتخذوه ديناً ويعتنقوه مذهباً..

وهذا حال جميع الأديان والمذاهب في عالم البشرية المعاصرة بدون استثناء، فلا يدعي بعد هذا أحد من الناس بأنه على دين الحق والمذهب الحق بجميع مفردات العقيدة إلّا مكابر... فبعد انقضاء اكثر من اربعة عشر قرناً على عصر الرسالة وما رافق المسيرة التاريخية للفكر الديني من اجتهادات المجتهدين وتفاسير المفسّرين وعرفان

العارفين ووضع الوضاعين طيلة هذه المدة المديدة، هل يمكن لأحد أن يدّعي أنّه أخذ دينه من عين صافية، ومذهبه من روافد نقية؟!

وهذا الكتاب محاولة لاستجلاء كوامن التاريخ وازاحة ما علق بالمعتقدات الحقة من غبار الزمان وافرازات الفكر البشري.. محاولة لاصطياد الحقيقة بشبكة من الشواهد التاريخية ومعطيات الموروث الديني لأهم قضية من قضايا المذهب... ألا وهي قضية الخلافة والأمامة..

محاولة تستحق النقد!!

احمد القبانچي

ذي القعدة ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م

فذلكة البحث:

إن من أهم المسائل في دائرة الحقوق هي مسألة حق تقرير المصير أو حق الحكومة، فهل يثبت هذا الحق بالغلبة والقوة، أو بالعقد الاجتماعي، أو تكون مشروعية الحكومة بالحق الإلهي كما هو الحال في التصوّر المسيحي في العصور الوسطى، وكذلك لدى الغالبية من المسلمين من زمن الخلفاء وإلى يومنا هذا؟

وهذه المسألة تبحث في علم الحقوق والسياسة والفقه والكلام كلّ من زاوية خاصة، وهو بحث عميق ومتشعب لا نريد الخوض فيه الآن. بل نريد بحث هذه المسألة من زاوية تاريخية، وهي المسألة الأهم ومحور اختلاف المسلمين وانشعابهم فرقتين: شيعة وسنّة، حيث اختلفوا كما هو معروف في أنّ الخلافة بمَ تتحقق، بالنصّ كما يقول به الشيعة، أو بالانتخاب والشورى كما يقول به أهل السنة؟

وهذه المسألة أيضاً واسعة الاطراف والتفريعات ومذكورة في اغلب الكتب الكلامية ومؤلفات الإسلاميين من الطرفين وإن كانت كتابات الشيعة اكثر في هذا المجال، إلّا أننا لا نريد في هذا البحث استعراض هذه المسألة من هذه الجهة، أي من نقطة الاختلاف

الشيعي ـ السني، فقد يكون البحث فيها متكرراً وقليل الفائدة، ولكن نأخذ وجهة نظر واحدة، وهي نظرية الشيعة في هذا المجال ونتعمق في أبعادها ونسلط الضوء على ما خفي من زواياها لنرى ما إذا كان فيها بعض العناصر الخافية والمطمورة التي تستحق الدرس والعناية، فلعلّ هذه العناصر تفتح لنا آفاقاً جديدة في هذه النظرية، ونتوصل بذلك إلى فهم جديد ورؤية جديدة في هذه المسألة الحساسة من عقيدتنا الدينية.

النظرية الشيعية الاولى:

وهي النظرية السائدة في الوسط المذهبي والكلامي للشيعة، وتقوم على اساس أن الله تعالى أوحى إلى نبيه الكريم بأن ينصب الإمام عليّاً خليفة واماماًللمسلمين من بعده، لانه ليس للناس معرفة الإمام ولا اختيار لهم في ذلك «ما كان لهم الخيرة»، وكان النبي متردداً في اول الأمر لما يعلم من مخالفة بعض المسلمين لذلك، حتى جاء الأمر الإلهي الصريح في آية ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[1] وتستبطن تهديداً للنبي ايضاً «وان لم تفعل فما بلّغت رسالته» فقام النبي في غدير خم بنصب الإمام علي خليفة له من بعده امام جمع غفير من المسلمين، وهو الحديث المعروف بحديث الغدير حيث قال رسول الله «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه».

ولكن ما أن توفي النبي حتى حدثت مؤامرة السقيفة وتمّ غصب

١ – المائدة، ٦٧.

الخلافة من أمير المؤمنين على يد ابي بكر وعمر وبايع الناس لأبي بكر الا جماعة قليلة من المؤمنين المخلصين الذين التزموا بوصية النبي في شأن علي، من قبيل سلمان وأبي ذر وعمار والمقداد، ثم اجبروا الإمام علي على البيعة بعد أن استتب لهم الأمر، فلم يجد الإمام علي بدّاً من البيعة لقلة الناصر والمعين وللحفاظ على وحدة الامة الإسلامية كما يقول الإمام علي نفسه في هذا المجال: «**أما والله لقد تقمصها فلان وأنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحى ينحدر عنّي السيل، ولا يرقى اليّ الطير، فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتئي بين أنْ اصول بيد جذّاء، أوّ أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربّه، فرأيت أن الصبر على هاتا احجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهباً، حتى مضى الأول لسبيله، فادلى بها إلى فلان بعده**»[1]

ثم لما أدرك الناس حقيقة الحال بعد ٢٥ سنة من السقيفة بايعوا الإمام علياً عليه السلام ولكن نكثت طائفة ومرقت أُخرى وخرجت ثالثة، فانشغل الإمام بقتال هؤلاء في مدة خلافته القصيرة حتى استشهد في محرابه، وبعده صالح الحسن عليه السلام معاوية وتنازل له عن الخلافة بعد خيانة رؤساء الجيش، اي أنّه أُجبر على الصلح مع معاوية، ولا زالت الخلافة مغصوبة عن الائمة عليهم السلام واحداً بعد الآخر، حتى وصل الأمر للإمام الثاني عشر حيث أرادوا قتله في صغره فغاب عن الابصار،

١ – نهج البلاغة ـ الخطبة الشقشقية رقم (٣).

وقد أمدّ الله تعالى في عمره الشريف كيما تستعد النفوس وتتحسن الأُمور، فيظهر ويملأ الارض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

محور هذه النظرية يقوم على أساس أن الائمة المعصومين من اهل البيت عليهم السلام منصوبون نصباً الهياً لمقام الإمامة في الدين والدنيا وحالهم في ذلك حال النبي، وقد غصب مقام الإمامة الدنيوية منهم على طول التاريخ وبقي لهم مقام الإمامة في الدين.

هذه هي نظرية الشيعة بصورة عامة، تاركين التفاصيل للكتب المختصة، ولكن ما نريد قوله في هذا الصدد هو أننا نواجه عدة علامات استفهام قد يستعصي حلّها والاجابة عنها اجابة مقنعة على أساس هذه النظرية، وسوف نطرح فرضية أُخرى لنرى هل يمكنها الاجابة عن تلك الاسئلة المثارة على بساط البحث المذكور، أم لا؟

ومن المعلوم أن كل فرضية أو نظرية يمكنها تقديم أجوبة وحلول مقنعة للأسئلة والاشكالات المطروحة تكون هي الافضل والاولى في دائرة الاختيار، وهذا لا يعني أن الاولى باطلة تماماً، وعلى سبيل المثال ما نجده في الوسط العلمي من نظريات متعاقبة ومتكثرة، حيث يتم الاخذ بالنظرية التي تحمل أجوبة اكثر من غيرها، كما هو الحال في نظرية الجاذبية لنيوتن، فعندما رأى العلماء من خلال التجارب الكثيرة صحتها وإنها تقدم حلولاً لكثير من علامات الاستفهام المستعصية في ذلك الوقت أخذوا بها، ولكن ما أن ظهرت نظرية انشتاين النسبية وأثبتت انها قادرة على الاجابة على الاشكالات العلمية افضل من نظرية نيوتن وخاصة فيما يتعلق بحركة كوكب عطارد، أو حركة ذرات العناصر وغيرها من الموارد

التي لم تكشف عنها النقاب نظرية نيوتن في الجاذبية، ووجدت لها حلاً شافياً ومقنعاً على أساس نظرية انشتاين، اخذوا بها، وهذا لا يعني بطلان نظرية نيوتن بالكامل، بل جاءت نظرية انشتاين وأجرت بعض التعديلات على نظرية نيوتن، فبقيت نظرية نيوتن صالحة للاستعمال في دائرة المقاييس والمسافات والحركات الطبيعية، كدوران الارض والقمر والشمس، أو معيشة الكائنات على الكرة الأرضية دون المسافات العظيمة والحركات المتناهية في الصغر أو الكبر مثل حركة الذرات الصغيرة جداً، أو المسافات التي لا تقاس إلّا بملايين السنين الضوئية.

النظرية الثانية:

ولابدّ قبل تقرير النظرية من تقديم مقدمتين:

المقدمة الاولى: وتقوم على اساس الفصل في مقامات الإمامة، بين الديني منها والدنيوي، فمعلوم لدى أهل الفضل والعلم أن مقام الإمامة المفترضة للامام علي والائمة المعصومين عليهم السلام يستبطن ثلاثة مقامات:

١ ـ مقام الولاية العامة: ويعتبر أهم مقام من مقامات الإمامة، وهو ما ورد التأكيد عليه في النصوص الدينية وكلمات العرفاء من أن وظيفة الإمام الاساسية هي هداية الناس إلى طريق الحق، وانقاذهم من الظلمات إلى النور من خلال الجذبة الروحية، اي بواسطة العشق والمحبة والموالاة التي تربط الإمام بالمأموم حيث يكون الإمام قدوة واسوة لسائر الناس على طريق الهداية والكمال الإنساني

والمعنوي، وهذا يعني أن هذا المقام المقدس للامام يعمل على اساس انطولوجي وجودي لا على اساس معرفي ذهني، ولذا كانت الولاية بمعنى المحبة شرطاً اساسياً في عملية الهداية المفروضة لهذا المقام.

٢ ـ مقام الإمامة في الدين والشريعة: ويراد منه أن الإمام هو الذي يتكفل بيان ما خفي على المسلمين من احكام الدين والشريعة وتطبيقاتها ومواردها وجزئياتها، إن على مستوى العقيدة من مسائل التوحيد والنبوة والمعاد، أو على مستوى الاحكام الشرعية في الصلاة والصوم والزكاة والحج وسائر العبادات والمعاملات، أو على مستوى تفسير القرآن الكريم وبيان المحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص وأمثال ذلك، ويمكن جمع كلا المقامين المذكورين تحت عنوان «الإمامة الدينية» في مقابل المقام الثالث، وهو الإمامة الدنيوية .

٣ ـ مقام الخلافة والزعامة الدنيوية: وهو أن يقوم الإمام بتدبير أمور المجتمع الإسلامي في أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية وأمثال ذلك، أي مقام الحكومة على الناس، ومعلوم أن هذا المقام لا يدخل في ما سبق من مقامات الإمامة في الصميم، وكذلك الثاني لا يعتبر متفرعاً عن الأول، فكل من هذه المقامات له مساحة خاصة لا يشترك فيها مع غيره من المقامات المذكورة.

النظرية الثانية تقوم على اساس الفصل بين هذه المقامات، وتذهب إلى أن امامة الإمام عليّ عليه السلام والائمة المعصومين عليهم السلام يقصد بها في الاصل الإمامة الدينية، أي المقام الأول والثاني، وذلك

بالمدلول المطابقي للنص، والمقام الثالث إنّما يثبت بالملازمة العقلية فحسب، اي أن النصوص على امامة الإمام علي عليه السلام تؤصل المقام الأول والثاني للامام، فيكون الإمام منصوباً من الله في هذين المقامين، أما بالنسبة إلى المقام الثالث، فحتى لو دلت النصوص عليه فانما تدل على الترشيح لا النصب، فليس كل نص بالامامة يعني النصب الإلهي للامام في جميع المقامات بل بعضها يدل على النصب الإلهي، وبعضها الاخر يدل على مجرد الترشيح لهذا المقام، كما في مقام الخلافة الدنيوية، وعلى الناس اختيار ما يرونه صلاحاً.

المقدمة الثانية: إن الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله له عدة مقامات أو مراتب:

أولها: «مرتبة النبوة»، وهو مقام الوحي والتشريع وابلاغ رسالة السماء إلى أهل الارض.

ثانيها: «مرتبة الإنسان الكامل» الذي يأخذ على عهدته مسؤولية ايصال الناس إلى الكمال المطلوب وتزكيتهم من أدران الشهوات والاهواء، أي يقودهم على مستوى التكوين لا التشريع الذي سبق في مقام النبوة. وهذا هو ما تقدم من مقام الولاية للامام المعصوم أيضاً.

ثالثها: «مرتبة الحكومة» وتدبير أُمور الدولة والمجتمع على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي وأمثال ذلك.

رابعها: «مرتبة البشرية» وهي السلوكيات التي تصدر من النبي لكونه بشراً، كالاكل والمشي والنوم والضرب في الاسواق وأمثال ذلك.

ومعلوم أن ما يصدر عنه بمقامه الأول وبما أنّه نبي مرسل من الله

تعالى هو الذي يدخل دائرة الاوامر الإلهية والوحي لا غير، وهو ما تقول عنه الآية الكريمة: ﴿إن هو إلّا وحي يوحى﴾[١]، وأما ما يصدر عنه من مواعظ وحكم ودعوة إلى الاخلاق الحميدة والمثل النبيلة، فالواجب اتباعه لا على اساس التشريع الإلهي، بل على أساس العقل العملي أو الوجدان الذي يدفع الإنسان باتجاه الخير وطلب الكمال، ولهذا لو لم يمتثل المسلم لأوامر النبي صلى الله عليه وآله الاخلاقية من قبيل:

«اياك وكل أمر يعتذر منه»[٢].

«إذا قدرت على عدوّك فاجعل العفو شكرا للقدرة عليه».[٣]

«أفضل الاعمال ثلاثة: التواضع عند الدّولة، والعفو عند القدرة، والعطية بغير المنّة»[٤]

وأمثال ذلك ممّا كثر واستفاض من اقواله صلى الله عليه وآله في مجال الاخلاق وتزكية النفس والسلوك إلى الله تعالى، فبديهي أن من لا يمتثل لهذه الأوامر والارشادات الحكيمة، فانه وإن خسر في مقام الكمال الإنساني ونقص حظّه من القرب من الله تعالى، إلّا أن ذلك لا يستتبع عقوبة، ولا تتحقق منه معصية، لأنها لم تكن صادرة عن الله تعالى بالامر المولوي التعبدي كما يقول الفقهاء.

أما المقام الثالث، وهو مقام الحكومة، فالواجب على المسلمين

١ – النجم: ٤.
٢ – نهج الفصاحة (في اخبار النبي صلى الله عليه وآله).
٣ – المصدر السابق.
٤ – المصدر السابق.

اتباع النبي صلى الله عليه وآله عقلاً بما أنّه حاكم وقائد، كما هو الحال في وجوب اتباع غيره من الحكام العدول والأُمراء الصالحين الذين يريدون الخير والصلاح لمجتمعهم وقومهم، ومثل هذه الأوامر لا تستتبع نهياً الهياً على مستوى التعبدية والتشريع، ولذلك قد يأخذ النبي صلى الله عليه وآله بما يملي عليه أصحابه بعد المشورة معهم، ولا يأخذ من الله تعالى كما أُثر عنه في سياسته وغزواته، أي أن النبي صلى الله عليه وآله في هذا المقام يصدر أوامره إلى المسلمين بصفته حاكماً وقائداً لا بصفته نبياً مرسلاً، وفي هذا المورد أيضاً لا تترتب على مخالفته مخالفة شرعية وعقوبة الهية غير ما قد يتعرض له المسلمون من آثار سلبية دنيوية كما حدث لهم في غزوة «أُحد»، وحتى على فرض ترتب العقوبة الإلهية الاخروية على مخالفة مثل هذه الأوامر، فان ذلك لا يعني أنها صادرة من مقام النبوة وأنها من الوحي، بل صادرة من النبي بما هو حاكم وزعيم للمسلمين في الدائرة السياسية والعسكرية.

«المرتبة الرابعة» من مراتب النبي هي كونه بشراً يأكل كما يأكل الناس ويشرب كما يشربون **«إنما أنا بشر مثلكم»**[١] فما قد يرد في الأحاديث الشريفة من المستحبات والمكروهات وسيرة الرسول العملية وسلوكه مع الناس قد يدخل في هذه الدائرة، فلا يكون مستحباً ومكروهاً عند الله تعالى كما يظن الفقهاء، فنحن نرى في الكتب الفقهية كثيراً من المستحبات والمكروهات على اساس أن سيرة النبي كانت كذلك، والحال أن اكثر ما يصدر عنه من هذه

١ – كهف: ١١٠.

السلوكيات ليس بما أنّه نبي مرسل، بل لكونه بشراً حاله حال سائر الناس في ذلك الزمان في كيفية تناولهم للطعام ومشيهم ونومهم ولباسهم وأمثال ذلك، فمثلاً عندما يرد في الروايات أن النبي كان يأكل بأصابع ثلاثة أو يلبس العمامة ويمسك العصا وأمثال ذلك، فلا يعني أنها محبوبة عند الله حتى يقال بأنها من المستحبات الشرعية، بل إن النبي يخضع في مثل هذه الموارد للثقافة المحلية والآداب العرفية والتقاليد الاجتماعية.

وبعد هذا التفصيل لمقامات النبي صلى الله عليه وآله، يتضح جيداً ـ كما تراه النظرية ب ـ أن ما يمكن عدّه نصباً الهياً هو ما يصدر عن النبي من مقامه الأول، اي مقام النبوة والرسالة، لا سائر المقامات الاخرى، وقد ورد في الحديث النبوي:

«أنا فيما لم يوحَ اليَّ كأحدكم»[1].

هذا هو مجمل ما يمكن أن يقال حول هذه النظرية، أما التفاصيل والاثباتات العقلية والنقلية فسيأتي بيانها لاحقاً.

نعود إلى ما نحن فيه، فبعد أن استعرضنا، النظرية السائدة في الفكر الشيعي عن الإمامة والخلافة، نواجه بعض الاشكالات وعلامات الاستفهام على المستوى الكلامي والتاريخي، ويمكن للنظرية المذكورة أن تجيب على كل هذه الاسئلة ايضاً، إلّا أ ننا إذا رأينا نظرية تستطيع أن تجيب بصورة أفضل على هذه الاشكالات المطروحة مع المحافظة على قوة الادلة، بل اشتراكها مع النظرية

١ – نهج الفصاحة.

السائدة في مجال الاستدلال الكلامي والتاريخي، فما علينا إلّا الأخذ بالثانية، اي أنها نفس النظرية السائدة في المحتوى والمضمون ولكن بصياغة جديدة تكون اكثر معقولية ومطابقة للواقع التاريخي لتراثنا الإسلامي.

أما الاشكالات وعلامات الاستفهام التي يمكن اثارتها على النظرية السائدة، فنقتصر على ذكر ما هو المتسالم عليه لدى علماء الشيعة بالخصوص، لأن أهل السنة لا يقبلون امامة أهل البيت من الاساس، ولسنا بحاجة إلى الردّ عليهم في هذا البحث بعد ما تكفل علماء الشيعة بذلك على طول تاريخ الصراع الفكري والمذهبي بين السنة والشيعة، ولكن الاشكالات التي نطرحها على مائدة البحث لا تمسّ امامة أهل البيت عليهم السلام في الاصل، فذلك ممّا لا سبيل إلى انكاره أو التشكيك به لدى كل باحث منصف بعد قيام الادلة القاطعة على امامتهم وخاصة بالنسبة إلى الإمام علي عليه السلام في مقابل الخلفاء، بل نطرح هذه الاشكالات والتساؤلات فيما يتعلق بالجزء الآخر من النص النبوي والنصب الإلهي للائمة من أهل البيت عليهم السلام وهو مقام الخلافة والزعامة الدنيوية لهم.

وكذلك لا اشكال ولا ريب في أحقية الإمام عليّ عليه السلام بالخلافة الدنيوية أيضاً مضافاً إلى الإمامة في الدين، وهذا يتضح من سلوك الإمام عليّ عليه السلام تجاه السقيفة ورفضه البيعة لأبي بكر حتى اضطروا إلى الهجوم على داره وتهديده بحرقها على من فيها وإن كان فيها فاطمة، كما هو المتواتر لدى الفريقين، وكذلك تصريحات أمير المؤمنين عليه السلام في أحقيته بالخلافة من الخلفاء كما ذكرنا آنفاً،

وكما هو مذكور في الخطبة الشقشقية المعروفة في نهج البلاغة، وعليه لا مجال لانكار أحقية الإمام عليّ عليه السلام في تولي منصب الخلافة والزعامة الدنيوية بعد رسول الله، اذن فأين يكمن الاشكال والسؤال؟

إذا كنّا متفقين على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحق من أبي بكر وعمر وسائر الناس بالامامة الدينية والدنيوية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فما هو وجه الاختلاف مع النظرية السائدة لدى الشيعة؟ وما وجه الاشكال في الوجه الثاني من مسألة النص، اي مسألة الخلافة أو الزعامة الدنيوية وادارة أُمور المجتمع الإسلامي؟

اننا امام سؤال مهم في تحديد مفهوم النص يوم الغدير، وتترتب على كيفية الاجابة عنه جملة من المسائل المهمة في دائرة الفكر الإسلامي الشيعي، فهل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وبأمر من الله تعالى قد نصب الإمام عليّاً إماماً وخليفة له على المسلمين في أُمور الدين والدنيا، أي جمع له رئاسة الدين والدنيا معاً في حديث الغدير، كما رأينا في النظرية الشيعية السائدة، أو يقال أن النصب الإلهي كان منصباً بالدرجة الاولى على الإمامة في الدين، وبالملازمة العقلية يستفاد نصب الإمام للزعامة الدنيوية، اي بما أنّه افضل المسلمين على الاطلاق وله مقام العصمة والقرب من الله تعالى، فلذلك يكون أصلح من الآخرين لتولي هذا المنصب ايضاً اضافة إلى المنصب الأول؟ ولنصطلح على المنصب الأول وهو مقام الولاية العامة بأنه المنصب (١)، وعلى الثاني وهو مقام الإمامة في الدين بأنه المنصب (٢)، وعلى الثالث بأنه المنصب (٣)، لتسهيل عملية الافهام والتفهيم

وتجنب الاطالة في الكلام.

ولنصطلح على النظرية الشيعية السائدة والتي تؤكد النصب الإلهي لامير المؤمنين في جميع الموارد الثلاثة المتقدمة بأنها النظرية (أ)، والنظرية التي تقرر بأنّ النصب الإلهي متحقق للامام عليّ عليه السلام في المقام (١) و(٢) فقط، وأما المقام (٣) فيتقرر للامام عليه السلام بالملازمة العقلية والعقلائية بأنها النظرية (ب).

اسئلة وعلامات استفهام:

إذا قلنا بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام منصوب من الله تعالى وبواسطة رسوله الكريم صلى الله عليه وآله في يوم الغدير لجميع المناصب: (١) و (٢) و (٣) حسب ما تقوله النظرية (أ)، فسنواجه الاسئلة التالية:

أولاً: السقيفة بدأت من الانصار:

ماذا دهى الانصار الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل الإسلام للاجتماع في سقيفة بني ساعدة ولغرض اختيار واحد منهم (وهو سعد بن عبادة الخزرجي) ليكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله مع علمهم بأن رسول الله قد نصب علياً لهذا المنصب؟ أي أن المؤامرة المدّعاة بدأت من الانصار لغصب الخلافة من علي بن أبي طالب وتقليدها سعد بن عبادة، ولسنا نجد في تاريخ صدر الإسلام أنّهم كانوا يخالفون أمر رسول الله صلى الله عليه وآله إلى هذه الدرجة، ولم يكونوا يحملون العداء لعلي عليه السلام كما هو الحال في قبائل قريش والطائف وقبائل اليهود الذين قتل الإمام عليّ شجعانهم وجندل ابطالهم

وارغم بالسيف انوفهم حتى قالوا لا اله إلّا الله، فالمؤامرة لو كانت صادرة من قريش أو من العرب غير الانصار. لكانت المسألة معقولة ولها مبرراتها في دائرة السلوك البشري، ولكن أن تبدأ من الانصار، ولا أحد من الانصار قد ذكر علياً عليه السلام عندما اشتد النزاع بينهم وبين أبي بكر وعمر على من يتولى هذا المنصب، بل قالوا: منا أمير ومنكم أمير، ثم بايعوا كلهم أبابكر من دون أن تتدخل في ذلك عوامل الجبر والاكراه، فنحن نعلم أن أبابكر لم يكن رئيس عشيرة كثيرة الافراد والاتباع مثل ابي سفيان، ولم يستعمل معهم ادوات التهديد والوعيد في النقاش الذي دار في السقيفة بينه وبين الانصار، فلماذا هذه الردّة من المخلصين بالامس والمجاهدين على طول الطريق مع رسول الله صلى الله عليه وآله والمشتركين في قتال اعدائه في جميع حروبه وغزواته من بدر واحد وخيبر وحنين وتبوك وعشرات الغزوات في حياة النبي؟

بل إنّهم بالأمس القريب نزلت في حقّهم العديد من الآيات الكريمة التي تؤكد سلامة إيمانهم ورضى الله تعالى عنهم، كما في قوله تعالى في الآية من سورة التوبة:

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1].

ومعلوم أنّ سورة التوبة من السور التي نزلت في أواخر عمر النبي الكريم صلى الله عليه وآله وتصف فيها حال المسلمين المجاهدين الذين اشتركوا

١ - التوبة: ١٠٠.

مع النبي صلى الله عليه وآله في جيش العسرة الذي خرج لقتال الروم ولم يتخلف من المسلمين سوى ثلاثة نفر.

النظرية (أ) لا تجيب عن هذا السؤال سوى بالقول إن المسلمين ارتدوا بعد وفاة الرسول سوى ثلاثة أو أربعة نفر، ولكن لماذا؟ هل طمعاً في الخلافة والرئاسة، وقد أعطوها باختيارهم إلى أبي بكر وهو من المهاجرين؟ أو خوفاً من أبي بكر وعمر، ونعلم أنهما لم يتسلما السلطة إلّا بعد بيعة الانصار في السقيفة ولم يكونا قبل ذلك من رؤساء القبائل ذات النفوذ القوي؟!.

أما على أساس النظرية (ب) فيمكن القول بأن الجواب الاكثر معقولية هو أن يقال أنّهم لم يفهموا من يوم الغدير سوى نصب علي بن أبي طالب اماماً للدين، وهم احرار في اختيار من يتزعمهم ويرأسهم في أُمور الدنيا.

والافضل أن نذكر ما اورده ابن ابي الحديد في شرحه لنهج البلاغة عن هذه الواقعة، قال:

«وكثر الناسُ على أبي بكر، فبايعه معظمُ المسلمين في ذلك اليوم؛ واجتمعت بنو هاشم إلىٰ بيت علي بن أبي طالب، ومعهم الزبير، وكان يعدّ نفسه رجلا من بني هاشم ؛ وكان علي يقول: مازال الزُّبير مِنّا أهل البيت ؛ حتى نشأ بنُوه، فصرفُوه عَنّا.

واجتمعت بنو أمية إلى عثمان بن عفّان، واجتمعت بنو زَهرة إلى سعد وعبد الرحمن ؛ فأقبل عمر إليهم وأبوعبيدة، فقال: مالي أراكم ملتاثين؟ قوموا فبايعوا أبا بكر، فقد بايع الناس، وبايعه الأنصار. فقام

عثمان ومن معه وقام سعد وعبد الرحمن ومَنْ معهما، فبايعوا أبابكر.

وذهب عمر ومعه عِصابة إلى بيت فاطمة، منهم أسيد بن حُضير وسلمة بن أسلم، فقال لهم: انطلقوا فبايعوا، فأبوا عليه ؛ وخرج إليهم الزبير بسيفه، فقال عمر: عليكم الكلب، فوثب عليه سلمة بن أسلم، فأخذَ السيفَ من يده فضرب به الجدار، ثم انطلقوا به وبعلي ومعهما بنو هاشم، وعلي يقول: أنا عبدُ الله وأخو رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ حتى انتهوا به إلى أبي بكر، فقيل له بايعْ، فقال: أنا أحقُ بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحْتجَجتم عليهم بالقرابة من رسول الله فأعطوكم المقادة وسلّموا إليكم الإمارة، وأنا أحتجُ عليكم بمثل ما احتججتُم به على الأنصار. فأنصفونا إن كنتم تخافُون الله من أنفسكم، واعرِفوا لنا من الأمر مثل ماعرفت الأنصار لكم، وإلاّفبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون.

فقال عمر: إنك لست متروكا حتى تبايع. فقال له علي: احلب ياعمر حلباً لك شطرُه! اشدُد له اليوم أمره ليرد عليك غداً لاأقبل قولك ولا أبايعه. فقال له أبو بكر: فإن لم تبايعني لم أكرهك، فقال له أبو عبيدةُ: يا أبا الحسن إنك حديثُ السنّ، وهؤلاء مشيخة قريش قومك، ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمور، ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك، وأشد احتمالاً له ؛ واضطلاعاً به، فسلم له الأمر وارض به، فإنك إن تعش وَيطل عمرك فأنت لهذا الأمر خليق وبه حقيق ؛ في فضلك وقرابتك وسابقتك وجهادك.

فقال علي: يامعشر المهاجرين، الله الله! لاتُخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته إلى بيوتكم ودوركم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه في

الناس وحقه، فو الله يامعشر المهاجرين، لنحن ـ أهل البيت ـ أحقُ بهذا الأمر منكم. أما كان منا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بالسنّة، المضطلع بأمر الرعية! والله إنه لفينا، فلا تتبعوا الهوى، فتزدادوا من الحقّ بعدا.

فقال بشير بن سعد: لو كان هذا الكلامُ سمعتهُ منك الأنصار ياعلي قبل بيعتهم لأبي بكر، ما اختلف عليك اثنان، ولكنّهم قد بايعوا.

وانصرف علي إلى منزله، ولم يبايع، ولزم بيتَه حتى ماتت فاطمة فبايع.

ثم يقول ابن ابي الحديد بعد هذا وقلت: هذا الحديثُ يدلُ على بُطلان مايدعى من النص على أمير المؤمنين وغيره، لأنه لو كان هناك نصُ صريح لاحتج به ولم يجر للنص ذكر، وإنما كان الاحتجاج منه ومن أبي بكر، ومن الأنصار بالسوابق والفضائل والقرب، فلو كان هناك نص على أمير المؤمنين أو على أبي بكر، لاحتجّ به أبو بكر أيضاً على الأنصار، ولاحتج به أمير المؤمنين على أبي بكر، فإنّ هذا الخبر وغيره من الأخبار المستفيضة، يدل على أنّه قد كان كاشفهم وهتك القناع بينه وبينهم، ألا تراه كيف نسبهم إلى التعدي عليه وظلمه وتمنع من طاعتهم وأسمعهم من الكلام أشده وأغلظه! فلو كان هناك نص لذكره، أو ذكره بعض من كان من شيعته وحزبه ؛ لأنه لا عطر بعد عرُوس.[1]»

(وسيأتي أن حديث الغدير يدل علىٰ نصب الإمام علي للامامة

---

١ - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ١١ـ١٣

علىٰ الدين فقط لا للخلافة علىٰ الدنيا)

ونحن لا نعتبر هذا المورد دليلاً مقنعاً على صحة النظرية (ب) ولكنه مجرد مؤيد وقرينة لا أكثر، لأنه لا يمتنع على العقل أن يرتد الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وينقلبوا على أعقابهم بدون مبرر منطقي، إلّا أنّ سيرة العقلاء وسلوك الناس عامة تستبعد هذا الفرض، فاذا اجتمعت قرائن وشواهد متعددة مؤيدة للنظرية (ب) امكن بمجموعها أن تكون دليلاً على المطلوب، ومعلوم أن الدراسات التاريخية تعتمد على تجميع القرائن وزيادة الاحتمالات للخروج بنتيجة معقولة، وليست كالدراسات المنطقية أو الرياضية التي تعتمد على الدليل القطعي في وصولها إلى النتيجة، وهذا هو ما نرومه في بحثنا هذا من خلال استقصاء الشواهد والقرائن لا اكثر.

* * *

ثانياً: تهاون الإمام علي عليه السلام باستلام مقاليد الخلافة:

إذا كان الإمام علي منصوباً من الله تعالى لاحراز المنصب (٣)، وكان هذا المنصب مهما كدرجة المنصب (١) و(٢) فلماذا نرى من الإمام علي عليه السلام كل هذا البرود وعدم التحرك على مستوى التخطيط والمسارعة وجمع الانصار والاتباع بعد نصبه يوم الغدير، بل ترك الأمر وكأنه لا يتوقع حدوث أي شيء في الاتجاه المعاكس، والشواهد تشير إلى احتمال وجود مؤامرة لقلب نظام الحكم وخلع الإمام من منصب الخلافة للكراهية الشديدة التي كان العرب يحملونها تجاه الإمام علي عليه السلام، فبالامس قتل الكثير من آبائهم

وأبنائهم واخوانهم، وقد اعتنق غالبيتهم الإسلام في السنة الاخيرة، اي بعد الفتح، ولا يعقل أن يكونوا قد تخلصوا من تلك الضغائن بهذه السرعة، مضافاً إلى وجود اعداد كبيرة من المنافقين الذين يتربصون بالمسلمين الدوائر. ورسول الله صلى الله عليه وآله نفسه كان متخوفاً من هذا الأمر ومتردداً في نصب الإمام علي عليه السلام حتى جاءه الوحي ليطمئنه بأن الله حارسه وحافظه من كيد هؤلاء (والله يعصمك من الناس)، اي كانت ارهاصات العصيان بادية للعيان، والحال أن الإمام علي عليه السلام لم يحرك ساكنا تجاه هذا الوضع المتأزم، ولم يبادر إلى اخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة التحديات المتوقعة على أرض الواقع. وحتى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله تقول الروايات أنّه اشتغل بتجهيزه عن المبادرة للذهاب إلى السقيفة وترك المسألة وكأنها طفيفة وليست بذات أهميّة كبيرة وكأنّ تجهيز الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أهم من قضية الأُمّة!!

ألم تكن المؤامرة لقلب الإسلام، كما يدعي أصحاب النظرية (أ)، تستحق أن يترك الإمام علي بيت الرسالة ويتوجه إلى السقيفة ويحسم الأمر الخطير ثم يعود بعد ذلك لتجهيزه صلى الله عليه وآله؟

وعلى فرض أن البقاء عند جثمان رسول الله صلى الله عليه وآله أهم وأجدر، ألم يمكنه إرسال مندوب عنه أو اكثر إلى السقيفة بعد أن علم بالأمر لدرء الفتنة والقضاء على المؤامرة في المهد؟

ألم يكن معه سلمان وأبوذر وعمار وآخرون من المخلصين ليتولوا هذا الأمر؟

فان كان لا يعلم بذلك إلّا بعد حين. فالمشكلة أقوى، إذ كيف يعقل

أن يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله والمنصوب من قبله لادارة أُمور المسلمين غافلاً عن هذه المؤامرة وفي هذه اللحظات الحساسة جداً من تاريخ الإسلام ومسيرة الدين الإسلامي؟

بل إنّ بعض الروايات تشير إلى أنّ أبا سفيان كان قد نبهه للخطر قبل وقوع السقيفة وعرض عليه النصرة فأبى، كما صرّح بذلك المؤرخ الكبير عبدالفتاح عبدالمقصود في كتابه «السقيفة والخلافة» حيث يقول:

«من نصوص تلكم الروايات نعلم أنّ أبا سفيان بن حرب أسرع إلى علي في أثر وفاة رسول الله ولما يلتئم عندئذ اجتماع أهل السقيفة يعرض ولاءه عليه، يقول الزعيم الكبير:

ـ يا أبا الحسن... هذا محمد قد مضى إلى ربّه.. وهذا تراثه لم يخرج عنكم، فابسط يدك أُبايعك فانّك لها أهل.

فيجيبه علي بهدوء:

ـ يا أبا حنظلة.. هذا أمر ليس يخشى مغبة الريث والتمهل.

فيستعين بالعباس بن عبدالمطلب على ابن أخيه أن يحمله على قبول ذلك الولاء المعروض.. ويتقدم الزعيمان الكبيران يعاودان دعوة علي إلى قبول البيعة وهما يؤكدان أنّها بيعة شاملة لن يختلف عليها بعدها أحد من الناس، فبيعتهما تجمع عليه بني مناف، وعبدمناف تسير خلفها قريش، وقريش تدين برأيها العرب فلا يخرج من ولائه اذن نفر، بل رجل في الأُمة على امتداد أرض الجزيرة، دنت بهم منه أو شطت الديار، واتصلت أو انفصمت الأنساب.

ويعرض الإمام عليه السلام عمّا يدعوانه إليه ويقول:

ـ لا والله يا عم، فإنّي أحبّ أن أصحر بها، وأكره أن أُبايع من وراء رتاج!»[1].

ويقول العلّامة هاشم معروف الحسني نقلاً عن ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: «وقد قال له عمّه العباس: امدد يدك أُبايعك فيقال عم رسول الله بايع ابن عم رسول الله فلا يختلف عليك اثنان، فقال: يا عم، وهل يطمع فيها طامع غيري، قال: ستعلم، فقال: إنّي لا أُحبّ هذا الأمر من وراء رتاج»[2].

وبعد هذا ألا يحتمل أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان قد تغاضى عمداً عن تولي منصب الخلافة في تلك الفترة الحرجة بحجة البقاء عند الجسد الطاهر لرسول الله صلى الله عليه وآله ليدفع غيره بهذا الاتجاه؟

لماذا هذا التهاون من أمير المؤمنين عليه السلام في مقابل ما نراه من اهتمام ابي بكر وعمر والانصار جميعاً بهذه المسألة، حتى أن أبابكر وعمر قد وضعا العيون والجواسيس وقد جاء اليهما من يحمل لهما خبر اجتماع الانصار في السقيفة.

ألم يجدر بالامام علي عليه السلام أن يتحرك بهذا الاتجاه في سبيل حفظ الإسلام والتصدي للمؤامرة؟

لا نجد جواباً مقنعاً من قبل أصحاب النظرية (أ).

* * *

١ – عبدالفتاح عبد المقصود، السقيفة والخلافة، ص١٧٢، الناشر مكتبة غريب.

٢ – هاشم معروف الحسني، سيرة الأئمة الاثني عشر، الجزء الأول، ص٢٦٥، ط منشورات الشريف الرضي.

ثالثاً: ما الغاية من نصب الإمام علي عليه السلام خليفة؟

التساؤل المحيّر الآخر هو: ما هي الغاية من أن يقوم رسول الله صلى الله عليه وآله بنصب الإمام علي عليه السلام للخلافة والزعامة الدنيوية مع العلم سلفاً بأنه سوف يُعزل عن هذا المقام قطعاً، وقد يتعرض للقتل ايضاً فتكون خسارة الإسلام عظيمة جداً؟ هل كان ذلك لمجرد القاء الحجة كما يتصور بعض السذج وبالتالي يكون مصير هؤلاء المسلمين الذين تعب رسول الله صلى الله عليه وآله في هدايتهم وارشادهم، إلى جهنم وبئس المصير (ما عدا أربعة نفر) كما يدعي هؤلاء: أن الناس ارتدوا بعد رسول الله ما عدا هؤلاء الاربعة؟

ألا يكون ذلك نقضاً للغرض؟ فالنبي الذي جاء لهداية الناس والذهاب بهم إلى الجنّة، وإذا به وبسبب هذا النصب يبعث بهم إلى جهنم جميعاً، لأنّه لولا هذا النصب لكان من المحتمل أن يذهب بعض هؤلاء إلى الجنّة نصفهم أو ثلثهم أو حتى ١٠٪ منهم، ولكن لم يذهب منهم سوى أربعة نفر، والمقصود هم المسلمون الذين ماتوا في فترة الخلفاء الثلاثة ولمدة ٢٥ سنة بعد وفاة الرسول وإلى أن بايع الناس الإمام علياً عليه السلام، سواء كان منهم من مات حتف أنفه أو من استشهد في قتال أهل الردة أو فتح البلدان من العراق وايران والشام ومصر وغيرها. فهؤلاء كلهم في النار لأنهم مرتدون ولم يعرفوا امام زمانهم ولم يبايعوا له بالخلافة، فميتتهم ميتة جاهلية كما ورد في النبوي المشهور.

ألم يكن الاجدر أن يختار النبي لذلك المنصب الدنيوي من هو

أقل درجة ومرتبة من الإمام عليّ يناسب ذلك الوضع السياسي والاجتماعي ويكون مقبولاً لدى عامة المسلمين ليجمع الكلمة ويقود سفينة المجتمع الإسلامي بسلام، لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله كما يقول الفقهاء، فاذا كان نصب الإمام علي عليه السلام لذلك المنصب سيتعرض قطعاً وحتماً لمؤامرة يتم فيها الاطاحة به كما تدل على ذلك الشواهد الكثيرة والقرائن القطعية ويدرك ذلك جميع المسلمين والباحثين فضلاً عن النبي نفسه، فليس هذا من العلم بالغيب حتى يقال أنّه مأمور بالأخذ بالظاهر لا العلم الغيبي، لأن كراهية العرب للامام علي مشهودة، مضافاً إلى صغر سنه بالنسبة إلى شيوخ المهاجرين والانصار، وقلة اتباعه، واعتناق اغلب المسلمين الإسلام في السنة الاخيرة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وكثرة المنافقين وأمثال ذلك، فمثل هذه الأُمور تجعل من تولي الإمام عليّ للخلافة امراً شبيهاً بالمحال، وعليه فلماذا عيّن النبي علياً لهذا المنصب وأدّى بالتالي إلى ارتدادهم ونكوصهم وانقلابهم على أعقابهم؟

قد يقال أن الفائدة من ذلك ظهرت بعد ٢٥ سنة، وذلك حينما قتل عثمان ورجع الناس إلى الدين وبايعوا علياً للخلافة.

ولكن الحقيقة أن المسلمين كانوا سيبايعون لأمير المؤمنين حتماً بعد مقتل عثمان، سواء كان نص الغدير أو لم يكن وذلك لما رأوا من مواقفه الحكيمة تجاه الخلفاء الثلاثة حتى قال عمر مراراً «لو لا علي لهلك عمر» ولما رأوا من نزاهته وتقواه وسابقته في الإسلام وغير ذلك من المميزات التي جعلته فريداً على مستوى اللياقة لاحراز ذلك المنصب، وحتى أن طلحة والزبير وآخرين من كبار القوم كانوا

اول من بايع، اي أن كل الاصابع كانت تشير إلى الإمام عليّ لاحراز هذا المنصب بعد عثمان.

ومن هنا ذهب الشهيد المطهري في كتابه «الإمامة» إلى أنّ مسألة نصب الإمام يوم الغدير ليست لغرض الخلافة الدنيوية واستلام زمام الحكم، بل لتولي أُمور الإمامة في الدين، وفي ذلك يقول:

«اذن فلو كان الأصل العام في الحكومة في نظر الإسلام أن تكون من قبيل التعيين والتنصيص، فلا يلزم أن يكون تعيين النبي صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام من طريق الوحي، بل بما يراه صلاحاً للأُمة، وهكذا يسير بهذه السيرة الأئمة عليهم السلام في تعيين خلفائهم، أي تعيين النبي صلى الله عليه وآله للإمام علي للخلافة سيكون في نظر النبي من قبيل تعيين أمير الحاج أو تعيين معاذ بن جبل للتبليغ في اليمن، وفي كل هذه الحالات لا يتوهم أحد أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عيّن هؤلاء بأمر من الوحي، بل يقولون إنّ النبي صلى الله عليه وآله بمقتضى كونه مديراً وقائداً للأُمة من قبل الله تعالى فانّه يشخص بعض المسائل التي لا ينزل عليه الوحي فيها برأيه وتدبيره الشخصي.

إذا قلنا بأنّ مسألة الحكومة تتحدد بهذه الحدود الساذجة فإنّها تكون من الأُمور الدنيوية، ولكن هذه المسألة غير ما نبحثه في مسألة الإمامة، وإذا كانت الإمامة بهذا المعنى الساذج أي بمعنى الحكومة، فحينئذٍ يكون كلام أهل السنة أكثر جاذبية ممّا يقوله الشيعة، لأنّهم يقولون بأنّ الحاكم ليس له الحق في تعيين من يأتي بعده، بل إنّ الأُمة هي التي تختار لنفسها حاكماً بواسطة أهل الحل والعقد وعلى أساس من الأُصول الديمقراطية، فهذا حق الناس وهم الذين عليهم أن

ينتخبوا، ولكن مسألة الإمامة التي يقول بها الشيعة شيء آخر حيث يرون أنّ خلافة الإمام علي عليه السلام وسائر الائمة عليهم السلام تنصيصية، لأنّها متفرعة على مسألة أُخرى أهم من هذه المسألة.

أمّا بالنسبة إلى مسألة الإمامة التي هي في الدرجة الاولى من الأهمية، فهي مسألة خلافة النبي في توضيح وتبيين أحكام الدين من دون الوحي»[1]

فهنا نلاحظ أنّ الشيخ المطهري، وهو من أعلام الشيعة ومفكريهم، يقرر أنّ المسألة لا تنحصر في مسألة الحكومة، ولذلك كان النص والنصب من قبل النبي صلى الله عليه وآله للخليفة من بعده، ولو كان الأمر مجرّد خلافة ورئاسة دنيوية لكان قول أهل السنة أقرب للصواب على أساس أنّ مثل هذا الحق هو من حق الأُمة لا الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله.

* * *

رابعاً: رفض الإمام علي عليه السلام للخلافة!!

إن هذا المنصب لو كان للامام علي عليه السلام بالنصب الإلهي وكان حاله حال امامته في الدين لما كان له الحق في التنازل عنه او تركه أو التساهل في أخذه وحيازته، والسؤال هو: لماذا رفض الإمام علي عليه السلام بيعة الناس له بعد مقتل عثمان، وبقي مصراً على رفض الخلافة لثلاثة ايام كما ورد في المصادر التاريخية، وكان يقول لهم: **«دعونى والتمسوا غيرى.. أنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً»**[2]...؟!

---

١ - مرتضى المطهري، إمامت ورهبرى ـ ط ١٨ ـ ص ٦٩ ـ ٧١ ـ باختصار.

٢ - نهج البلاغة ـ الخطبة ٩١ ـ ومثله ما ورد في تاريخ الطبري والكامل لابن الأثير.

هل يحق للامام أو النبي التنازل عن مقام الإمامة أو النبوة لمجرد وجود مشاكل تعيق عمله التبليغي؟! وعندما يختار الله تعالى شخصاً لقيادة المسلمين وينصبه خليفة عليهم، فهل يحق له رفض هذا الاختيار الإلهي والقول **(أنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً)**.

هل يعقل هذا الكلام في المنصب (١) و(٢) أو يكون حاله كحال يونس عليه السلام حينما ترك وظيفته وذهب مغاضباً فابتلعه الحوت جزاءً على تقصيره في حمل اعباء الرسالة؟!

هل قال الإمام علي هذا الكلام من باب المجاملة، وحاشا له الكذب حتى في هذه الدائرة؟ اذن لماذا؟ ألا يدل ذلك على أن هذا المنصب وإن كان من حقه وهو الاجدر به، إلّا أنّه لم يكن بأمر من الله، بل بمقتضى العقل، فله أن يقبله وله أن يرفضه تبعاًللمصلحة؟

وهذا هو ما تقوله النظرية (ب).

* * *

خامساً: الأئمة عليهم السلام يرفضون تولي الخلافة !

هذه الظاهرة من عدم الاعتناء بتولي مقام الخلافة والتساهل عن أخذ هذا الحق الإلهي كما تدعي النظرية (أ) ـ لا تقتصر على الإمام علي عليه السلام من بين الائمة من أهل البيت عليهم السلام ، فنحن نرى سيرة الائمة عليهم السلام كانت على هذا المنوال، فالامام الحسن عليه السلام لم يمض على استلامه مقام الخلافة سوى عدة أشهر حتى تنازل عنها إلى معاوية بن أبي سفيان في قضية الصلح المعروفة.

وقد يقال بأنه أُجبر على الصلح بعد ما تبيّن له من خيانة قادة جيشه وعلى رأسهم عبيد الله بن عباس قائد الجيش وكذلك ما

تعرض له هو عليه السلام من مؤامرة اغتيال من قبل الخوارج وعملاء معاوية المندسين في جيش الإمام عليه السلام.

ولكن مع التأمل والتدبّر في هذه المسألة التاريخية المهمة يمكن القول بأن الصلح لم يكن مفروضاً على الإمام الحسن، بل قد يكون ناشئاً عن تدبير دقيق وسياسة محنكة للامام الحسن عليه السلام نفسه بعد ما رأى من تفرق أهل الكوفة عن ابيه وظهور بوادر التعب والضجر من الحرب التي لم تأتِ على المسلمين وخاصة أهل الكوفة إلّا بمزيد من القتل والفقر وتشتت الفكر وضعف العزيمة، والأهم من ذلك التشكيك في حقانية النزاع بين الإمام علي عليه السلام ومن بعده الحسن عليه السلام وبين معاوية، كل هذه العوامل أدّت لأن يأخذ الإمام الحسن بزمام المبادرة ولا يتحرك من موقع الانفعال كما كان يريد معاوية، وكما يتوهم الكثير من الكتاب الإسلاميين، فلعل الإمام الحسن عليه السلام كان يريد الصلح منذ أن تولى الخلافة وبايعه أهل الكوفة، إلّا أنّ الصلح السافر مع معاوية سوف يثير أزمة داخلية في صفوف المؤمنين والمخلصين من شيعة الإمام عليه السلام ويتهمون الإمام بالمهادنة مع النفاق والعدول عن سيرة ابيه أمير المؤمنين عليه السلام والركون إلى الدنيا وأمثال ذلك، فكان على الإمام تلافي هذه المشاكل والمستجدات التي تفرزها عملية الصلح مع معاوية، فكان أن عيّن عبيد الله بن عباس قائداً لجيش أهل العراق، ومن البعيد جداً أن الإمام لم يكن يعرف ما في قرارة نفسه من الميل إلى الخيانة، ولو احتملنا بأن الإمام لم يكن يعرف بوادر الخيانة من عبيد الله بن عباس لوقعنا بما هو اسوأ من ذلك، وهو أن الإمام الحسن عليه السلام كان سطحياً في سياسته ولم تكن لديه خبرة كافية بالحرب والسياسة، وإلّا فالقائد المحنك هو الذي

يخبر أعوانه ولا يعين منهم للمناصب الحساسة احداً إلّا بعد أن يجرّبه ويطمئن إلى وفائه واخلاصه كما صنع الإمام علي مع مالك الاشتر، وكما هو الحال مع قادة الدنيا، فنحن لم نسمع أن قائداً لامعاً من قادة الدنيا ورؤساء العالم في التاريخ القديم والجديد من تعرض لمثل هذه الخيانة من أعلى مقام عسكري في جيشه، حتى بعد الهزيمة والاندحار التام كما حدث لنابليون وهتلر بعد اندحار جيوشهما واليأس من النصر، فقد بقى قادة الجيش والرموز العسكرية العليا أوفياء إلى آخر لحظة، فكيف الحال والحرب لمّا تنشب والحق لمّا يتزحزح عن مكانه؟

ألم يكن في جيش الإمام الحسن عليه السلام وفي أتباعه من هو اكثر اخلاصاً وخبرة في الحرب من عبيد الله؟

لا نطيل في هذه الفقرة اكثر من محل الحاجة ونترك الباقي لأبحاث المؤرخين والمحققين في هذا الميدان.

المورد الآخر هو الإمام الحسين عليه السلام، فانه ـ وعلى عكس ما فهمه البعض ـ لم يطرح مسألة تشكيل الحكومة وتوليه الخلافة طيلة فترة نهضته إلى زمان استشهادة في كربلاء، وإنّما كان يؤكد ويشدد على مسألة عدم صلاحية يزيد للخلافة لأنه شارب الخمور واللاعب بالقرود والفاسق المتجاهر وأمثال ذلك، وهذا يعني أنّه لو كان غير يزيد قد تولى الأمر بعد معاوية، فلعل الإمام لم يكن يقدم على ما أقدم عليه، أقول (لعل) إذ لا يمكن القطع في مثل هذه المسائل التاريخية لا نفياً ولا اثباتاً، ويؤيد ما ذكرنا أن الإمام الحسين عليه السلام نفسه لم يحرك ساكناً بعد وفاة أخيه الحسن عليه السلام وتولي شؤون الإمامة

الإلهية في عهد معاوية، اي مدة عشر سنوات إلى وفاة معاوية، ولعله لو كان هناك من يستلم زمام الأُمور مثل معاوية أو مثل الخلفاء الثلاثة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بعد وفاة معاوية لكان موقفه منه نفس موقفه من معاوية، وهو السكوت والبيعة.

ثم نأتي إلى الإمام زين العابدين عليه السلام ودعوة المختار له إلى أن يمد يده للبيعة بعد أن سجّل المختار انتصارات باهرة على جيوش الشام، ولكن ماذا كان موقف الإمام زين العابدين عليه السلام من هذه الدعوة؟

تقول المصادر التاريخية المعتبرة: «أن المختار كتب كتاباً إلى علي بن الحسين السجّاد يريده على أن يبايع له، ويقول بامامته، ويظهر دعوته، وأنفذ اليه مالاً كثيراً، فأبى عليّ أن يقبل ذلك منه أو يجيبه عن كتابه، وسبّه على رؤوس الملأ في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، وأظهر كذبه وفجوره، ودخوله على الناس باظهار الميل إلى آل أبي طالب، فلما يئس المختار من علي بن الحسين كتب إلى عمه محمد بن الحنفية يريده على مثل ذلك...»[1].

وهكذا ما نجده من موقف الإمام الصادق عليه السلام من جيوش الايرانيين المنتصرة بقيادة ابي مسلم الخراساني، فالمصادر التاريخية تذكر أن أبا سلمة الخلاّل شريك ابي مسلم الخراساني وقائد الثوار ضد الامويين «لما قُتل ابراهيم الإمام خاف انتقاض الأمر وفساده عليه، فبعث بمحمد بن عبد الرحمن بن أسلم، وكان

١ – المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص ٧٤، ط دار الهجرة ـ قم.

أسلم مولى لرسول الله صلى الله عليه وآله، وكتب معه كتابين على نسخة واحدة إلى أبي عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، يدعو كل واحدٍ منهما إلى الشخوص اليه ليصرف الدعوة اليه، ويجتهد في بيعة أهل خراسان له، وقال للرسول: العجل العجل، فلا تكونن كوافد عاد، فقدم محمد بن عبد الرحمن المدينة على أبي عبد الله جعفر بن محمد فلقيه ليلاً، فلما وصل اليه أعلمه أنّه رسول أبي سلمة، ودفع اليه كتابه، فقال له أبو عبد الله: وما أنا وأبو سلمة؟ وأبو سلمة شيعة لغيري، قال: إني رسول، فتقرأ كتابه وتجيبه بما رأيت، فدعا أبو عبد الله بسراج ثم أخذ كتاب أبي سلمة فوضعه على السراج حتى احترق. وقال للرسول: عرّف صاحبك بما رأيت، ثم أنشأ يقول متمثلاً بقول الكميت بن زيد:

أيا موقداً ناراً لغيرك ضوؤها ... وياحاطباً في غير حبلك تحطب[1]

وهكذا رفض الإمام الصادق عليه السلام أمر الخلافة بهذه الصورة الشديدة والحال أن الاجواء كانت مهيئة حسب الظاهر. وما كان من أبي سلمة من بعثه بكتابين لرجلين من سادات العلويين فانه لا يدل على النفاق أو الانتهازية بحال من الاحوال، إنّما هو لمحض الاحتياط والاطمئنان إلى النتيجة.

وأوضح من ذلك كلّه موقف الإمام الرضا عليه السلام من دعوة المأمون له بقبول ولاية العهد[2]. فالمتفق عليه أن الإمام الرضا عليه السلام رفض طلبه هذا بشدة حتى أن المأمون لم يجد بداً من استخدام اسلوب التهديد

١ – المصدر ـ السابق، ص٢٥٤.

٢ – المصدر السابق ـ ٤٤١.

والجبر، فوافق الإمام على ولاية العهد بالاكراه بعد أن شرط عليه أن لا يتدخل في شؤون الحكومة والخلافة لا من قريب ولا من بعيد.

ولا سيما وأنّ بعض كبار علماء الشيعة كالشيخ الصدوق والمفيد على ما ينقل عنهم الشيخ المطهري أنّهم كانوا يرجحون احتمال أنّ المأمون كان صادقاً في بداية الأمر في مسألة ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام، فكانوا يرون أنّ الدافع الذي دفع المأمون للاقدام على هذا الأمر هو الوفاء بالعهد والنذر الذي قطعه على نفسه في احداث سابقة[1].

أصحاب النظرية (أ) في مقام دفع هذه الاشكالات يتوسلون بحربة العلم الغيبي للأئمة عليهم السلام وأنّهم يعلمون بأنهم لا يفلحون في استلام الخلافة في كل هذه الموارد، أو أن الرسول صلى الله عليه وآله أخبر بأن الوضع السياسي في هذه الأزمنة لا يساعد على أن يتحرك الإمام في هذا الاتجاه، أو لأنه أعلم من غيره بتوفر الشرائط لاستلام الحكم او عدم توفرها، ولعل مثل هذه الاجوبة قد لا تكون بعيدة عن الصواب وإن كنا لا نمتلك ادلة قاطعة على أن سلوك الائمة المسالم كان بدافع من هذه التبريرات، فقد يكون هذا السلوك السياسي المسالم من موقع المصلحة الإسلامية العليا وبدافع من كونهم ائمة على الدين فحسب، أي أن المنصب (١) و(٢) قد يتعارضان مع المنصب (٣) ولذا لم يتحرك الإمام في هذا الاتجاه رغم مساعدة الظروف لذلك، اي حتى لو علم الإمام بأن الطريق مفتوح لاستلام الخلافة، إلّا أنّه لم

١ – الشيخ المطهري، سيري در سيرهٔ ائمه اطهار، ص٢٠٣ ـ انتشارات صدرا.

يقدم على ذلك حفاظاً على الدين وباعتباره امام المسلمين في دائرة الدين، ولتوضيح هذا المطلب نفترض أن الإمام الرضا عليه السلام وافق على أن يتولى ولاية العهد مع التدخل في أُمور الحكومة والدولة، فماذا سيحصل على مستوى الربح والخسارة في دائرة الدين؟

الورقة الرابحة بيد الإمام عليه السلام قبل توليه الخلافة هي محبة الناس له وعشقهم للدين الذي يمثله هو باعتباره اماماً للدين، وهذا الحب والعاطفة الجياشة في قلوب الناس تجاه الإمام بمثابة المحرك الاساس للسلوك الديني للناس، وهذا الحب هو الذي يفضي بهم إلى سلوك طريق الحق والهداية وبالتالي دخول الجنة والنجاة من النار، وبذلك يمكن أن يحقق الإمام هدفه الاساس من قيادة الامة إلى ساحل النجاة من النار والتخلص من الرذائل الاخلاقية والتحلي بالفضائل والصعود في مدراج الكمال المعنوي، ولكن في صورة تولّيه الخلافة، فهل سيبقى هذا الحب والولاء القلبي للامام ولاهل البيت وللدين كما هو، أو سيتحول إلى توقع العطايا والمنح ومزيد من المطالبات اللامتناهية لحاجات غير محدودة للناس تجاه حكوماتهم؟ ومعلوم أن امكانات الدولة محدودة، ومطالبات الناس وتوقعاتهم من الحاكم غير محدودة، فماذا تكون النتيجة؟

النتيجة هي ذوبان النظرية القدسية والهالة الإلهية للامام عليه السلام في انظار الناس تدريجياً، وأول ما يذوب وينتهي من صفات الإمام هي حالة المظلومية التي كانت له في السابق والتي كانت تكفل له مزيداً من التعاطف والمواساة والولاء، لأن الشيعة وخاصة الايرانيين والموالي منهم كانوا يعيشون الاضطهاد والمظلومية، والمظلوم

يتعاطف مع المظلوم بطبيعتة، وكل غريب للغريب نسيب كما يقول الشاعر، فاذا تولى الإمام منصب الخلافة واصبحت مفاتيح القوة والقدرة بيده، فماذا يبقى من المظلومية؟ وماذا يبقى لدى الناس من التعاطف مع قائد حركة الإصلاح السياسي والديني؟

ومن جهة أُخرى فالناس كانت في السابق تحيط الإمام بهالة من القداسة الإلهية ويرون أن حكومته هي حكومة الله على الارض وبالتالي سوف تتكفل اصلاح الخلل في جميع الجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، فالتوقع من الحكومة الإلهية للامام هو توقع مثالي وطوباوي لا يقبل التحقق على ارض الواقع العملي، كما رأينا في توقعات الناس من الجمهورية الإسلامية في ايران، وإذا بالناس هم الناس، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والجرائم الاخلاقية تزداد يوماً بعد آخر، فليس العيب دائماً في الحكومة بل في المحكومين، فهل يستطيع الإمام عليه السلام أن يغير اخلاق الناس وسلوكياتهم بين عشية وضحاها؟ وهل بامكانه أن يجد مئات الولاة والقضاة وائمة الجمعة وقيادات الجيش من الاشخاص النزيهين والمتقين الذين يتعالون على حبّ الدنيا والاهواء النفسانية ولا يتحركون إلّا من موقع المسؤولية الإلهية والشرف الاخلاقي؟

هل أن التجربة التاريخية للامام علي عليه السلام في تصديه للخلافة وما جرى له من قتال الناكثين والقاسطين والمارقين ثم استشهاده وهو في محرابه، كانت عاملاً مؤثراً في احجام الإمام الرضا عليه السلام عن قبول الخلافة او ولاية العهد؟

لعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا أنّه كذلك، وخاصة أن

الإمام علياً عليه السلام كان يتمتع بمميزات وسوابق لم تكن لدى الإمام الرضا عليه السلام ومع ذلك رأينا نهاية حكومته الإلهية وكيف أن الإمام نفسه كان يتمنى الموت في أواخر خلافته القصيرة، وكيف أن الإمام الحسن عليه السلام اضطر بعده إلى الصلح مع معاوية والتنازل عن سدة الخلافة والحكم، فهل أن الإمام الرضا عليه السلام كان أفضل من جدّه أمير المؤمنين في ادارة أُمور الامة الإسلامية، أو أن المسلمين تغيّروا وارتفعوا عن الاهواء والميول الدنيوية في هذه الفترة القصيرة جداً؟

التاريخ لا يتحدث لنا عن شيء من هذا القبيل أو عن مؤشرات تدعو الناس إلى التحرك باتجاه الفضيلة والالتزام بالدين...

ثم على فرض أن الإمام الرضا عليه السلام سيجد فئة من أهل الاخلاص والايمان من يعينه على ممارسة دوره في الحكومة على مستوى القضاء والجيش والديوان وبيت المال وأمثال ذلك بالمقدار الكافي، ولكن هل له أن يضمن بقاءهم على الولاء والاخلاص بعد توليهم المناصب كما كانوا قبل ذلك؟ ألم يولّي أمير المؤمنين عليه السلام الموالين والمخلصين المناصب الحكومية فخانوا الامانة وانقلبوا على امامهم الحق بعد أن حليت الدنيا في اعينهم؟ وهذا ابن عباس وسرقة بيت مال البصرة بعد أن ولاّه الإمام عليه السلام على البصرة[1]، وهذا مصقلة بن هبيرة الشيباني عامله على اردشير وقسمته في المسلمين على الاعراب من قومه[2].

والامثلة على ذلك في حكومة النبي صلى الله عليه وآله كثيرة ايضاً، يكفي في

١ – نهج البلاغة ـ من كتاب له عليه السلام ـ رقم ٤١.

٢ – المصدر السابق ـ رقم ٤٣.

ذلك ما ذكرته المصادر التاريخية المعتبرة من قصة خالد بن الوليد وقتله للمسلمين بعد أن ولاه النبي صلى الله عليه وآله قيادة الجيش لغزو منطقة من المناطق حتى أن النبي صلى الله عليه وآله رفع يديه مستجيراً بالله من فعل خالد، وقال «اللهم إني أبرأ اليك ممّا صنع خالد بن الوليد»[1].

ولا نطيل فالغرض من استعراض هذه النماذج هو أن نقول: إذا كانت حكومة الإمام الرضا عليه السلام على هذا المنوال، الا يؤثر ذلك سلبياً على عقائد الناس ويفضي إلى زعزعة ايمانهم بالامام وبحكومته المثالية؟

ثم بعد سنوات ألا يخسر الإمام هذه القاعدة الشعبية العريضة وكل ذلك الحب والولاء الذي كان يتمتع به في اوساط الجماهير قبل توليه منصب الخلافة والحكومة؟

هل أن إقامة الحكومة تستحق كل هذه الخسارة المعنوية؟

ثم ماذا يستطيع الإمام أن يصنع في حكومته هذه في عملية جبران هذه الخسارة؟ هل أن إقامة العدل ورفع الظلم كفيل بتقوية ايمان الناس بالله وبالدين؟

في الحقيقة أن إقامة العدل أو ازدياد الظلم والجور لا ربط له بمسألة الدين والايمان، لأن الأول هو من الأُمور التي تقع في خارج دائرة النفس الإنسانية، والايمان او الدين هو عملية تجري في المحتوى الداخلي للنفس. ولذلك قد يزداد الايمان ويتعمق الدين لدى الناس مع ازدياد الظلم والجور كما هو الحال في القرون الاولى

١ – السيرة النبوية لابن هشام: ج ٤، ص ٧٢، ط قم.

للمسيحية وما كان المسيحيون يلاقونه من اضطهاد وتعذيب وحشي على يد جلاوزة الرومان، والعكس صحيح كما في حكومة الإمام علي عليه السلام العادلة وخروج الناس زرافات ووحداناً من الدين حتى قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين وخرجت اكثر الولايات من منطقة نفوذه عليه السلام وضجر من حكومته اكثر الناس ولاء له واخلاصاً لحكومته وهم أهل الكوفة، فكان يدعو الله تعالى أن يبدلهم به شراً منه ويبدله بهم خيراً منهم!!

* * *

سادساً: هل أنّ نصب الخليفة من حقوق الله أم حقوق الناس؟

اساساً يجب البحث في مسألة من له الحق في تعيين الحاكم، هل هو الله تعالى أم الناس؟

ومعلوم أن الجواب على هذا السؤال لا ينبغي أن يؤخذ من داخل دائرة الدين، أي من النصوص، لأنه من مقولة الحقوق، والحقوق في كلياتها تؤخذ من العقل الفطري، أي أن الإنسان بفطرته ووجدانه يدرك أن هناك حقوقاً له في الحياة وأن للاخرين حقوقاً كذلك، من قبيل حقه في الحياة وفي العمل والزواج والمسكن، ويدرك أن الاخرين لهم مثل هذه الحقوق، وعليه أن يحترمها ولا يتجاوزها، من قبيل حق الوالدين على الابناء وحق الاجير في الاجرة وأمثال ذلك. فمثل هذه الحقوق لا تؤخذ من الدين أو القانون، بل يدركها الإنسان بفطرته وعقله العملي، والدين أو القانون يجب عليهما أن يتطابقا مع هذه الحقوق الفطرية، وإلّا لو كانت هناك فقرة من القانون

او حكم شرعي يتقاطع مع هذه الحقوق الفطرية، لاعتبر هذا القانون أو الدين ظالماً، فنحن قبلنا بالاسلام واعتنقنا الدين الإسلامي لأنه دين يقوم على العدالة ويشجع الأخلاق ويتطابق مع العقل والفطرة ويؤكد حقوق الإنسان ويبني احكامه وتشريعاته عليه، ولو لم يكن لدينا هذا المعيار الباطني للحق والباطل، وكانت جميع المسائل تؤخذ من الدين بما فيها الحقوق والاخلاق، اذن تتساوى في الحقانية جميع الاديان والمذاهب السماوية والارضية، فاتباع كل دين يأخذون احكام دينهم من النصوص المقدسة لديهم، فكيف نعرف بأن الإسلام افضل منها؟!

ومن جملة هذه الحقوق هو حق تعيين المصير وتعيين الحاكم، فيجب البحث قبل الرجوع إلى النصوص في: أن هذا الحق لمن؟ هل هو حق الهي يضعه حيث يشاء، أو حق الناس يختارون لأنفسهم الحاكم الذي يريدون؟

لا اريد الدخول في تفاصيل هذا البحث فانه يحتاج إلى دراسة موسعة ومعمقة ولعلنا نوفق إلى ذلك فيما بعد، ولكن نشير اشارة مختصرة إلى نقطة مهمة في هذا المورد، وهي أن كل إنسان يدرك بفطرته أنّه حرّ في تقرير مصيره إلّا إذا سلب منه هذا الحق بالقوة، كما هو الحال في اكثر المجتمعات البشرية التي تحكمها حكومات استبدادية... ولكن هل للشارع أن يصادر منه هذا الحق ايضاً باعتباره يدرك مصلحة الإنسان والمجتمع اكثر من غيره؟

فهذا يعتمد اولاً على تشخيص معنى الحكومة والمفهوم منها...

إذا قلنا بالمعنى والمفهوم السائد في التراث الإسلامي والمسيحي

للحكومة، فان هذا المنصب يعتبر من المناصب التي تدخل في دائرة الالوهية، وأن الحاكم هو ظل الله في ارضه ويده وسيفه وخليفته على عباده، لأن الله هو المالك والخالق، فهو أحق بالحكم من الإنسان العبد.

ولكن إذا اخذنا بنظر الاعتبار المفهوم الجديد للحكومة والسائد في المجتمعات المعاصرة والثقافة الإنسانية الحديثة، فالحكومة هي عبارة عن وكالة أو نيابة عن الشعب في تدبير أُموره الاجتماعية والسياسية، ويؤخذ هذا الحق من افراد الشعب على اساس من العقد الاجتماعي بين الرئيس والمرؤوس، أو بين الحاكم والشعب بأن يفوض افراد الشعب حقهم في تقرير مصيرهم إلى هذا الشخص ويختارونه رئيساً لهم لمدة معينة على أن يسير بهم حسب القانون، ويسعى لتأمين مصالحهم والقيام بوظائف الحكومة مقابل أجر معيّن، كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية، فحينئذٍ لا معنى للقول بأن الشارع المقدس هو الذي يتكفل بنصب الحاكم، لأن اختيار الوكيل أو النائب يعود إلى الإنسان نفسه وإلى رغبته وميله النفسي.

ولا يجب أن يختار الوكيل الافضل من جميع الجهات حتى يقال بأنه لا يعرف الافضل وعلى الشارع أن يعيّن له هذا الشخص، أو أن عليه أن يستمد العون من الوحي، لأن الإنسان حرّ في اختيار الوكيل حتى لو كان مفضولاً، فلو كان له أخ صديق وأراد أن يجعله وكيلاً أو نائباً عنه لادارة أُموره المالية والاقتصادية، أو يجعله وصياً على اطفاله من بعده، فمن الواضح أن له الحق في ذلك حتى وإن كان هناك شخص غريب هو أفضل منه على مستوى الادارة والدقة في

الحسابات، ومن قبيل اختيار الزوجة او المسكن وغير ذلك، فبديهي أنّه لا أحد يُلزم على اختيار الافضل في هذه الأُمور وإن كان العقل يرجّح ذلك، إلّا أنّ هذا الترجيح العقلي لا يكون على حساب الغاء حرية الإنسان في الاختيار.

وعلى أية حال، لو ثبت هذا المعنى في دائرة الحقوق وأن حق تقرير المصير إنّما هو للإنسان، وإنّما يحق للشارع المقدس ارشاد الإنسان إلى الافضل في اختيار الحاكم لا أن يجبره على بيعة شخص معين ويلزمه بالطاعة له، تكون النتيجة لصالح النظرية (ب).

وبما أننا لا نتمكن من التفصيل في هذا الموضوع المهم، لذا سنشير إشارة مختصرة لبعض الشواهد والإثباتات في أجواء الموضوع...

لقد دأب العلماء في مثل هذه الموارد على تأسيس الأصل أولاً ليُرجع إليه عند فقدان الدليل، أي القاعدة الأساسية قبل إثبات أو نفي أحد القولين أو الأقوال في محل النزاع، فهل أنّ الأصل يقرر أن حق الحكومة هو حق الله تعالى أو حق الناس؟

من الواضح وبمقتضى قاعدة «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم» المتسالم عليها بين العلماء أنّ الأصل في هذه المسألة هو عدم سلطة أحد على أحد، ورغم أنّ الله تعالى هو الحاكم المطلق على عالم التكوين، إلّا أنّ الحق الإلهي في الحكومة لا يمكن أن يتجسد على أرض الواقع إلّا بشخص من البشر يمثل النائب والمفوّض من قبل الله تعالى في أمر الحكومة على الناس، ولا يمكن أن يتولى الله تعالى مباشرة أمر الحكومة بنفسه، وعليه فهذا الأصل

ينفي أن يكون لأحد من الناس حق الحكومة على أحد بشكل مطلق، وحتى بالنسبة إلى من يقوم بحصر السلطنة في هذه القاعدة على الأموال فقط (الناس مسلطون على أموالهم) فبالملازمة يثبت عدم جواز حكومة شخص على آخر لما تقتضي الحكومة من التصرف بأموال الناس وإجبارهم على دفع الضرائب والعشور وما إلى ذلك.

أمّا ما يمكن أن يستدل به على الحق الإلهي في الحكومة فهو أنّ الله تعالى خالق الإنسان وهو أولى به من نفسه، وأحياناً يستشهد لذلك ببعض الآيات الكريمة من قبيل قوله تعالى:

﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[1].

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2].

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[3].

ولكن من الواضح أنّ مثل هذه الأُمور لا تمثل أي بعد منطقي وعقلي لإثبات المطلوب، لأنّ الثابت في الفلسفة أنّ القضايا الوجودية مثل (الله خالق) لا يمكن الانتقال منها لإثبات القضايا الاعتبارية (يجب طاعة الله) والعكس كذلك، وتفصيل ذلك مذكور في محله من كتب الفلسفة، ومجرّد أنّ الله تعالى خالق الإنسان لا يعني أنّ له الحق في ممارسة أي نوع من أنواع التصرفات حتى لو كانت تعسفية وظالمة، وخاصة كما هو على مذهبنا من استحالة فعل القبيح على الله تعالى من موضع التحسين والتقبيح العقليين، نعم قد

١ – يوسف: ٤٠.
٢ – القصص: ٨٨.
٣ – المائدة: ٥٠.

يرى ذلك بعض أهل السنة من الأشاعرة انطلاقاً من مذهبهم في جواز الظلم على الله تعالى، ولكن الثابت في هذه المسألة الكلامية هو ما تقدم من عدم جواز الظلم على الله تعالى عقلاً ونقلاً، وعليه فالمالكية والخالقية لله تعالى لا تستلزم بالضرورة أن يكون أمر الحكومة له في بعدها التشريعي، أي التكوين لا يلازم التشريع لا سيما وأنّ الله تعالى قد فوّض هذه الأُمور للإنسان نفسه بما وهب له من حرية وقدرة على الاختيار ومالكية على النفس والأموال بحيث أنّ الإنسان يشعر بذلك في أعماق وجدانه وأنّه هو المسؤول عن أفعاله ونفسه وأمواله، أي أنّ التكوين هنا وهو شعور الإنسان بهذه الحرية والملكية يتقاطع مع تشريع الحكومة من قبل الله تعالى.

وأمّا بالنسبة إلى الآيات الكريمة فلا تدلّ بدورها على المطلوب، بل غاية ما تدل على الحكم التكويني وأنّ عالم الوجود محكوم للقدرة الإلهية كما يوحي بذلك جو الآية الأُولى والثانية من الآيات المذكورة، أو يعطي معنى القانون والتشريع كما في الآية الثالثة، أو تقرر معنى الحكمة والفهم والدراية كما ورد في قوله تعالى:

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً...﴾[1].

﴿وَلُوطاً آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً...﴾[2].

﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْماً﴾[3].

ومن المفاهيم القرآنية لهذه المفردة مفهوم القضاء بين

١ – يوسف: ٢٢.
٢ – الانبياء: ٧٤.
٣ – الشعراء: ٢١.

المتخاصمين، من قبيل قوله تعالى:

﴿فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[١].

﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[٢].

﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فِيهِ﴾[٣].

﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ﴾[٤].

وهكذا نرى هذه المفردة ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم في مداليل مختلفة ليس فيها مفهوم الحكومة بمعنى السلطة الاعتبارية على الناس والمجتمع، وعليه فلا منشأ لتبادر هذا المفهوم من الآيات الكريمة سوى كثرة الاستعمال في العصور المتأخرة بهذا المعنى المخصوص.

أمّا على مستوى الاستدلال لصالح كون الحكومة من حق الناس، فأول ما يتبادر إلى الذهن كون هذا الحق من الحقوق الطبيعية الفطرية التي يدركها الإنسان بالوجدان حاله حال حق الحياة والمسكن والزواج وأمثال ذلك، والإسلام جاء لدعم هذه الحقوق وتوكيدها لا لإنشاء حقوق جديدة، فاختيار نوع الحكومة والحاكم إن هو إلّا من قبيل حق الإنسان في اتخاذ الوكيل أو النائب لإدارة أُموره المالية أو العائلية وما شاكل ذلك، وهنا يأتي دور العقل ليشخص للإنسان صفات هذا الوكيل من العلم والعدالة والشجاعة والامانة والتدبير

١ – البقرة: ١١٣.
٢ – البقرة: ٢١٣.
٣ – المائدة: ٤٧.
٤ – يونس: ١٠٩.

ليقوم بدوره بأفضل ما يكون.

مضافاً إلى أنّ هذا الرأي يتوافق مع أجواء الآيات القرآنية أيضاً حيث نقرأ في الكثير من الآيات الشريفة ايكال أمر الحكومة إلى الناس والأُمّة وخاصة المؤمنين منهم لا إلى فرد معين، من قبيل قوله تعالى:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...﴾[١].

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾[٢].

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ...﴾[٣].

﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[٤].

بل نقرأ في بعض الآيات القرآنية ثناء بالغاً على بعض الملوك مثل ذي القرنين حيث كان مؤمناً عادلاً ذا سلطان واسع وقد اثنى عليه القرآن الكريم في العديد من أياته الشريفة في سورة الكهف بما يوحي بمشروعية حكومته وسلطانه، وبديهي أنّ الملوك يستلمون زمام الحكم إمّا بالوراثة أو القوة لا بالاتصال بالباري تعالى وكسب السلطة منه بالوكالة أو عن طريق الوحي.

بل وأكثر من ذلك نقرأ في الآيات الكريمة هذا المفهوم بصراحة بالغة، وذلك عندما جاء بنو اسرائيل لنبي لهم وطلبوا منه ملكاً

١ – النور: ٢.
٢ – المائدة: ٣٨.
٣ – سورة الحديد: ٢٥.
٤ – النساء: ٥٨.

يقاتلون معه جالوت الطاغية:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ... وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾[1].

فلو كان أمر الحكومة من حقوق الله والذي يجسّده النبي في واقع المجتمع البشري، إذن فلما طلب بنو اسرائيل ملكاً عليهم مع وجود النبي بين ظهرانيهم؟ ولماذا استجاب لهم النبي مع أنّه كان بامكانه أن يقول: إنّ الله الذي بعثني بالنبوة قد جعلني ملكاً عليكم، فأنا أقودكم إلى قتال جالوت وجيشه؟

كل هذا يدل على أن أمر الحكومة إنّما هو من شؤون الناس، وما لم يطلبوا من نبيّهم ذلك لما كانت له الولاية عليهم، ولذلك قلنا أنّ حكومة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بدأت حينما بايعه الانصار في العقبة ثم بايعه المسلمون في فترات لاحقة وحينذاك أصبح نبياً حاكماً، أمّا قبل ذلك في مكة المكرمة فلم يكن له سوى شأن النبوة ولهذا وردت الآية:

﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾[2].

﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾[3].

والدليل الآخر كلام الإمام علي عليه السلام نفسه في تقرير هذا الحق للناس حيث يقول: «الواجب في حكم الله و حكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل ضالاً كان أو مهتدياً أن لا يعملوا عملاً ولا

١ – البقرة: ٢٤٦ و ٢٤٧.
٢ – آل عمران: ٢٠.
٣ – الغاشية: ٢٢ و ٢٣.

يقدموا يداً ولا رجلاً قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً...»[1].

وتقدم أيضاً قوله عليه السلام في نهج البلاغة لما أرادوا البيعة له: «دعوني والتمسوا غيري...» وفي الكامل لابن الأثير أنّه عليه السلام صعد المنبر وقال: «يا أيّها الناس انّ هذا أمركم ليس لأحدٍ فيه حق إلّا ما أمّرتم..».

وأيضاً ما في عيون أخبار الرضا عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة ويغصب الأُمّة أمرها ويتولّى من غير مشورة فاقتلوه»، وكذلك سيرة الإمام علي عليه السلام في عدم نصب الإمام الحسن عليه السلام بعده للخلافة بل إنّ الناس هم الذين اختاروه للخلافة بأنفسهم كما هو المتواتر في كتب التاريخ.

وقد عمل أهل الكوفة بعده بهذا الأمر واختاروا الإمام الحسن عليه السلام من دون أن يأمرهم الإمام علي عليه السلام بذلك كما هو المتواتر أيضاً في التواريخ.

مضافاً إلى كل ذلك إننا لا نجد في سيرة الأنبياء الإلهيين ما يدل على ضرورة استلامهم للحكم وأنّ هذا الأمر من الشؤون الإلهية التي يجب على النبي الاضطلاع بها، فموسى عليه السلام لم يطلب من فرعون التنازل له عن العرش، بل طلب منه تسليم بني اسرائيل إليه وأن يقلع عن ظلمهم واضطهادهم، وعيسى عليه السلام لم يواجه في دعوته جهاز السلطة والحكومة في عصره، وهم الرومان، بل كانت حركته حركة تصحيحية للمسار الفكري والاعتقادي لليهود في مقابل استئثار الأحبار بالمقدسات واحتكارهم للدين، بل كان يقول حسبما ورد في الانجيل: «اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله».

١ – مستدرك الوسائل، ج٦، ص١٤.

وهكذا شأن سائر الأنبياء في دعواتهم السماوية وشرائعهم الإلهية كابراهيم ونوح وهود ولوط وزكريا ويحيى وغيرهم عليهم السلام، ولو كانت الحكومة من حق الله لذكر هذا الأمر المهم في شرائعهم وتعليماتهم.

وكيف كان فانّ الكثير من العلماء والفقهاء ذهبوا إلى أن هذا الحق إنّما هو للناس في هذا الزمان، أي زمان الغيبة، فبعد انتهاء عصر النص بغيبة الإمام الثاني عشر انتقل هذا الحق للناس حيث يختارون من تتوفر فيه صفات معينة من قبيل الفقاهة والعدالة والذكورية وأمثال ذلك، ولكن السؤال هو: إذا كان هذا الحق للناس، فمثل هذا الحق لا يتجزأ على مستوى الزمان، فاما أن يكون لهم على طول الزمان، أو للشارع المقدس على طول الزمان ايضاً.

ومما ورد عن الإمام علي عليه السلام في تأييد النظرية (ب) وأن حق الخلافة إنّما هو للامة أو للنخبة من الأُمة، نجده في نهج البلاغة في كتاب له عليه السلام إلى معاوية يقول فيه:

«إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وانّما الشورىٰ للمهاجرين والانصار، فان اجتمعوا على رجل وسمّوه اماماً كان ذلك لله رضى»[1].

وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن حق الخلافة واختيار الخليفة والحاكم إنّما هو من حقوق الامة، والشارع المقدس يرضى

١ - نهج البلاغة ـ من كتاب له عليه السلام ـ رقم ٦.

بما رضيت به الامة (فان اجتمعوا على رجل وسمّوه اماماً كان ذلك لله رضىً».

والخلاصة أن النظرية (أ) تعتمد بشكل اساس على أصل من الاصول الموضوعة التي ينبغي الايمان بها سلفاً، وهي أن الحكومة والخلافة من حقوق الشارع المقدس التي تؤخذ من الشريعة بالنص، وحالها حال التعبديات من أحكام الشريعة كالصلاة والصوم والحج، اما على القول بأنها من جملة الحقوق الفطرية، فستواجه النظرية (أ) مأزقاً وطريقاً مسدوداً على مستوى الاثبات المنطقي.

* * *

سابعاً: عدم وجود نظرية قرآنية للخلافة

إننا لا نجد لمثل هذا الأمر المهم ذكر في القرآن الكريم، فعلى فرض أنّ مسؤولية تعيين الخليفة وشكل الحكومة هي من اختيارات الشرع المقدس ومن صلاحيات الباري تعالى فالمفروض وجود ما يتناول هذا الموضوع بتفاصيله وتفريعاته المختلفة في القرآن الكريم بما يهيىء المناخ المناسب لأن يعيش المسلمون الوعي التام بهذه المسألة المصيرية، والحال أننا لا نجد أيه إشارة إلى شكل الحكومة ونظام الحكم في الإسلام وحقوق الناس في الانتخاب أو شروط البيعة وصلاحيات الخليفة وما إذا لو أخطأ أو انحرف عن جادة الصواب، وما هي السلطة السياسية في الإسلام، بل حتى أنّ قضية وجوب الإمامة في الأصل لم يتطرق إليها القرآن الكريم، ولذلك اختلف المسلمون في هذه المسألة إلى عدّة فرق، فمنهم من يقول

بوجوبها من باب اللطف (لا من باب النصّ) كالشيعة، ومنهم من يرفض مثل هذا الوجوب كالخوارج وبعض المعتزلة كحاتم الأصم، وقالت الأشاعرة بعدم وجوب نصب الإمام على الله لا عقلاً ولا شرعاً، وقالت الزيدية والمعتزلة بأنّ على المسلمين أن يختاروا الإمام الذي تتوفر فيه الشروط لحفظ النظام وإدارة شؤونهم ولكن بحكم العقل لا بدليل من الشرع[1].

ولو كان في القرآن الكريم ما يلقي الضوء على هذه المسألة لما حصل كل هذا الخلاف في الكليات والتفاصيل، مع العلم أنّ القرآن الكريم قد تناول جزئيات المعيشة وصغائر الأُمور في الكثير من اياته الشريفة، ومجرّد أن يشير إلى شخص بعينه وهو الإمام علي كما يدعي انصار النظرية (أ) في بعض الآيات، لا يكفي لرسم الخطوط التفصيلية لجهاز السلطة والحكومة في الإسلام، لأنّ الإمام علي عليه السلام على فرض توليه السلطة فسوف يبقى المسلمون في حيرة بعد وفاته، فلو أوصى لمن بعده كالإمام الحسن مثلاً، فمن اين يعلم المسلمون أنّه منصوب من الله تعالى وقد انقطع الوحي؟ وعلى فرض وجود وصية باثني عشر خليفة وتهيأت الظروف لتولي أُمور السلطة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام فماذا سيحصل لمَن بعدهم؟ كما هو الحال في هذا العصر الذي نعيش فيه ونرى اختلاف علماء الشيعة في أمر الحكومة وشكل السلطة حتى عدّ الشيخ الدكتور محسن كديور من

١ – انظر: هاشم معروف الحسني، اصول التشيع، ص١٢٤.

نظريات علماء الشيعة في الحكومة تسع نظريات مختلفة[1].

بل أكثر من ذلك أنّ السنّة الشريفة بدورها لم تتطرق إلى هذه المسألة اطلاقاً، ولذلك نجد اخواننا أهل السنّة يستشهدون بالإجماع تارة وأُخرى بالشورى وثالثة بالوصية تبعاً لما رأوه من سيرة الخلفاء الراشدين، وبعضهم أضاف إليها عنصر القوة والغلبة لما رأى من غلبة بني العباس واستلامهم للسلطة بأدوات القوة والقهر، وأمّا استدلالهم بالقرآن في تأصيل الشورى لقوله تعالى:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[2].

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[3].

فلا يدل من قريب أو بعيد على المطلوب، لأنّ الآية الأُولى نزلت في مكة المكرمة ولم تكن هناك بادرة لتشكيل الحكومة حتى تنزل في أمرها هذه الآية الشريفة، والآية الثانية توصي النبي صلى الله عليه وآله بأمر عقلائي يسير عليه جميع الملوك والرؤساء في العالم، وهو أمر المشورة مع الخبراء وأهل العقل والدراية من الوزراء وأُمراء الجيش وغيرهم كما هو المتداول في جميع أشكال الحكومات حتى الاستبدادية منها، وعليه فلا تكون الآية في صدد بيان كيفية الحكم في الإسلام ولا تهدف إلى صياغة الأُسس والدعائم التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام.

ومرة أُخرى نقول: إنّ مجرد تعيين الإمام علي عليه السلام خليفة بعد

١ – محسن كديور، نظيات الدولة في فقه الشيعة.

٢ – الشورى: ٣٨.

٣ – آل عمران: ١٥٩.

الرسول صلى الله عليه وآله إن على مستوى الإشارة في القرآن الكريم، أو على مستوى التصريح في السنة الشريفة لا يكفي لتأسيس نظرية الحكم في الإسلام بكافة تفاصيلها ومسائلها على القول بأنّ هذه المسألة من شؤون الشارع المقدس ومن حقوق الله تعالى التي ليس للبشر دخل في رسم صياغاتها وتشييد أركانها..

وبعد هذا ألا يكون هذا المعنى مؤشراً وشاهداً آخر لصالح النظرية (ب)؟!

* * *

ثامناً: عدم دلالة حديث الغدير على مقام الخلافة

أصحاب النظرية (أ) ماذا يقصدون من تأكيدهم على أن المنصب (٣) للامام علي؟ والحال أن نص الغدير ليس صريحاً في جعل هذا المنصب لامير المؤمنين عليه السلام، فغاية مايدل عليه الحديث الشريف **«من كنت مولاه فهذا علي مولاه»** هو الإمامة في الدين كما أن النبي هو أولى بالمؤمنين لمقام النبوة وليس لمقام الرئاسة الدنيوية.

وبعبارة أُخرى: اننا لو دققنا في حقيقة قوله صلى الله عليه وآله: **«ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»** لرأينا أن وجه الاولوية يكمن في ايمان الشخص بالنبي وكون النبي اسوة له في طريق الكمال، وهو السبب في حصول هذا الايمان في قلب الإنسان المؤمن، وعليه فان دائرة الاولوية لا تتسع لتشمل المنافقين مثلاً، لعدم وجود المسوّغ لهذه الاولوية وهو الايمان، وهكذا بالنسبة إلى الكتابي وسائر الناس، وهذا يؤيد كون المراد من حديث الغدير هو نصب علي بن أبي طالب

لمقام الإمامة فحسب، لأن الخلافة تستوعب جميع افراد المجتمع ولا تقتصر على المؤمنين الذين يمثلون اقلية بالنسبة لسائر شرائح المجتمع الإسلامي، بينما مقام الإمامة يختص بالمؤمنين فحسب، اي من يقبل ويعتقد بامامة هذا الشخص كيما يترتب عليه الاثر المطلوب من الهداية المعنوية والهداية التشريعية (المقام الأول والثاني للامامة).

وممّا يشهد لذلك أن الإمام علياً عليه السلام نفسه لم يستشهد بحديث الغدير في مقام احتجاجه مع القوم حين طولب بالبيعة لأبي بكر ولا فهم المسلمون ذلك كما تقدم فيما سبق من كلام ابن أبي الحديد، وكذلك ما أورده «ابن اعثم» صاحب «الفتوح» من المشادّة الكلامية بين الإمام علي عليه السلام من جهة، وأبي بكر وعمر وابي عبيدة بن الجراح وآخرين من المهاجرين والانصار، حيث قال الإمام علي عليه السلام لأبي عبيدة بعد ما طلب منه البيعة: «يا أبا عبيدة، أنت أمين هذه الامة، فاتق الله في نفسك فان هذا اليوم ما بعده من الايام، وليس ينبغي لكم أن تخرجوا سلطان محمد صلى الله عليه وآله من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعور بيوتكم، ففي بيوتنا نزل القرآن، ونحن معدن العلم والفقه والدين والسنة والفرائض، ونحن أعلم بأمور الخلق منكم، فلا تتبعوا الهوى فيكون نصيبكم الأخس.

فتكلّم بشير بن سعد الأنصاري، فقال: يا أباالحسن أما والله لو أن هذا الكلام سمعه الناس منك قبل البيعة لما اختلف عليك رجلان ولبايعك الناس كلهم، غير أنك جلست في منزلك ولم تشهد هذا الأمر، فظن الناس أن لا حاجة لك فيه، والآن فقد سبقت البيعة لهذا

الشيخ وأنت على رأس أمرك.

فقال له علي: ويحك يا بشير، أو كان يجب أن أترك رسول الله صلى الله عليه وآله من بيته إلى حفرته وأخرج أنازع الناس بالخلافة؟»[1]

فهذا الخبر وعشرات الاخبار مثله في المصادر المعتبرة تشهد بأن بيعة ابي بكر في السقيفة لم تكن من موقع الاجبار، بل أن الانصار بايعوه عن قناعة ورضا، ومن جهة أُخرى فان المفهوم منها أن الانصار لم يتبادر إلى أذهانهم من نص الغدير أمر الخلافة.

هذا وقد رأيت في بعض كتابات الاصحاب أن الشريف المرتضى مع كونه من اساطين الامامية ومتكلميهم، إلّا أنّه لا يرى في كتابه «الشافي» أن حديث الغدير نصّ جلي على نصب الإمام علي. بل عدّه من النص الخفي.

ومما يؤيد أن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الغدير لم يقصد الخلافة من كلمة «المولى» هو أن الأخبار على كثرتها لم تذكر أمر البيعة للامام علي عليه السلام، وغاية ما ورد هو تهنئة بعض الصحابة للامام علي بهذا المقام بقولهم «بخّ بخّ لك يا علي..» ومعلوم أن مثل هذه العبارات لا تعدّ بيعة، ولو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقصد تنصيبه لمقام الخلافة من بعده، فلماذا لم يأخذ من المسلمين البيعة للامام، واكتفى بالاعلان المذكور؟

ألم يكن الاولى أخذ البيعة منهم لإحكام الأمر وتقوية الحجة ولكيلا يختلف المسلمون بعده في مراده من كلمة «المولى»؟

---

١ – احمد بن اعثم الكوفي، الفتوح، المجلد الأول، ص ١٣ ـ دار الكتب العلمية بيروت.

وهناك وجه آخر ذهب إليه شرف الدين في «المراجعات» يؤيد ما ذهبنا إليه من النظرية (ب)، وهو أنّ الأصحاب لم يفهموا من نصّ الغدير أنّه من الأوامر التعبدية بل من شؤون السياسة والحكم التي لا يجب العمل بها حتماً، فبعد أن يورد شرف الدين استفهام شيخ الأزهر في المراجعة (٨٣) والذي يقول فيها:

«فلا يمكن أن يسمعوا (الصحابة) النص على الإمام، ثم يعدلوا عنه أولاً وثانياً وثالثاً، وكيف يمكن حملهم على الصحة في عدولهم عنه مع سماعهم النصّ عليه؟

فيجيبه السيد شرف الدين:

«١ ـ أفادتنا سيرة كثير من الصحابة أنّهم إنّما كانوا يتعبدون بالنصوص إذا كانت متمحضة للدين، مختصة بالشؤون الأُخروية، كنصه صلى الله عليه وآله على صوم شهر رمضان دون غيره، واستقبال القبلة في الصلاة دون غيرها، ونصّه على عدد الفرائض في اليوم والليلة، وعدد ركعات كل منها وكيفياتها، ونصّه على أنّ الطواف حول البيت أُسبوع، ونحو ذلك من النصوص المتمحضة للنفع الأُخروي.

أمّا ما كان منها متعلقاً بالسياسة كالولايات والامارات وتدبير قواعد الدولة، وتقرير شؤون المملكة، وتسريب الجيش، فإنّهم لم يكونوا يرون التعبد به والالتزام في جميع الأحوال بالعمل على مقتضاه، بل جعلوا لأفكارهم مسرحاً ومجالاً للنظر والاجتهاد... ولا عجب منهم ذلك بعد الذي نبهناك إليه من تأولهم واجتهادهم في كل ما كان من نصوصه صلى الله عليه وآله متعلقاً بالسياسات والتأميرات وتدبير قواعد

الدولة وتقرير شؤون المملكة، ولعلهم لم يعتبروها كأمور دينية»[1].

وهنا لم يتكلف السيد شرف الدين بحلّ هذه الإشكالية، وهو أنّ الصحابة وعموم المسلمين لماذا كانوا يتحركون في سلوكهم مع أوامر النبي صلى الله عليه وآله من موقع التمييز بين الديني والدنيوي؟ وكيف صدر منهم هذا السلوك مرات عديدة أمام مرآى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ولم يصدر منه ما يرفع عنهم هذا الالتباس؟ ألا تؤيد هذه الظاهرة النظرية (ب) في أنّ ما يصدر من النبي صلى الله عليه وآله على مستوى الشؤون الدنيوية ومنها مقام الخلافة كان يصدر منه بما أنّه حاكم وليس بما أنّه نبي؟ أي إنّ إرشادات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأوامره وتعليماته في هذه الدائرة ومنها النصّ على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام لا يلزم أن يكون نصباً إلهياً للإمام عليه السلام في هذا المقام، بل هو نصب إلهي في مقام الإمامة على الدين، وإرشاد من النبي صلى الله عليه وآله إلى أصلحيته عليه السلام لمقام الخلافة بالملازمة.

وعلى كل حال، فغاية ما يدل عليه حديث الغدير أنّ الإمام علياً عليه السلام هو الإمام على دين الناس وخليفة النبي في أُمور الدين، وهذا هو المطلوب من النبي صلى الله عليه وآله وما يحتاجه الناس من بعده، أي أن الناس لا يهتدون بأنفسهم لتشخيص الإمام على الدين ليقتدوا به ويهتدوا بهداه، لأن هذا المقام يلازم العصمة ودرجة سامية من القرب الإلهي لا يعلمها إلّا الله تعالى، ولذلك كان حقاً على الله أن يعيّن للناس من يهديهم سواء الصراط بعد النبي صلى الله عليه وآله ويرشدهم إلى ما فيه

١ – شرف الدين العاملي، المراجعات، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨.

نجاتهم يوم القيامة حتى لو كانت الحكومة ظالمة وغير اسلامية، أما الرئاسة الدنيوية فالناس احرار في أُمور دنياهم، وليس ضم هذا المنصب الدنيوي إلى مقام الإمامة في الدين إلّا كضمّ الحجر إلى جنب الإنسان كما يقول المثل، وهذا المعنى نستشفّه من كلمات أمير المؤمنين عليه السلام حيث ما فتيء يحقر هذا المقام، فقد رأى عبد الله بن عباس أمير المؤمنين في حرب الجمل وهو جالس في الخيمة يخصف نعله، وتعجب ابن عباس من ذلك، فقال له الإمام: يا ابن عباس ما قيمة هذا النعل؟ فقال ابن عباس: لا قيمة لها، فقال عليه السلام: **والله لهي أحبّ إليّ من إمرتكم هذه...**[1].

فمثل هذه الاستهانة بمقام الخلافة كيف يجتمع مع ما لها من الأهمية والخطورة بحيث أنها منصب معين من قبل الله تعالى؟ وهل يحسن بالإمام علي عليه السلام أن يستهين بمقام ومنصب معين من قبل الله تعالى بمثل هذه الكلمات؟

* * *

تاسعاً: النصوص الاخرى الدالة على الإمامة

ويستدل اصحاب النظرية (أ) لاسناد منصب الخلافة للامام علي عليه السلام على اساس النصب الإلهي بجملة من النصوص الشريفة الواردة لدى الفريقين، منها:

١ ـ حديث الثقلين: وهو قوله صلى الله عليه وآله:

١ – نهج البلاغة، الخطبة ٣٣.

«إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» [١]

٢ ـ حديث السفينة، وهو قوله صلى الله عليه وآله:

«مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق». [٢]

٣ ـ حديث المنزلة، وهو قوله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام عندما خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ فقال صلى الله عليه وآله:

«الا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي» [٣]

٤ ـ حديث الدار، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم جمع اهله وعشيرته الأقربين في الدار وعرض عليهم الإسلام وأن من يؤيده على هذا الأمر فسيكون وصيه وخليفته، فأبوا كلهم الا علي عليه السلام فقال صلى الله عليه وآله:

«إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». [٤]

٥ ـ حديث الراية، حيث قال صلى الله عليه وآله يوم خيبر:

«إني دافع الراية غدا إلى رجل يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله

١ ـ مثله ما في صحيح الترمذي ٥ / ٦٢٢، ومسند احمد ٣ / ٣٨٨، وابن الاثير في (اسد الغابة) ٢ / ١٣.

٢ ـ المستدرك: ٢ / ٣٤٣ ـ تاريخ بغداد: ١٢ / ١٩.

٣ ـ اخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (كتاب المغاري) ورواه مسلم في صحيحه (فضائل الصحابة)، وابن سعد في (الطبقات) وغيرهم.

٤ ـ تاريخ الطبري، ٢ / ٣١٩ ـ ٣٢١.

كرار غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله له» [١]

٦ ـ ومن الآيات القرآنية التي يستدل بها على المطلوب قوله تعالى:

﴿فقل تعالوا ندعُ ابناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا وانفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾. [٢]

بتقريب أن الاية الكريمة قرنت نفس الإمام علي بنفس النبي «وانفسنا» حيث جاء النبي بالحسن والحسين كمصداق لـ (ابناءنا) وجاء بالزهراء عليها السلام كمصداق لقوله (نساءنا) وجاء بالامام علي عليه السلام كمصداق لقوله (انفسنا)، فثبت انه عليه السلام نفس النبي صلى الله عليه وآله، ويترتب عليه ما يمكن أن يكون للنبي صلى الله عليه وآله من المقامات سوى مقام النبوة، ومن ذلك مقام الزعامة والرئاسة الدنيوية.

٧ ـ ومن الآيات القرآنية قوله تعالى:

﴿إنّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ [٣].

والوجه فيها أن الاية نزلت في علي عليه السلام باتفاق العلماء من الفريقين وذلك حينما تصدق بخاتمه وهو في الصلاة.

ونعرض عما سوى ذلك من النصوص مخافة الاطالة، إلّا أنّ ما ذكر اعلاه يعدّ أهم ما يمكن ايراده من النصوص لتأييد المدعى، إلّا

١ ـ انظر: مسند احمد، ج ٥. ص ٣٥٣ و٣٥٨ ـ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٣٧ وكنز العمال ج ٥ ص ٢٨٣، وتاريخ الطبري ج ٣، ص ٩٣ ومصادر أُخرى.

٢ ـ آل عمران: ٦١.

٣ ـ المائدة: ٥٥.

أنها ـ كما ترى ـ لا دلالة لها على نصب الإمام علي عليه السلام لمقام الخلافة الدنيوية وإن كانت بمجموعها تورث القطع بتعيين الإمام علي عليه السلام لمقام الإمامة على المسلمين بلا ريب.

اما حديث الثقلين، فصريح بأن «التمسك» بالقرآن والعترة هو الحافظ من الزيغ والضلال، والتمسك لا يتحدد بكون الإمام علي عليه السلام خليفة على المسلمين، كما أن القرآن كذلك وسائر الائمة من اهل البيت كذلك ايضاً، اي أن التمسك بهم واجب سواء تسلموا مقاليد الخلافة او لا، وعلى كل حال فالحديث صريح الدلالة على تقرير مقام الإمامة الدينية والهداية المعنوية والتشريعية لأهل البيت كما هو حال القرآن الكريم.

الحديث الثاني (حديث السفينة) كذلك، فحتى في هذا الزمان فإنّ أهل البيت عليهم السلام هم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق. فمن اطاعهم في اوامرهم ونواهيهم وعمل بارشاداتهم وتوصياتهم هدي ونجا، وإلّا فلا. وأين هذا من مقام الخلافة والرئاسة الدنيوية على الناس؟ والقول بالملازمة وأن الحديث يدل على مقام الخلافة لأهل البيت عليهم السلام، يستلزم سقوط هذا الحديث وما قبله ايضاً من الفاعلية والحجية في هذا الزمان، وحصر الفائدة والدلالة بزمن حضور المعصومين عليهم السلام

اما حديث «المنزلة» فيدل على أن للامام علي عليه السلام منزلة عند رسول الله صلى الله عليه وآله أقرب من سائر الناس، اي كمنزلة هارون من موسى، حيث كان هارون أقرب المقربين لموسى عليه السلام وشريكه في الرسالة

والدعوة، ولكن اين هذا من الخلافة بعده، لا سيما إذا اخذنا بنظر الاعتبار أن هارون مات قبل موسى كما ورد في المصادر التاريخية وقد اتهم بنو اسرائيل موسى بقتله، وعلى كل حال فالحديث المذكور يشير اشارة واضحة إلى مقام الإمامة فحسب لأن هارون كان مرجع الناس يومذاك في أُمور دينهم مع وجود موسى عليه السلام، وذلك لمقام النبوة الذي كان لهارون.

حديث «الدار» بدوره غير صريح في الدلالة على المطلوب رغم ورود كلمة (خليفتي) فيه، إلّا أنّ من الواضح أن النبي صلى الله عليه وآله قال هذا الكلام وهو في مكة وفي بداية الدعوة ولم يكن هناك رئاسة أو زعامة دنيوية كيما يصح حمل هذه العبارة على الخلافة الدنيوية، لأنها لم تكن بالاساس للنبي صلى الله عليه وآله يومذاك، فكيف يوصي بها إلى من بعده؟ فيتعين أن يكون المراد الخلافة بالامور الدينية وهداية الناس إلى الله، وهذا هو ما تقرره مناسبات الحكم والموضوع.

اما «حديث الراية» فاثبات محبة الله لعلي عليه السلام وبالعكس لا يؤيد ثبوت مقام الإمامة ولا الخلافة للامام علي عليه السلام لبداهة أن هناك الكثير من المؤمنين في ذلك الوقت من تتوفر فيهم هذه الصفة، اي يحبهم الله ورسوله، ويحبون الله ورسوله، نعم، يصلح أن يكون مؤيداً للامامة مع ضميمة غيره من الأحاديث في هذا الشأن، وهو فضيلة ومنقبة عظيمة لأمير المؤمنين عليه السلام بلا شك، ولكن مجرد كونه منقبة عظيمة لا يثبت المطلوب.

أمّا «الآيات القرآنية» فليست اقوى دلالة من الأحاديث

المذكورة على المطلوب. فالآية الاولى تقرر بأن نفس علي عليه السلام هي نفس الرسول صلى الله عليه وآله، وغاية ما تدل أنّه عليه السلام مثله في المقام والمنزلة عند الله تعالى، وهو ما يؤيد مقولة الإمامة فحسب لا الخلافة، لأن من الواضح أن مقام الرئاسة الدنيوية إنّما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله بعد بيعة العقبة ومجيء النبي صلى الله عليه وآله إلى المدينة ورضا الناس به وانتخابهم له، وإلّا فسيبقى يتحرك في دائرة النبوة والدعوة إلى الله فحسب كما كان حاله في مكة، اي أن مقام الزعامة الدنيوية من الأُمور العارضة على النبي صلى الله عليه وآله ولم تكن من مقاماته بالاصل بل ثبتت له بعد بيعة الانصار له، فالآية الكريمة غاية ما تقرره وتفيده هو ثبوت مقام الإمامة للامام علي عليه السلام فحسب.

اما الاية الأخرى فأمرها أوضح، حيث تقرن ولاية الإمام بولاية الرسول وولاية الله تعالى على الناس، ومن الواضح أن الله تعالى ليس له ولاية بمعنى الزعامة الدنيوية على الناس، بل إن الاية صريحة في الولاية المعنوية كما هو حال كثير من الآيات الشريفة في تقرير هذا المعنى كقوله تعالى:

«ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم»[1]

فلا يعني ذلك أن الكافرين لا رئيس لهم ولا زعيم يدير أُمورهم الدنيوية، بل المراد أن المؤمنين مطمئنين بولاية الله تعالى عليهم وانه معهم لا مع الكفار، فهي ولاية قلبية بلا شك، والاية محل الشاهد تقرر هذا المطلب وأن المؤمنين لابدّ وأن يوالوا الإمام علياً عليه السلام

١ - محمد:١١.

كموالاتهم لله ورسوله، أي الموالاة القلبية، وإلّا فلا معنى لموالاة الله تعالى في دائرة الرئاسة الدنيوية.

* * *

عاشراً: نصب الإمام علي عليه السلام للخلافة بالدليل العقلي

يقوم هذا الدليل ـ والذي يؤكد عليه اصحاب النظرية (أ) ـ على اساس أن الرسول صلى الله عليه وآله لابدّ وأن يهتم بأمر الامة من بعده كما هو الحال في سيرة العقلاء في مثل هذه الاحوال، فلا يعقل أن يترك الامة والدين من دون خطة وتدبير سديد يحفظ للأُمّة وحدتها وللدين استمراريته بعده، هذه المقدمة الاولى.

المقدمة الثانية: أن الرسول صلى الله عليه وآله إما أن يرجح في هذا الشأن جانب الشورى أو الانتخاب كمنهج قويم لحفظ الامة والدين، أو يعين أحد اصحابه لذلك الغرض. والفرض الأول ـ اي الشورى أو الانتخاب ـ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا عهد منه تربية اصحابه والامة الإسلامية على هذا المنهج.

والحال أن امراً بمثل هذه الخطورة والاهمية لابدّ أن ترد فيه العشرات من الأحاديث النبوية والتوصيات القرآنية، فلم يبق سوى المنهج الآخر، وهو النصب والتعيين، وهو متعين بالامام علي عليه السلام لما ورد في حقه من النصوص الكثيرة الدالة على تعيينه ونصبه خليفة بعد الرسول صلى الله عليه وآله كما تقدم بعضها آنفاً.

وذكر الشهيد الصدر في كتابه «نشأة التشيع والشيعة» أو «بحث

حول الولاية» هذا الدليل بشيء من التفصيل ولا بأس باستعراضه مع الإختصار إتماماً للفائدة:

يقول السيد الشهيد:

«وفي هذا الضوء يمكننا أن نلاحظ أن النبي صلى الله عليه وآله كان امامه ثلاثة طرق بالامكان انتهاجها تجاه مستقبل الدعوة، أولها: الطريق السلبي، وثانيها: الطريق الايجابي ممثلاً بالشورى. وثالثها: التعيين...».[1]

(ثم يبدأ السيد الشهيد في استعراض هذه الطرق الثلاثة، ويستبعد الأول لعدم امكان افتراض أن النبي صلى الله عليه وآله يهمل أمر الامة في وقت تكون معرضة لأخطار عديدة من الخارج والداخل بحيث لا يؤمن معها من استمرار التجربة ولا ديمومتها.

ويستبعد كذلك الطريق الثاني المتمثل بالشورى على اساس أن الوضع العام يرفض هذه الفرضية حيث لم يعهد من النبي صلى الله عليه وآله أن اسند زعامة الدعوة إلى جماعة متشكلة من شورى تضم رموز المهاجرين والانصار، ولا قام بعملية توعية للامة والدعوة إلى نظام الشورى، فيبقى الطريق الثالث، وهو المتمثل في (اعداد ونصب من يقود الامة) فيقول في هذا الصدد:

«وهذا هو الطريق الوحيد الذي بقي منسجماً مع طبيعة الاشياء، ومعقولاً في ظروف الدعوة والدعاة، وسلوك النبي صلى الله عليه وآله، وهو أن يقف

١ – السيد محمد باقر الصدر ـ نشأة الشيعة والتشيع ـ ص ٢٢ ـ ط: مركز الغدير. تحقيق: د. عبد الجبار شرارة.

النبي من مستقبل الدعوة بعد وفاته موقفاً ايجابياً، فيختار بأمر الله سبحانه وتعالى شخصاً يرشحه عمق وجوده في كيان الدعوة، فيعدّه اعداداً رسالياً وقيادياً خاصاً. ـ بمساندة القاعدة الشعبية الواعية من المهاجرين والانصار ـ لقيادة الامة وبنائها عقائدياً، وتقريبها باستمرار نحو المستوى الذي يؤهلها لتحمل المسؤوليات القيادية...

ولم يكن هذا الشخص الداعية المرشّح للإعداد الرسالي القيادي والمنصوب لتسلّم مستقبل الدعوة، وتزعمها فكرياً وسياسياً، إلّا علي بن ابي طالب »[1]

المناقشة:

هذه الصياغة للدليل العقلي، تواجه عدة ثغرات واشكالات مهمة تجهض عملية الاستدلال بهذا الدليل، وأهم ما يمكن قوله:

١ ـ إن هذا الدليل العقلي معارض بدليل عقلي آخر (نلاحظ أن استعمال عنوان الدليل العقلي إنّما هو من باب المسامحة. وإلّا فالدليل المذكور عقلائي لا عقلي، وكذلك الردّ عليه)، وهو أن يقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وكل عاقل حينما يواجه مثل هذا الموقف ويريد نصب خليفة بعده من موقع الاهتمام بالامة والرسالة السماوية فلا يعقل أن ينصب من يعلم بعدم توافق القوم عليه بل مع العلم بانتفاضتهم عليه. وعلى سبيل المثال: فلو أن رئيس شركة أو مصنع كبير يشتغل فيه عشرة الاف عامل ومهندس أراد السفر لبعض المهام

١ – المصدر السابق ـ ص ٦٤.

التجارية وترك الشركة لعدة سنوات. فلابد أن يتحرك على مستوى حفظ الشركة من الانفلات والتلاشي بتعيين أحد المقربين منه والموثوقين لديه مديراً موقتاً للشركة ريثما يعود من سفره، ولكن كان من بين المرشحين لهذه المهمة أخوه، حيث كان محل ثقة واطمئنان ويفوق الاخرين علماً وتفانياً ودراية بتفاصيل الأُمور، ولكنه لا يتمتع بتأييد العمال والموظفين العاملين في الشركة بل كانوا يتعاملون معه من موقع العداوة والخصومة، ولا يؤمن معها من قيامهم بمؤامرة ضده في حال غياب الرئيس الفعلي، بل إن الرئيس كان يعلم بذلك جزماً وانه لو سلّم مقاليد الأُمور إلى اخيه فسوف ينتفض الجميع عليه ويقتلونه ويصادرون الشركة وتضيع أتعابه وجهوده سدى، ولكن إلى جانب ذلك كان هناك أحد المهندسين العاملين في الشركة ليس كأخيه في علمه ودرايته واخلاصه، ولكنه يتميز عنه بأنه يحوز ثقة ورضا الاكثرية الساحقة بحيث يطمئن صاحب الشركة في حال تعيينه إلى بقاء الشركة واستمرارها إلى زمن عودته من السفر رغم حدوث بعض الخلل الناشيء من غيابه أو بسبب اثارات بعض المشاغبين، فياترى ماذا يقول العقل؟

وأي عاقل يرجح الأول على الثاني إذاكان قصد صاحب الشركة الحفاظ على الشركة واقعاً؟

إن كل عاقل منصف لا ينظر إلى القضية من موقع الحساسية المذهبية والتعصب الاعمى يرجح الثاني المفضول على الأول الافضل، وهذا ما هو المعمول به لدى جميع الزعماء والمصلحين

والملوك ورؤساء الشركات في المجتمعات البشرية قاطبة، ومعه كيف يقال بأن نتيجة الدليل العقلي المذكور هو تعيين الإمام علي عليه السلام خليفة على المسلمين مع علم النبي الجازم بكراهية العرب له وحقدهم عليه وتحينهم الفرص للقضاء عليه وقتله ثأراً منهم لقتلاهم في بدر واحد وحنين وغيرها من الحروب والغزوات التي كان للامام علي عليه السلام فيها السهم الأوفر في قتل الكفار والمشركين كما تشهد بذلك جميع المصادر التاريخية، ومعلوم أن الشعور العربي بالانتماء للقبيلة وعادة الثأر بقيت بعد مجيء الإسلام على قوتها وإلى يومنا هذا، وحتى أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخاف على نفسه من القتل بسبب هذا التعيين حتى جاء الأمر الإلهي بتبليغ أمر الإمامة مشفوعاً بالوعد الإلهي بحفظ النبي من مؤامرات الاعداء كما نقرأ قوله تعالى: «**والله يعصمك من الناس**»[1].

فهب أن النبي صلى الله عليه وآله سلم من مؤامراتهم ومكرهم بمقتضى الوعد الإلهي بالعصمة من الناس، ولكن هل يعني ذلك سلامة الإمام علي عليه السلام من بطشهم مع عدم توفر ضمان الهي بالعصمة والحفظ له كما كان للنبي صلى الله عليه وآله؟ وحتى لو كان موعوداً بالحفظ، فهل هو موعود باستتباب الأمر وعدم انتفاض المسلمين عليه وبالتالي وقوع معارك الجمل وصفين والنهروان وامثالها والإسلام لمّا يتماسك، والايمان لمّا يتغلغل في قلوب الناس، والأُمة لمّا تجتمع على الدين الجديد؟

عندما قام الإمام عليّ بالأمر بعد عثمان وحدثت واقعة الجمل

---

١ - المائدة:٦٧.

وصفين والنهروان وقتل الإمام بعدها غيلة على يد أحد الخوارج، كل ذلك كان بعد رسوخ دعائم الإسلام وامتداده في البلدان وتغلغله في نفوس المسلمين وبلوغ الحسن والحسين وغيرهما من أهل البيت مبلغاً من العمر والتجربة بما يؤمن معها استمرار خط الإمامة ودوام التيار الإسلامي الاصيل في مقابل التيارات الانتهازية وقوى الانحراف والنفاق، ولذلك لم يترتب على مقتل أمير المؤمنين عليه السلام اثر مهم على مستوى ارباك المسيرة الإلهية وتعرضها للفشل والزوال، بل حمل الراية من بعده الإمام الحسن عليه السلام ومن بعده الإمام الحسين عليه السلام وهكذا استمر الإسلام الاصيل في حياته وحركته رغم قساوة الاعداء وتكالب قوى الشر والزيغ لإجهاض الشريعة السماوية والغائها من ساحة الواقع البشري للمسلمين، أما لو تأملنا في حال الإسلام والمسلمين بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى فرض استلام الإمام علي عليه السلام للخلافة، والتاريخ يشهد ـ وخاصة المصادر الشيعية ـ إلى انه لم يكن معه سوى اربعة اشخاص (سلمان وأبوذر والمقداد وعمار والزبير خامساً) فهل يسع الإمام عليه السلام مواجهة جميع العرب بهذا العدد القليل من الاصحاب والانصار؟ والحال أن الإمام عليه السلام بعد مقتل عثمان كان يتمتع بتأييد عدّة آلاف من الأنصار المخلصين الذين بايعوه وقاتلوا معه باخلاص منقطع النظير، ومع ذلك لم يستطع الاستمرار في ادارة أُمور الحكومة والخلافة لأكثر من خمس سنوات، فهل يكون بامكانه الاستمرار بأكثر من هذه المدة في حال توليه الخلافة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله وانصاره هم هؤلاء الاربعة أو

الخمسة؟

إن العقل يحتم على كل مسلم يعيش تلك الظروف العصيبة وهو يرى نفسه على مفترق طريقين: إما بيعة ابي بكر والحفاظ على الإسلام، أو بيعة الإمام علي ومعناها هدم الإسلام ومقتل الإمام، أن يختار الأول على الثاني ـ كما صنع الانصار والمخلصون من المسلمين ـ لأن حفظ الإسلام والقرآن غاية عليا لا تفوقها غاية، بل إن الإمامة متفرعة عنها والغرض من نصب الإمام هو الحفاظ على الرسالة الإلهية من الزوال أو التحريف أو الاقصاء، فلا اشكال شرعاً بل يجب شرعاً التخلي عن بيعة الإمام علي ـ ولو بصورة مؤقتة ريثما تهدأ العاصفة ويتبين الخيط الابيض من الخيط الاسود من الحق ـ ومبايعة أي شخص يحوز موافقة الاكثرية ويتمتع بالمؤهلات التي يطمأن اليها بمواصلة الحركة ترجيحاً للاهم على المهم، فهل هناك شك في أن بقاء الإسلام والقرآن واستمرار حياة الرسالة أهم من بيعة الإمام علي عليه السلام مع فرض عدم الاطمئنان إلى استمرار الإسلام والقرآن في حركة الواقع الفردي والاجتماعي، بل مع الاطمئنان إلى انقلاب الناس على الإسلام والإمام ورجوع الأمر إلى حيث الجاهلية الاولى وعبادة الاوثان؟

من منا لا يدري أن ابا سفيان ومعه الجم الغفير من بني امية وقبائل قريش والاحلاف وبقايا الاحزاب كانوا ينتظرون الفرصة للإيقاع برموز الخط الإسلامي الاصيل والقضاء على الدين الجديد ومن ثم العودة إلى ما كانوا عليه في الجاهلية؟ وحتى أن أبا سفيان

كان قد عرض نصرته لأمير المؤمنين عليه السلام ضد ابي بكر وعمر وقال كلمته المشهورة: «لأملأنها عليهم خيلاً ورجالاً» إلّا أنّ أمير المؤمنين عليه السلام رفض بيعته المشؤومة وهو يعلم بما يبطنه ابو سفيان من كيد للإسلام والمسلمين، ومع هذا الحال كيف يسوغ لنا اتهام جميع المسلمين انذاك بالردة عن الإسلام إلّا ثلاثة او اربعة كما يقول اصحاب النظرية السائدة؟

وهذا الكلام لا يرد على موقف الإمام علي عليه السلام نفسه الرافض للبيعة في اول الأمر، لأن الإمام في موقفه المذكور أراد الاعلان عن وجود المعارضة للنظام الحاكم لا اكثر، ولا يخفى ما يترتب على وجود المعارضة السياسية في واقع المجتمع من حركة وفاعلية ورقابة سياسية للامة واجهاض محاولات الاستبداد من قبل الحكام وغير ذلك من الإيجابيات والمعطيات الكثيرة للمجتمع كما هو الحال في التجربة السياسية للإنسان في البلدان المتقدمة.

وعلى أية حال فقد تبين أن الدليل العقلي المدعى لاثبات النظرية (أ) معارض بدليل عقلي آخر لصالح النظرية (ب) ولما لم يكن بالامكان تعارض الدليلين العقليين أو العقلائيين، فيتم الجمع بينهما بالتنازل عن نتيجة الدليل الأول وهو لزوم القول بتعيين الإمام علي عليه السلام للمنصب (٣) لعدم دلالة المقدمات عليه رغم كونها صحيحة اجمالاً؛ بمعنى أن النبي صلى الله عليه وآله لوكان يهمه أمر الخلافة وأراد تعيين أحد الاشخاص لهذا المنصب حسب الفرض، لوجب تعيين من تتوفر فيه ضمانات كافية من كافة الجهات ـ الذاتية والموضوعية ـ لإحراز

ادامة المسيرة والمحافظة على جوهر الدين من الضياع وسلامة الامة الإسلامية من التمزق والتشرذم، لا الاقتصار على الخصائص الذاتية والسوابق الجهادية للمرشح لهذا المنصب وإلغاء رضا الناس.

٢ ـ أساساً لا نسلّم بلزوم اهتمام النبي صلى الله عليه وآله بمنصب الخلافة بعده، فمن قال بأن النبي ولكي يضمن سلامة المسيرة من الانحراف أو التوقف، عليه أن يهتم ويفكر في أمر من يأتي بعده لاستلام دفة الحكم؟ فالعقل لا يقول باكثر من لزوم الاهتمام بالامامة ومن يتكفل حفظ الدين من الضياع، وهذا ما يتوافق مع النظرية (ب)، فمع نصب الإمام في دائرة الدين والشريعة يتحقق الغرض المطلوب، وبعبارة أُخرى: إن امر الخلافة لا شك في اهميتة على المستوى السياسي والاجتماعي. ولكن لا على المستوى الديني، والناس مجبولون ومجبرون على اختيار أحدهم لهذا المنصب كما هو مقتضى سيرة العقلاء في جميع المجتمعات البشرية، فحتى لو لم يعين رسول الله صلى الله عليه وآله شخصاً لهذا المقام و المنصب فانه لا يؤثر في مسيرة المجتمع الإسلامي، وسيتكفل المسلمون بذلك من دون أن يفضي ذلك إلى التناحر والتمزق كما رأينا وحصل في التاريخ الإسلامي، المهم هو سلامة الدين من الضياع والانحراف. وهذا يتحقق بنصب الإمام كما قلنا لا بنصب الخليفة، وقد رأينا أن الإسلام بقي فاعلاً وحياً في نفوس الناس إلى يومنا هذا بالرغم من انحراف مسار الخلافة وعدم استلام الإمام علي عليه السلام مقاليد الحكم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وكذلك اقصاء الائمة من ذريته عن هذا المقام، كل ذلك ببركة وجود الإمام في قلب الامة الإسلامية وتصديه لتفعيل العقيدة والدين في

نفوس الناس، ومحاربة البدع وقوى الضلال وعوامل التحريف والتشويه ليضمن بقاء الدين حياً طرياً سالماً من شوائب الشرك ومخلفات الجاهلية، وليس من المعلوم أن الإمام يفعل اكثر ممّا فعل في حال تصديه لمقام الخلافة، وقد رأينا أنّه بعدما استلم هذا المقام لم يتقدم المجتمع الإسلامي على مستوى الهداية وتعميق الايمان في نفوس المسلمين باكثر ممّا كان في السابق، فالمسلمون هم المسلمون الذين كانوا في زمن الخلفاء، ولم يشهد التاريخ طفرة نوعية للمسلمين على مستوى التوحيد والمعنويات والاخلاق كما كان متوقعاً، نعم هناك معطيات عظيمة أُخرى لحكومة الإمام علي عليه السلام تمثلت في تعرية المتلبسين بالدين وفضح زيف المتصدين لأمر الخلافة حتى بعد استشهاده، وهذا المعنى يمكن أن يحصل من دون احراز هذا المقام للامام، وثورة المسلمين على الخليفة عثمان شاهد على هذا التحرك البنّاء للامام علي عليه السلام في سبيل تأصيل التيار الإسلامي الاصيل في اوساط الناس بحيث انهم عاشوا تجربة الخلافة عن وعي وتحركوا من موقع المسؤولية لاصلاح الخلل ورتق ذلك الفتق.

إلّا أنّ النتيجة كانت على غير ما أراد الإمام عليه السلام، وعلى كل حال، فالائمة عليهم السلام بامكانهم تعرية الخلفاء وحكام الجور بلا حاجة لتسلم مقاليد الحكم كما صنع الحسين عليه السلام في كربلاء، وكما صنعت قبله الزهراء عليها السلام في التصدي لرموز الخلافة والاجهار بمظلوميتها ومصادرة حقوقها المشروعة من قبل جهاز الخلافة والسلطة، وبذلك اثبتت للمسلمين اجمع بأن هؤلاء لا يمثلون رسول الله صلى الله عليه وآله في أمر

الدين وان تسلموا مقاليد السلطة بعده، فمن يتحرك على مستوى ظلم ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله ويغصبها حقها ويهجم على بيتها، حري بأن لا يمثل الإمامة في الدين كما كان الناس يتوهمون ذلك، والقرآن يقول: ﴿**لا ينال عهدي الظالمين**﴾[1]، أي (الإمامة).

وهذا يعني أن عليهم البحث عن الإمام والاسوة والمرجع في أُمور الدين والعقيدة في مكان آخر غير قصر الخلافة.

* * *

الحادي عشر: أدلّة عقلية أُخرى

وقد أورد علماء الشيعة ادلة عقلية أُخرى لإثبات أحقية الإمام علي عليه السلام في احراز مقام الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكنها ـ كما سترى ـ عبارة عن ادلة عقلائية لا عقلية. بل هي مجرد استحسانات ومقبولات من املاء المسبوقات العقائدية المتوغلة في الموروث الديني الشيعي، ويطغى عليها عنصر الخلط بين مقام الإمامة والخلافة، ونكتفي في استعراض ما ذكر في المقام بما أورده العلّامة السيد عبدالله شبّر في «حقّ اليقين في معرفة اصول الدين» من الوجوه الستة، قال ما هذا نصه:

«المبحث الأول: في الادلة العقلية الدالة على ذلك.

وهي وجوه:

«الأول: إن الإمام يجب أن يكون معصوماً لما تقدم من العقل والنقل. ولا أحد ممن ادعي له الإمامة غير علي عليه السلام بمعصوم اتفاقاً،

---

١ ـ البقرة ـ ١٢٤.

فلا أحد غير علي بامام، والمقدمة الاولى برهانية كما تقدم والمقدمة الثانية اجماعية»[١].

وهو كما ترى خلطٌ بين مقام الإمامة على الدين حيث لابدّ من توفر صفة العصمة في الإمام بدليل العقل والنقل كما يقول، وبين مقام الخلافة الذي لا يقول أحد بوجوب العصمة فيه فضلاً عن دعوى الاجماع، كيف وهذه الامم البشرية منذ آدم ولحدّ الآن تدير شؤونها السياسية بواسطة غير المعصوم، ولا أحد يقول بفسادها بأجمعها، وقد رأينا أن الإمام الخميني كيف استطاع بحنكته السياسية الفذة من قيادة الثورة الإسلامية وادارة الحكومة طيلة عشر سنوات رغم كونه غير معصوم بالاتفاق. فالمسألة لا تحتاج إلّا إلى العدالة والحنكة السياسية وقوة الارادة والمعرفة بامور الزمان، وأما العصمة من الذنوب والسهو والنسيان وامثالها، فالعقل والعقلاء لا يشترطون ذلك في أمر الخلافة.

ويقول أيضاً:

«الثاني: إن الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه أو مظهراً للمعجز لما تقدم من بطلان الاختيار وادائه إلى التنازع والتشاجر وأعظم انواع الفساد، وغير علي لم يكن كذلك اتفاقا، فتعين أن يكون هو الإمام»[٢].

وفيه: أنّه لو كان المراد الإمامة في الدين. فلاكلام، وإن كان المراد هو الخلافة والزعامة الدنيوية، فهو أول الكلام. فمن قال بأنه يجب أن

١ – السيد عبدالله شبر، حق اليقين، ج ١، ص ١٤٣، ط منشورات الاعلمي.

٢ – المصدر السابق.

يكون منصوصاً عليه أو مظهراً للمعجز؟!

اما قوله: من بطلان الاختيار وادائه إلى التنازع والتشاجر، فالواقع التاريخي يكذب هذا الادعاء. لأنه لم يحصل شيء من هذا القبيل في عهد ابي بكر (سوى بعض التراشق اللفظي في السقيفة) ولا في عهد عمر، بل حصل التنازع على الخلافة في عهد الإمام علي عليه السلام، وذهب ضحيته آلاف المسلمين في الجمل وصفين والنهروان.

ثم يقول:

«الثالث: إن الإمام يجب أن يكون حافظا للشرع عالما بجميع احكام الله تعالى المودعة في كتابه لانقطاع الوحي بموت النبي صلى الله عليه وآله وقصور ما يفهمه الناس من الكتاب والسنة عن جميع الأحكام، فلابد من إمام منصوب من الله تعالى عالم بجميع احكام الله تعالى منزه عن الزلل في الاعتقاد والقول والعمل، وغير علي لم يكن كذلك اجماعا، فتعين أن يكون هو الإمام»[١].

وفيه: إن حفظ الشريعة والدين لا يتوقف على نصب من الله لأمر الخلافة والزعامة السياسية، وقد رأينا أن حيوية الدين والشريعة والقرآن لا زالت باقية ومحفوظة مدة اربعة عشر قرناً من الزمان من دون أن يتولى علي عليه السلام الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وآله ولا تولّاها أحد من ذريته الطاهرين عليهم السلام. بل سيأتي أن الأئمة كانوا أقدر على تحمل مسؤولية الإمامة وحفظ الدين من الانحراف في حال تولي غيرهم أمر الخلافة. والشاهد على ذلك أننا نعيش بعد قرون متمادية في ظل الإسلام والقرآن ببركة اهل البيت عليهم السلام وما بذلوه من جهد وعناء

١ – المصدر السابق.

وخاصة الحسين عليه السلام لحفظ هذا الدين من دسائس المنحرفين ومكر المنافقين وزيغ الانتهازيين.

ويقول:

«الرابع: إن الإمام يجب أن يكون افضل من جميع الرعية لما تقدم من العقل والنقل، وعلي افضل من الجميع لما يأتي، فتعين أن يكون هو الإمام»[١].

وفيه: إن لزوم كون الخليفة أفضل من جميع الرعية هو أول الكلام، وقد ثبت بطلانه بالتجربة، فنحن نرى أن مجلس الخبراء في الجمهورية الإسلامية في ايران يعقد جلسة لاختيار من تتوفر فيه مجموعة من الصفات لتولي امر الامة دون أن يكون منها عنصر «الافضلية» على جميع الرعية، بل تتدخل عناصر أُخرى في عملية الترشيح والانتخاب غير الاعلمية والافضلية، منها «المقبولية» لدى الناس، فحتى لو كان أحد المرشحين افضل من الجميع في خصائصه وصفاته الذاتية من العلم والدراية والشجاعة والتقوى إلّا انه لا يتمتع بشعبية مناسبة ومقبولية على مستوى الرأي العام، لما صح انتخابه لهذا المقام. والإمام علي عليه السلام وإن كان هو الأفضل، إلّا انه لا يتمتع بالحد الادنى من المقبولية لدى المسلمين في ذلك الحين، نعم، إن كان المراد من اشتراط الافضلية احراز مقام الإمامة في الدين فلا اشكال، ولكنه خارج عن موضوع الكلام.

وقال أيضاً:

«**الخامس**: إن شرط الإمام أن لا تسبق منه معصية على نحو ما

١ – المصدر السابق.

تقدم، والمشايخ قبل الإسلام كانوا يعبدون الأصنام اتفاقا فلا يكونون أئمة، فتعين أن يكون عليه السلام هو الإمام، ولقوله تعالى «لا ينال عهدي الظالمين» كما يأتي توضيحه»[١].

وفيه: انه نفس ما تقدم من الدليل الأول من اشتراط العصمة، والجواب هو الجواب.

وقال:

«السادس: إن الإمامة رياسة عامة وإنما تستحق بأوصاف الزهد والعلم والعبادة والشجاعة والإيمان كما تقدم تحقيقه، والجامع لهذه الصفات على الوجه الأكمل الذي لم يلحقه غيره هو علي عليه السلام، فيكون هو الإمام»[٢].

وفيه: انه نفس ما تقدم من الجواب الرابع من اشتراط الافضلية في هذا المقام، ومعلوم أن الافضلية لا تعني سوى توفر هذه الصفات من الزهد والعلم والعبادة والشجاعة والايمان، ولذلك فالجواب هو الجواب.

* * *

الثاني عشر: تقاطع الدين والحكومة

الاشكالية الاخرى المطروحة على صعيد الالتزام بالنظرية (أ) هي عدم امكانية الجمع بين الدين والحكومة، أي بين الإمامة والخلافة، لاختلاف كل منهما في الاهداف والادوات والنتائج، ومن

٢ – المصدر السابق، ص ١٤٤.

ذلك:

١ ـ الاختلاف على مستوى الهدف والغاية، فالدين يهدف إلى «هداية» الناس نحو الله تعالى والتوجه لإعمار الآخرة والتحلي بالفضائل الاخلاقية، اما وظيفة الحكومة فهي التحرك من أجل إقامة «العدل والقسط» بين الناس والحيلولة دون عدوان بعض الناس على البعض الآخر، اي أن مقولة «الهداية» تتقاطع غالباً مع مقولة «العدالة»، فما اكثر الناس الذين يردون إلى المحاكم الشرعية والقانونية ويخرجون ناقمين على المحكمة والقانون والقاضي لأنهم يرون أن الحق معهم لا مع الخصم، فلو كانت الحكومة تتحدث باسم الدين وتفرض نفسها ناطقة عن الله والرسالة الإلهية وأن قوانينها قوانين الإسلام، فماذا يكون مصير هؤلاء؟

ألا تخلّف هذه المحاكم الشرعية اثراً سيئاً وسلبياً في قلوب هؤلاء المحكومين وبالتالي تتحرك فيهم الكراهية للدين والشريعة؟ والحال أن هدف الدين هو «هداية» الناس القلبية نحو الله تعالى وتفعيل عناصر الود والحب في قلوب الناس وتحريك عواطفهم باتجاه الالتزام الاخلاقي بالقيم والمثل السماوية، ومعه كيف يتسنى الجمع بين تلك القوة الطاردة وهذه القوة الجاذبة؟

أتذكر قبل سنوات وعندما كنت أحضر دروس آية الله فاضل اللنكراني وكان يومذاك يدرس كتاب القضاء في المسجد الأعظم في قم، ذكر يومها هذه الاشكالية المحيّرة وقال بأننا أمام مسألة عويصة ومشكلة قد تتحول إلى أزمة، فمن جهة إننا موظفون باقامة حكم الله وتولي منصب القضاء والحكم بين الناس، فهذا واجب شرعي لا شك

فيه، ومن جهة فان جميع افراد الشعب الذين يدخلون المحاكم في قضايا الدعاوى والمرافعات الشخصية على نحوين: إما أن يكون لهم الحكم أو عليهم، ونصف هؤلاء الناس يقعون في دائرة المحكومية ويكون الحق عليهم لا لهم، فيخرجون من المحكمة مغضبين وغير راضين ويورثهم هذا الكراهية القلبية للمحكمة والحكم الشرعي إلّا من عصم الله، وهو نادر أو اشبه بالعدم، فلو فرضنا أن الحالة هذه استمرت عدة سنوات، فهذا يعني أن نسبة المعترضين والناقمين ستزداد حتماً، ومع العلم بأن المراجعين إلى المحاكم يعدّون بالآلاف يومياً، فلنا أن نحدس عدد الناقمين بعد عدة سنوات، ولكن ما الحل؟

هنا لم يذكر سماحة الاستاذ حلّاً لهذه المسألة العويصة واكتفى بالتأكيد على لزوم العمل بالتكليف الشرعي، ولكن هل هذه هي وظيفة رجل الدين الحقيقية؟ أليست هداية الناس وجذبهم إلى ابواب الالتزام الديني وتقوية عناصر الخير والاخلاق في نفوسهم هي الغاية والهدف الاصل في وظيفة رجال الدين؟ ألا يمكن ترك منصب القضاء إلى غير رجال الدين والتفرغ لهداية الناس وارشادهم وموعظتهم وجذبهم نحو الدين والتدين؟

٢ ـ التقاطع على مستوى الوسائل والادوات: «الرحمة والقدرة» فبينما يتحرك الدين في جذب الناس إلى الله وسوقهم نحو الاخرة بأدوات الخلق الرفيع ويخاطبهم بلغة **«الرحمة»**، نرى أن أهم العناصر والادوات المستخدمة لتثبيت الحكومة هي **«القدرة»** حيث يمثل عنصر **«الشرطة»** وافراد البوليس والمباحث ورجال الامن والمخابرات اليد الضاربة للحكومات في سبيل تحقيق الغرض من

وجودها، وبينما يؤكد الدين على البوليس الباطني ومحكمة الوجدان والعقوبات الارادية التي يفرضها الإنسان على نفسه في مقام تزكية النفس وتهذيبها، نرى الحالة معكوسة في دائرة الحكومة، فكل شيء يؤخذ بحسب الظاهر، والقدرة مفروضة عليه من الخارج بحيث لا يبقى معنىً للمثل الاخلاقية والرحمة القلبية التي يؤكد عليها الدين كأدوات اساسية في دائرة التربية النفسية، وعلى سبيل المثال، يحث الدين على العفو والاغماض عن الحقوق الشخصية لصالح الطرف الآخر، فهل يحق للحكومات أن تسلك هذا المسلك في تحركها القانوني، أو يجب عليها أخذ الحق ولو بالقوة؟ ولنتصور أن الحكومة اخذت بالسبيل الأول فماذا تكون النتيجة؟ فاذا أرادت العفو عن الضرائب أو العفو عن المجرمين بالجرائم العامة ومعاملتهم بالرحمة، فماذا تكون النتيجة؟

٣ ـ التقاطع على مستوى المنهج: «**الحق والمصلحة**»، فبينما ينطلق الدين لتعميق وتثبيت مفهوم «**الحق**» والعمل به، نرى أن الحكومة تتحرك في مواقفها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية من موقع «**المصلحة**»، ولذلك تتغيّر القوانين بتغير المصالح للشعب والنظام، ولابدّ أن تكون كذلك، أي أن وظيفة الحكومات هي مراعاة مصلحة الشعب والنظر إلى ما يحقق لهم اكبر قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي والتطور العلمي والتكنولوجي وبأقل قدر من تحمل الضغوط وبذل الجهد، وبذلك فقط يمكنها أن تحقق للمجتمع دينامية حيوية على جميع الصعد، بينما الدين يتخذ صبغة استاتيكية من خلال اصراره على مقولة «الحق».

وعلى سبيل المثال: قضية العلاقة مع الدول المستكبرة والحكومات الظالمة، فالدين له موقف ثابت من هذه الحكومات وخاصة إذا كانت تحكم بالجور على المسلمين، وبالاخص إذا اعتدت على البلد الإسلامي صاحب الحكومة الإسلامية وقتلت مئات وآلاف من المؤمنين وشردّت آلاف العوائل وانتهكت الاعراض ودمّرت المدن والارياف، فالدين يقول بضرورة انزال العقاب الشديد بهذا المعتدي ولو أدى إلى اشتعال الحرب ودوامها، فالحق أهم من كل شيء حتى لو تقاطع مع المصالح للبقية الباقية.

وهكذا ضرورة التصدي لقوى الاستكبار العالمي وبذل ما في الوسع لإحباط خططهم وعرقلة جهودهم في دائرة العمل السياسي والثقافي بل والعسكري إذا لزم الأمر، ولا أقل من عدم التعامل معهم بما يؤدي إلى زيادة قوتهم وازدهار اقتصادهم من قبيل عدم تصدير النفط اليهم وعدم التعامل مع شركاتهم واجهزتهم الاقتصادية، والحال أن جهاز الحكومة قد يرى أن من مصلحة النظام التعامل مع هذه الحكومات الجائرة والمستكبرة والتغاضي عن ممارستها العدوانية بحق الشعوب المستضعفة، فهل يا ترى نأخذ بحكم الدين او بسياسة الدولة؟

وإذا أخذنا بوجهة نظر الحكومة من العمل بالمصلحة، ألا يعني هذا تعطيل الاحكام الإلهية وتجميد العمل بالدين؟ وإذا اردنا أن نأخذ بحكم الدين، ألا يحلّ البؤس والدمار في البلد الإسلامي بحيث لا يؤمن معها من انتفاضة الناس ضد النظام والدين؟

هذا هو بالضبط ما حلّ بحكومة الإمام علي عليه السلام...

الإمام علي عليه السلام أراد أن يبقى ملتزماً بمقام الإمامة الدينية للمسلمين لأنها هي وظيفته بالاصل، ولكن بعدما أُجبر على قبول الخلافة، وقع التقاطع المذكور بين الحق والمصلحة، فمن الأُمور الواضحة جداً والتي ادركها أهل الخبرة والتجربة ويدركها كل عاقل منصف أن المصلحة كانت تقتضي اعطاء طلحة والزبير بعض المقامات أو امارة بعض المناطق، وكذلك ابقاء معاوية في امارة الشام ريثما يستتب امر الخلافة للامام عليه السلام ويستميل قلوب أهل الشام، أو يستميل اليه قلوب رؤساء القبائل بمنحهم هدايا ومنح خاصة، وبذلك يكفل طاعة الاتباع وافراد القبائل ايضاً، أو موقفه من «شورى عمر» حيث كانت المصلحة تستوجب قطعاً تولي الإمام عليه السلام منصب الخلافة بدل عثمان، ولكن هذا يعني قبول الشرط المسبق لذلك، وهو أن يعد الإمام عليه السلام بأن يسير بسيرة الشيخين، إلّا أنّ الإمام عليه السلام في كل هذه الموارد ماذا عمل؟

هل عمل بالمصلحة المذكورة، أو التزم بالدين بحذافيرة؟

إذا كان يعمل بمقتضى المصلحة (بالطبع مصلحة النظام لا مصلحته الشخصية) فهذا يعني التنازل عن مقام الإمامة الدينية الذي يفترض أن يكون الإمام مراعياً للحق واسوةً للمسلمين في الالتزام بالمباديء والقيم الاخلاقية ولو على حساب اهتزار المقامات الاخرى، وإذا التزم بالمباديء ـ كما فعل عليه السلام ـ كانت النتيجة هي الحروب المتوالية ودمار شامل على المستوى الاقتصادى والاجتماعي والعسكري للحكومة الإسلامية.

نفس هذه الحالة واجهها الإمام الخميني في حكومته الإسلامية،

إلّا أنّه رجّح مصلحة النظام وأسس لذلك «مجمع تشخيص مصلحة النظام» كمرجع أعلى لسياسات الحكومة الإسلامية فوق ما تقوله النصوص الدينية وفتاوى مجمع صيانة الدستور بعد أن رأى ـ والحق معه ـ أن الحكومة لا يمكن أن تستمر بدون الأخذ بعنصر مصلحة النظام كمرجعية عليا لصياغة القوانين والمقررات الإسلامية، ويوم كان في «باريس» أعلن لجميع الناس أن رجال الدين ـ وهو منهم ـ لا يصح أن يتولوا أمر الحكومة، بل سيقوم بتسليمها للشعب بعد الانتصار ليرى وينتخب الاصلح بنفسه، ولكن الوعد شيء ومصلحة النظام شيء، ولذلك رأينا بعد انتصار الثورة رجال الدين يستلمون مقاليد الحكم بأجمعها من رئاسة الجمهورية والقضاء ومجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور وقيادة الجيش والحرس وعلى رأس الجميع يقف قائد الثورة يقود المسيرة.

عنصر المصلحة هنا واضح جداً، فمن الضروري أن يستلم الإمام الخميني ادارة الحكم وقيادة الثورة والنظام لتثبيت الأُمور والوقوف امام قوى الانحراف والباطل التي تريد الاطاحة بالنظام الجديد، ولابدّ أن يستعين بالمخلصين من رجال الدين الذين وقفوا معه في اعوام النضال ضد حكومة الشاه، ولكن على حساب ماذا؟

أليس ذلك على حساب عدم الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه للناس بأن لا يتولى رجال الدين أمر الحكم؟ وهل تبقى قدسية رجل الدين مع تكرر مثل هذه المواقف المصلحية والمتقاطعة مع المباديء والقيم الاخلاقية؟ وهل يبقى اماماً للدين في عين التزامه بمبدأ المصلحة؟

أنا اعتقد أن الإمام الخميني مضطر إلى سلوك هذا السبيل بلا شك، ولا شك كذلك في فضله العظيم على الجيل المسلم والصحوة الإسلامية المعاصرة، فلا يشك في ذلك إلّا مكابر، ولكن السؤال المذكور يبقى على حاله ويطلب اجابات مقنعة من قبل العلماء والفضلاء كيما يقنع الشباب والمثقفون في الجمهورية الإسلامية وفي غيرها من البلدان الإسلامية بجدوى الحكومة الدينية وفائدتها، فيتحركوا لتأييدها ونصرتها، وإلّا فما دام الإنسان غير مقتنع بفائدة الشيء، لا يتفاعل معه ايجابياً على مستوى النصرة والتأييد، بل سيتركه ويطلب ما فيه فائدة له ولمجتمعه في حركة الحياة الدنيوية، فلا تكفي الفائدة الاخروية ما لم يضم اليها فائدة دنيوية ملموسة للحكومة الدينية، لأن الغرض من الحكومات هو دنيوي بالاساس، وهو حل مشاكل الناس وتحقيق الحدّ المعقول من الرفاه الاقتصادي واحترام حقوق الافراد وأمثال ذلك.

* * *

الثالث عشر: المناصب الدنيوية مثيرة للفتنة

الإنسان محب للدنيا بطبعه، لأنها امه «ولا يلام المرء على حبّ أُمه» كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام.

وأكثر ما يميل ويرغب فيه هو حبّ الجاه والزعامة، وبما أن المناصب الدنيوية محدودة جداً ولا تستوعب سوى افراداً قلائل من الناس، لذا كانت مثاراً للتنافس والتناحر، فلا يوجد منصب إلّا ويكثر الطامعون به وخاصة منصب الخلافة والسلطنة بما له من

جاذبية شديدة وامتيازات دينية ودنيوية لا يأمن معه من زيغ المقربين من الاصحاب والاتباع فضلاً عن الأبعدين، لأن هذا المقام لا يتحدد في مقام واحد وهو مقام الخلافة فحسب، بل يمتد إلى مقام الوزارة، وخازن بيت المال، والأمراء على الجند، وعلى الولايات، ومعاونيهم، وإلى المراتب الدانية من المقامات السياسية والعسكرية والاجتماعية، فكلها مرتبطة بالمركز وشخص الخليفة، ولابدّ للخليفة من اختيار اشخاص مناسبين لكل هذه المناصب من بين الكثير من الطامحين والطامعين والذين يرون في انفسهم الجدارة واللياقة على تولي الأُمور، إلّا أنّ محدودية المقامات تستدعي اختيار البعض، وهذا من شأنه اثارة عوامل الحسد والتبرم وعدم الرضا في نفوس الآخرين، وتدريجياً تزداد النقمة ويشتد التبرّم وتتصاعد حدّة النقد، فيجد المسؤول الاعلى او الخليفة نفسه بين امرين: اما أن يستخدم القوة واساليب القهر والعنف في اسكات هؤلاء الخصوم، أو يتركهم لحال سبيلهم فيصيب المجتمع الإسلامي حالة من الخلل والارباك في مفاصله السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية ايضاً، وكلا الأمرين يهددان الدين والايمان في قلوب الناس حيث يفقد الناس ولاءهم السابق للامام، ولا يتحركون على مستوى تنفيذ اوامره وتوصياته من موقع الشوق والوله والحب، بل من موقع التكليف الشرعي مع ما يستبطنه من ثقل وسماجة، وهذا اول الوهن...

إن استعراض سريع لمجريات الوقائع التاريخية وخاصة على عهد خلافة الإمام علي عليه السلام يؤيد هذا الادعاء تماماً، فمن كان يظن أن الزبير، وهو المدافع الأول عن الإمامة يوم السقيفة، والذي بقي

وفياً للمبدأ في شورى عمر وفي الثورة على عثمان، ومن بعدها كان اول المبايعين للامام علي عليه السلام، وكان قبل ذلك مجاهداً مبرزاً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله بحيث أن أمير المؤمنين عليه السلام بكى لما رأى سيفه في الجمل وقال: «طالما ذبّ هذا السيف الكرب عن رسول الله صلى الله عليه وآله» مثل هذا الإنسان يتحول إلى أشد الاعداء بين ليلة وضحاها؟!

لعلك تقول: انه لم يكن مؤمناً في الاصل بل متظاهراً بالايمان وكان يتحرك بدافع من حب الرئاسة والاهواء وليس من موقع الايمان والمسؤولية الرسالية.

هذا الادعاء يفتقد الاثباتات المنطقية على مستوى التجربة والممارسة، فقد تقدم أن حياة الزبير مشحونة بالمواقف الجهادية والايجابية التي تسترفد قوتها من ايمان الرجل وخاصة موقفه العظيم والعجيب في يوم الجمل عندما حدّثه الإمام علي عليه السلام بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله، فانتبه إلى خطئه وتراجع في ذلك الموقف الحرج عن قتال أمير المؤمنين عليه السلام وكل الشواهد كانت تشير إلى انتصاره في المعركة من حيث تفوق جيشه في العدة والعدد على جيش أمير المؤمنين عليه السلام، ألا يحكي هذا عن ايمان الرجل وعمق شعوره بالمسؤولية الدينية وشجاعته في اتخاذ القرار في الساعة الحرجة ولو كان فيه خزياً وشماتة ومهانة في دائرة الحسابات الدنيوية؟

لو لم يكن الزبير على درجة عالية من الايمان بالرسول والرسالة والآخرة، فهل يعقل منه اتخاذ هذا الموقف التراجعي، وهو الذي تشهد له جبهات القتال بالشجاعة والجرأة وعدم الاكتراث بالموت؟

قليل من الانصاف يدعونا إلى التأسف العميق على مصير الزبير

وكثير من المسلمين الذين ذهبوا ضحية خطأ في التشخيص وعجلة في التصميم واغواء من بعض الصحابة وأهل الشأن في الإسلام، ألم يكن المفروض أن يجاهد أهل البصرة وأهل الشام، الكفار واعداء الإسلام، ويكونوا اداة قوة ويد ضاربة للاسلام والمسلمين، وبالتالي ينالون الجنة في الآخرة (ولو بعضهم) بدلاً من أن يكون مصيرهم إلى النار بوقوفهم مقابل الإمام علي عليه السلام في الجمل وصفين والنهروان؟

إن هؤلاء الجند هم جنود الإسلام في زمن الخلفاء وعلى أيديهم تمت الفتوحات الإسلامية وامتد نور القرآن إلى أقصى مناطق المعمورة، وهم الذين حطموا عرش كسرى وقيصر وشيدوا دعائم الإسلام واركان الايمان في تلك البلدان، فماذا دهاهم ياترى ليجردوا سيوفهم بوجه وصي رسول الله صلى الله عليه وآله والإمام المنصوب من الله؟

قد يحلو لبعض المتطرفين القاء اللائمة عليهم فحسب وأنّهم أرادوا الدنيا واغتروا بزخارفها وأضلهم الشيطان عن الهدى فأرداهم فاصبحوا من الخاسرين، ولكن هل يصح الاكتفاء بهذا التفسير السطحي لتلك الوقائع التاريخية دون سبر أغوارها والتحقيق في تفصيلاتها الدقيقة؟

إذاكان ثمة ذنب للكبار والمثيرين للفتنة بدافع من حب الجاه والسلطنة والخلافة مثل طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص، فما ذنب عشرات الالوف من المغرورين بمظاهر القداسة والدين التي تسربل بها هؤلاء وخاصة ما كان من قداسة ام المؤمنين عائشة؟.

أليس الاجدر أن نلقي باللائمة على تلك التركيبة المتنافرة التي اجبروا الإمام علياً عليه السلام على قبولها، وهي تركيبة الإمامة والخلافة، والجمع بين هذين المتنافرين في شخص واحد؟

ألم يكن الأحسن والافضل أن يختار المسلمون شخصاً آخر بعد عثمان ليتولى منصب الخلافة (كالزبير مثلاً)؟ ويبقى الإمام علي المرشد الروحي والمرجع الديني للمسلمين كما اقترح هو عليه السلام ذلك حينما قال لهم **«إنّي لكم وزير خير لكم من أمير»** ولم تكن تراق كل تلكم الدماء ولا حدثت تلكم الفتن التي اضعفت الإسلام والامة الإسلامية وأطمعت بها الاعداء، بل كانت تلك الجيوش تواصل مسيرتها الفاتحة والمظفرة وقد تتوجه صوب الروم وتخلص الإسلام والمسلمين من شر هذه الامبراطورية العاتية كما فعلت مع امبراطورية الفرس. ولكان الإسلام قد حقق امتداده على جميع ارجاء المعمورة وخاصة مع الاخذ بارشادات وتوصيات أمير المؤمنين عليه السلام كما كان يصنع عمر بن الخطاب كراراً ومراراً، وكان يقول بعدها دائماً «لا ابقاني الله لمعظلة ليس لها ابو الحسن» أو «لولا علي لهلك عمر»!!

* * *

الرابع عشر: عدم البيعة للأئمة المعصومين عليهم السلام

إن اصحاب النظرية (أ) لا يكتفون بكون الإمام علي عليه السلام منصوباً من الله تعالى لمقام الخلافة بعد النبي فحسب، بل جعلوا هذا المنصب لسائر الائمة من بعده، فجميع الائمة منصوبون من الله لمقام الإمامة

ومقام الخلافة على السواء، ومعلوم أن هذا النصب يستدعي أن يبايع لهم الشيعة والمخلصون من اتباعهم ولو في السرّ والخفاء. والحال انه لو سلّم ذلك للامام علي أو الإمام الحسن، فنحن لا نجد في المصادر التاريخية الشيعية أية اشارة إلى هذا المعنى، وغاية ما ورد في المقام هو أن كل إمام كان يوصي بالامامة لمن يأتي بعده ويُعلِم الشيعة أو الخلّص من اصحابه بأن الإمام من بعده هو إبنه الصادق أو الكاظم مثلاً، ولا يطلب منهم البيعة له كما هو المفروض، فلو كان ذلك الإمام منصوباً من الله تعالى لمقام الخلافة، وهذا المقام يستدعي البيعة من الناس كما هو السائد لدى المسلمين في ذلك الزمان، فلماذا لم يطلب منهم الإمام عليه السلام البيعة لابنه واكتفى بالوصية له بالامامة؟

فكما تكون البيعة واجبة على المسلمين الاوائل للامام علي عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، حتى مع غصب الخلافة من قبل أبي بكر وعمر، فكذلك هي واجبة على جميع المسلمين في الاجيال اللاحقة لإمام زمانهم، وكما أن بيعة بعض المسلمين لأبي بكر لا تسقط التكليف الإلهي بالبيعة للامام الحق، فكذلك الحال في تولي هارون الرشيد أو المأمون أو المتوكل لأمور المسلمين لا يسقط التكليف بالبيعة عن الشيعة للائمة المعاصرين، إلّا أن يقال بأن بيعة البعض أو استيلاء شخص من المسلمين على أُمور الحكومة بالقوة والقهر يعدّ مسقطاً للتكليف المذكور، ولكن هذا الكلام لا يخلو من غرابة، فما علاقة بيعة البعض بسقوط التكليف عن الآخرين؟

قد يقال: إن الإمام نفسه أباح لهم بيعة الظالمين في كل دورة وزمان، ولذلك يقال بسقوط التكليف بالبيعة عن الشيعة في تلكم

الازمنة، ولكن هذا المعنى لم يثبت في المصادر التاريخية والروائية، بل الوارد أن جميع المسلمين بما فيهم الشيعة كانوا يبايعون الخليفة الاموي أو العباسي بدون الاستئذان من الإمام المعصوم.

* * *

الخامس عشر: عدم حاجة الإسلام لمقام الخلافة !

إن سرّ الخطأ في النظرية (أ) يكمن في توهّم حاجة الإسلام للخليفة، وأن الحدود والعقوبات الشرعية جزء مهم من الدين، ولا يتوصل إلى اجرائها وإقامة العدل ورفع الظلم إلّا بوجود خليفة منصوب من الله تعالى، هذا في مقام الممارسة والتطبيق، أما على مستوى النظرية والمفهوم فقد كان السائد يومذاك في ثقافة الشعوب السالفة أن السلطان ظل الله على الارض، وأن مقام السلطنة يأتي بالمرتبة الثانية بعد مقام الالوهية، وبما أن الإمام علي والائمة المعصومين من ذريته هم امناء الله على الدين والشريعة وحججه على خلقه، لذا كانوا الاولى بهذا المقام...

ولكن مع التأمل والتدبر في محتوى هذا الادعاء يتضح جلياً بطلانه وزيفه، فالاسلام دين الله للبشرية لهدايتهم والسلوك بهم إلى الله تعالى وانقاذهم من النار يوم القيامة، وتأمين السعادة الاخروية الخالدة للإنسان، وأما الحدود وإقامة العدل بين الناس فتأتي بالعرض وليست هدفاً من اهداف الدين بالاصل، اي بما أن المسلمين اختاروا رسول الله صلى الله عليه وآله ليكون حاكماً عليهم مضافاً إلى مقام النبوة، فما يكون من النبي إلّا أنّ يقيم العدل بين الناس ويقرر

عقوبات على اهل الانحراف والبغي، وهذه الأُمور خارجة عن اطار النبوة والرسالة، وبامكان أي شخص عادي حتى الكافر من اقامتها إذا أراد الإصلاح حقاً، أمّا معرفة المحق من المبطل فموجودة في فطرة كل إنسان، فمن منا لا يعرف أن الحق مع صاحب المال دون السارق، أو قبح مؤاخذة البريء بذنب اخيه، أو عدم صحة عقاب المتهم قبل قيام البينة وما إلى ذلك، فمثل هذه الاعمال لا تحتاج إلى نبي مرسل ولا رسالة سماوية، وها هي البلدان الغربية تحقق حقوق افرادها بقوانين وضعية بمنتهى الدقة والعدالة في تفاصيلها الدقيقة، حتى أن كل مسلم يذهب إلى هناك لا يجد بداً من التمجيد بقوانينهم حتى أن الشيخ محمد عبده قال عندما رجع من بلاد الغرب: «وجدت هناك اسلاماً بلا مسلمين، وهنا مسلمين بلا اسلام».

اما مقولة «السلطان ظل الله» فلا شك ولا ريب في انها من دسائس خلفاء بني امية وبني العباس الذين كانوا يبغون تثبيت سلطانهم بوضع واختلاق مثل هذه الأحاديث ليتسنىٰ لهم تطويع العوام ويكتسوا بالمشروعية الدينية اسكاتاً للخصوم والمناوئين، نعم هناك فرق بين مفهوم **«خليفة الله»** الذي هو مفهوم اسلامي في الاصل، وبين مفهوم **«خليفة رسول الله»** الذي هو مفهوم وضعي اطلقه الناس على من تولى الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فالائمة المعصومون عليهم السلام والإنسان الكامل بصورة عامة هم «خلفاء الله» في الارض، وهذا لا يعني مقام الحكومة والرئاسة الدنيوية، ويمكن أن يكون خليفة الله في مفهومه العرفاني هو ظل الله في الارض لا شخص السلطان، وإلّا فان الله ليس له ظل ولا يحتاج إلى ظل ليكون

السلطان ظله ويده وسيفه...

بعد هذا لا بأس إلى أن نشير إلى الدوافع النفسية اللاشعورية التي دفعت بالكثير من العلماء والكتاب الإسلاميين المتقدمين والمتأخرين إلى هذا التوهم وأن الإسلام إن هو إلّا قوانين سماوية لتحقيق العدالة والحكومة الصالحة للمسلمين، فباعتقادي أن الوضع المأساوي الذي كانت تعيشه الشعوب الإسلامية في فترة الاستعمار الغربي وما تلاه من سيطرة حفنة من العملاء وحكام الجور المستبدين هو الذي أفرز هذا التوهم عن الإسلام في عملية صياغة حلم مثالي وحالة طوباوية لتعويض ما يقاسيه المسلم من الحرمان والبؤس والظلم. فكان أن أدى هذا الوضع إلى ترسيخ هذه الفكرة المثالية، وهي أن الإسلام هو الملاذ، وفي الإسلام والحكومة الإسلامية يكمن الخلاص والراحة والسعادة المنشودة، وبدأت اقلام علماء الإسلام تغذي هذه الفكرة بما يتراءى لهم من مؤيدات في النصوص الدينية من القرآن والسنة اخلاصاً منهم في توجيه الناس للاسلام والدين، ولإيجاد منظومة متناسقة من الافكار والمفاهيم الدينية تمنع الشباب المسلم من التوجه صوب المذاهب الارضية والمدارس البشرية التي حملها المستعمر معه إلى بلدان العالم الثالث، اي كان غرض العلماء صيانة المسلم من الانجراف وراء التيارات الثقافية والمدارس الفلسفية البشرية، هذه الدوافع الشعورية واللاشعورية هي التي كانت تقف وراء ترسيخ مفهوم الحكومة الإسلامية وأن الإسلام هو «دين ودولة» وأن الشريعة الإسلامية تتوفر على كل ما يحتاجه البشر من اقتصاد وسياسة واجتماع

وثقافات دنيوية وفلسفة وما إلى ذلك، حتى شهدنا صدور «اقتصادنا» و «فلسفتنا» و« البنك اللاربوي في الإسلام» وعشرات الكتب الإسلامية لمختلف العلماء والكتّاب في مجالات الحقوق السياسية والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس الإسلامي وعلم الاجتماع الإسلامي وغير ذلك، بل لقد حدا بالبعض إلى الغلو في أهمية الحكومة في الإسلام إلى حيث افتى بأنه لا اسلام بلا حكومة، ومن ذلك ما كتبه صاحب «التفسير الامثل» الشيخ مكارم الشيرازي في هذا الصدد:

«وعلى هذا فقد امتزجت المسائل السياسية والحكومية بالفقه الإسلامي بشكل كامل بحيث لا يمكن وضعها موضع التنفيذ دون تشكيل الحكومة.

كل ذلك شاهد جلي على أن الإسلام ليس بمعزل عن الحكومة والسياسة، وقد نفذت المسائل المتعلقة بالحكومة والسياسة ـ والتي تعني ادارة نظام المجتمع ـ في التعاليم الإسلامية بصورة لو أردنا أن نفصل بينها لن يكون للاسلام معنىً ومفهوماً، والذين يحاولون فصلهما عن بعضهما يقومون في الواقع (بفصل الإسلام عن الإسلام) والإسلام بدون الإسلام تناقض واضح»[1].

يا عجباً لهذا الادعاء العظيم!! إذا كانت المسائل الحكومية نافذة في هذا الدين إلى هذه الدرجة، ومعلوم أن تعاليم الدين وارشاداته في موضوع معين يقصد منها ترجمتها على ارض الواقع العملي

---

١ - ناصر مكارم الشيرازي ـ نفحات القرآن ـ ج ١ ـ ص ٦ ـ الطبعة ١ ـ ط الحيدري.

والتطبيقي لا لكي تبقى تجول في مدارات الذهن، فهذا يعني أن الإسلام بدون حكومة كلا اسلام، أي أن جميع المسلمين منذ الف واربعمائة عام ولحد الان لم يكونوا على دين الإسلام، اي كانوا بلا دين بما فيهم العلماء والشهداء وارباب المعرفة والمفسرون، فحالهم حال اليهود والنصارى، بل اسوأ بكثير، لأن اولئك لهم دين سماوي وقد يدخلون الجنة بالالتزام بتعليماته، اما نحن المسلمين فما دمنا لا نعيش الدولة الإسلامية الحقة فنحن لسنا من الإسلام في شيء!! واسلامنا كلا اسلام!!

وهكذا تعرف أن مثل هذا الكلام لوضوح بطلانه لا يستحق الردّ ولا التعليق، بل ما نريد قوله في هذه الفقرة هو أن المسيرة التاريخية للاسلام والتشيع على وجه الخصوص تؤيد عدم الحاجة للدولة الإسلامية أو الحكومة الإسلامية العادلة ما دام الدين هو الالتزام الشخصي والقلبي بمباديء الإسلام والقيم الاخلاقية والمثل الإنسانية، فهل أن مثل الشيخ الطوسي والعلّامة الحلي والشيخ الانصاري ومئات من اساطين العلم والمعرفة المتقدمين والمتأخرين لم يكونوا على دين الإسلام في تلك العصور المظلمة والحكومات المستبدة؟

هل نحن الذين نعيش في ظل الحكومة الإسلامية في ايران افضل منهم على مستوى الدين والايمان والاخلاق؟

نحن لا نجد في انفسنا فرقاً جوهرياً بين حياتنا وسلوكنا وايماننا بالاسلام في ما قبل الجمهورية الإسلامية وما بعدها، وهكذا حال الناس جميعاً حسبما نراه ونلمسه منهم ومن اخلاقهم وتعاملهم مع

الغير، فاي امتياز للحكومة الإسلامية على صعيد الدين والايمان حتى يكون الإسلام في ظلها هو الإسلام. ومن دونها لا اسلام؟!

نقول: مثل هذه الاسئلة قد نجد الجواب عنها لدى اتباع النظرية (أ) مع تأويلات وادعاءات لا يقوم عليها دليل. إلّا أنها بدرجة من الوضوح بالنسبة للنظرية (ب) بحيث لا تحتاج إلى تأويل واعمال ذهن، فهذا المنصب بالاساس لم يكن للامام علي بتعيين من قبل الله تعالى إلّا على سبيل الملازمة العقلية، لأنه افضل الخلق بعد النبي على الاطلاق وامام المسلمين في أُمور الدين والحائز لمقام العصمة من الذنوب والخطأ. فكل هذه الأُمور تستدعي عقلاً (لا شرعاً) أن يكون الإمام علي عليه السلام هو الخليفة للنبي بعد وفاته، والمسلمون في هذا الشأن بالخيار.

فان اختاروه فبها ونعمت، وإن اختاروا غيره فحظّهم اخطؤوا كما هو الحال في الاوامر العقلية الاخرى التي يخالفها الإنسان كثيراً في سلوكه العملي ولا يستتبع ذلك اثما أو ارتداداً عن الدين.

المشكلة الحقيقية والأزمة الواقعية التي حلت بالمسلمين بعد وفاة الرسول هي انهم تصوروا اجتماع مقام الإمامة والخلافة في ابي بكر ومن بعده من الخلفاء، اي أن الناس جمعوا المنصب (١) و (٢) و (٣) لابي بكر وعمر، وهذا هو الانحراف الحقيقي عن الدين، حيث إنّهم كانوا يأخذون أقوال أبي بكر وعمر وكأنها شرع مقدس، ولولا ذلك لكانت المسألة بسيطة ولا تحتاج إلى كل هذا النقاش وما ترتب عليه من افتراق في الامة إلى شيعة وسنة، فأهل السنة لحد الان يلتزمون بفتاوى ابي بكر وعمر وسياساتهما وكأنها شرع مقدس، وحتى عندما

يقول عمر: إن المتعة كانت في عهد رسول الله وانا احرمها، يلتزمون بتحريم عمر ويتركون حكم رسول الله في اباحتها، وهذا هو مكمن الخطر على الدين، حيث يتلبس بامامة الدين من ليس لها أهل، فيضل الناس باتباعه في أُمور الدين، ولو أنّه اكتفى بامور الدنيا وبالرئاسة الدنيوية وترك أمر الدين للامام علي عليه السلام لما كانت هناك اية مشكلة.

ومن هنا كان من الضروري جداً التمييز بين هاتين النظريتين في مسألة الخلافة والإمامة، أحدهما هي النظرية السائدة لدى الشيعة والتي ترى أن مقام الخلافة قرين مقام الولاية والإمامة، وأن كل هذه المقامات مقررة بالنص الإلهي لامير المؤمنين عليه السلام، والاخرى ترى أن النصب الإلهي منصب في الاساس على مقام الولاية والإمامة فقط، وأن الإمام علي عليه السلام منصوب من الله وبواسطة الرسول صلى الله عليه وآله وخاصة في حديث الغدير لامامة المسلمين في أُمور الدين فحسب، وأما المقام الثالث، وهو مقام الخلافة والرئاسة الدنيوية فيفهم من النصوص بالملازمة العقلية بما أن الإمام عليه السلام أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فما ورد في الروايات من اشارة أو تصريح بهذا المقام إنّما هو ارشاد لما حكم به العقل...

* * *

السادس عشر: حكومة الأنبياء!!

لعلك تنقض على هذه الاطروحة بحكومة بعض الانبياء كموسى وداود وسليمان، وكذلك نبينا الاكرم صلى الله عليه وآله حيث جمعوا بين الدين

والحكومة. فلو كان هناك تنافر بين هذين المقامين، فكيف نفسّر تولي الانبياء لإدارة مثل هذه الحكومات الصالحة؟

الحقيقة أننا لو اخذنا الواقع التاريخي لكل واحد من هؤلاء الانبياء عليهم السلام، ونظرنا إلى ما توفر بأيدينا من شواهد وأرقام بنظر الباحث المحايد وبعيداً عن حالات التعصب المذهبي والانتماء الديني، لرأينا أن تلكم الشواهد والارقام التاريخية كلها تؤيد وجهة النظر الثانية، اي النظرية (ب)، وأن هؤلاء الانبياء مع علوّ مقامهم وسموّ مكانتهم لم يحققوا لشعوبهم ما هو المطلوب من الحكومة رغم نجاحهم في الجانب الآخر من المسؤولية، وهو مقام النبوة، وعلى سبيل المثال نذكر بعض الشواهد التاريخية التي رافقت كل واحد من هؤلاء الانبياء الاربعة (اما يوسف عليه السلام فرغم أنّه تولّى بعض المناصب في حكومة مصر، إلّا أن الأمر كان بيد الملك فرعون مصر):

أما «موسى عليه السلام» فحكومته بدأت بعد عبوره البحر مع بني اسرائيل وغرق فرعون وقومه، ولكن لم يمضِ يوم أو يومان حتى شاهد بنو اسرائيل قوماً في طريقهم إلى الارض المقدسة (فلسطين) يعبدون الاوثان، فقالوا لموسى: ﴿**اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة**﴾[1]. وطبيعي أن يصاب موسى بالصدمة من هذا الطلب ويتقدم اليهم بالنصيحة والتوبيخ على هذه البادرة الوقحة من قومه، ولكن هذه الرغبة الشيطانية بقيت كامنة في صدورهم تنتظر الفرصة للبروز والتحقق على مستوى التطبيق والممارسة، وسنحت تلك الفرصة، وغاب

١ - الاعراف: ١٣٨.

موسى عنهم ليتلقى الوحي والتعاليم السماوية المتمثلة في الواح التوراة، وإذا ببني اسرائيل يجتمعون إلى «السامري» وحدث ما لا ينبغي أن يحدث، وعبد بنو اسرائيل العجل الذهبي الذي صنعه لهم السامري.

فماذا كانت النتيجة؟

تقول الآيات والروايات إن عقوبتهم كانت قاسية ومهولة، فقد أُمروا بقتل أنفسهم:

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[1].

وذلك بأن يأخذ كل واحد منهم سيفاً أو سكيناً ويأتي إلى محل الاجتماع ليلاً وهو متلثم، فلما اجتمعوا جميعاً صدر الأمر لهم بتنفيذ الحكم، وإذا بالاخ يقتل أخاه، والأب يقتل ابنه، والزوج زوجته حتى قتل منهم مقتلة عظيمة وسقط المئات مضرجين بدمائهم، عندها جاء الأمر بوقف العمليات الانتحارية الوحشية.. وانطلقت المسيرة نحو الارض المقدسة...

وبعد أيام معدودات (نظراً إلى الفاصلة القصيرة التي تفصل بين مصر وفلسطين) وصلوا إلى أول قرية أو مدينة من فلسطين، فأمرهم موسى بالهجوم على هذه القرية واحتلالها.

ولكن بني اسرائيل الذين لم يواجهوا حرباً، ولم يجدوا في انفسهم

١ – البقرة: ٥٤.

القوة والشجاعة لمواجهة أهالي القرية، رفضوا طلب موسى:

﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾[1].

ومرة أُخرى استحقوا العقوبة الإلهية، فتاهوا في صحراء سيناء اربعين سنة بما فيهم موسى وهارون:

﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[2].

حتى أن موسى وهارون ماتا في التيه ومات معهما أكثر بني اسرائيل، ولم يكحلوا عيونهم برؤية فلسطين.

هذا ما كان من حكومة موسى عليه السلام، فقل لي بربك إن حكومة تأتي على شعبها بمثل هذه المصائب (وإن كانت محقة وكان التقصير تقصير الشعب) هل يمكن عدّها حكومة موفقة وعلى البشرية أن تحذوا حذوها وتتخذها اسوة ومثالاً للحكومة المثالية؟

هل أن وظيفة الحكومة في المجتمعات البشرية وخاصة في العصر الحاضر تتمثل في استخدام جميع الاساليب وإن كانت قاسية لإرغام الناس على عبادة الله، أو انزال أشد العقوبات بأفراد الشعب لمجرد خوفهم من الحرب؟

نأتي إلى حكومة «داود عليه السلام»، فأول ما يطالعنا في دائرة علاقة الحاكم مع الرعية أن بني اسرائيل اتهموا ملكهم ونبيهم داود بتلك التهمة الشنيعة وأنّه تسبب في قتل قائد جيشه **«أوريا»** وزنا بزوجته

١ – المائدة: ٢٢.

٢ – المائدة: ٢٦.

فولدت له ابنه «**سليمان**»!! ولم يكتفوا بذلك حتى ادخلوا هذا الزيف والكلام الشنيع في كتابهم المقدس وكتبهم الدينية الاخرى، وجعل بنو اسرائيل يتناقلون هذا الحدث المشين جيلاً بعد جيل وكأنه من المسلّمات التي لا يدنو منها الريب، حتى جاء نبينا صلى الله عليه وآله ورفع هذه الوصمة المخزية عن داود وسليمان، ومع ذلك فقد بقي اكثرية البشر من غير المسلمين يرون صحة هذه النسبة إلى داود، ومن هذا نكتشف عمق الكراهية وشدة المقت الذي كان يعتمل في نفوس بني اسرائيل وخاصة علمائهم وأحبارهم ضد هذا النبي العظيم، فما السبب الذي دعا بني اسرائيل لاتخاذ هذا الموقف من نبيهم وملكهم الذي خلّصهم من عدوهم «جالوت»؟

هل يمكن معها أن نعتقد بأن العلاقة بين هذا الحاكم وشعبه علاقة طبيعية وقائمة على الاحترام والمودة كما هو المفروض أن تكون بين الحكومات الموفقة وبين شعوبها؟

الأمر الآخر: إن المصادر التاريخية القديمة ومنها الكتاب المقدس لليهود والمسيحيين، تحكي عن حدوث فجوة ونزاع بين طالوت الملك وبين داود الذي كان جندياً من جنود طالوت ثم انشق عنه. فانشقت البلاد نصفين: القسم الشمالي من فلسطين، اي الجولان اليوم ومدينة انطاكية كانت تحت سلطة طالوت، بينما تولى داود سلطة فلسطين الجنوبية وعاصمتها اورشليم بعد أن كان بنو اسرائيل قبل ذلك يداً واحدة على اعدائهم، وهذا أول الغيث، فاذا ضممنا إلى ذلك أن كل واحد من هذين القائدين كان يتسربل بالمشروعية الدينية في حكومته، فما هو مصير الاتباع تجاه الطرف الآخر؟

أليس من الطبيعي أن يكون هذا الدين الرسمي هو السبب في اثارة الفتن والتناحر وخاصة من موقع الحساسية المذهبية وبدافع الحرص على الدين في ذهنية كل من الطرفين؟

وإذا تصورنا أن بلداً صغيراً كفلسطين تحكمه حكومتان في آن واحد، فكيف يتمكن هذا البلد من التصدي لجيوش الاعداء من الروم والفرس الذين كانوا يملكون الشرق والغرب وكانت كل واحدة من الامبراطوريتين طامعة في فلسطين قطعاً حيث لم يهنأ بنو اسرائيل يوماً في حياة هائدة بعيداً عن مخالب الاعداء. وبعد هذا كيف تكون مثل هذه الحكومة التي قسّمت البلاد الى قسمين متعاديين، اسوةً ومثالاً يحتذى به في اللاحق؟

التقصير ليس من داود قطعاً، لأنه نبي معصوم، ولا من طالوت لأنه منتخب من الله تعالى ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾[1]، ولكن الخطأ يكمن في هذه التشكيلة المتنافرة «**الدين ـ الحكم**»، لأن من يحكم باسم الدين، فلابد أن يظهر من هو مثله في المكانة الدينية ويختلف معه في الرأي. وتدريجياً يفضي بهم الحال إلى العداء والصراع ويبتلي الناس معهم بخبط وشماس وتلوّن واعتراض كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام. وقد تكررت هذه النتيجة للحكومة الدينية مرات عديدة، كان آخرها ما رأينا في الجمهورية الإسلامية في ايران من انشقاق كبار علماء الدين من الشيعة والسنة عن القيادة الإسلامية المتمثلة في الإمام الخميني، وسعوا جادين إلى

---

١ – البقرة: ٢٤٦.

فصل بعض أجزاء من ايران مثل كردستان، وآذربايجان، وخوزستان لولا تدخل الجيش والحرس الثوري وقمع هذه التحركات بقوة الحديد.

ومثله ما رأينا من حكومة الإمام علي عليه السلام وانشقاق كبار الصحابة وخروجهم عليه، وما رأينا من حكومة رجال الدين في افغانستان وتناحرهم على السلطة وما تبع ذلك من قتل ودمار وتخريب لم يسبق له مثيل طيلة الحكم الماركسي السابق، وتتكرر هذه المأساة قطعاً في العراق فيما لو حكم الإسلاميون والاصوليون، لأن الشواهد كلها تشير إلى تناحرهم وتنازعهم وتبادل الشتائم والتهم فيما بينهم وهم في بلاد المهجر، بل لقد اتهموا الشهيد الصدر الأول بالعمالة لامريكا، واتهموا الشهيد الصدر الثاني بالعمالة لحكومة الطاغية صدام قبل توليهم السلطة. هذا والشهيد الصدر الأول محاصر في بيته من قبل أزلام النظام ينتظر الشهادة ساعة بعد أُخرى، والصدر الثاني تحرك بعدها على مستوى تعميق الدين ونشر الثقافة الإسلامية في اوساط الشباب من خلال صلاة الجمعة ولم يكن يطمع في سلطان أو حكومة. ولكن النظام أحسّ بخطره على كرسي الحكم، كما أحسّ هؤلاء الإسلاميون بخطره على حكومتهم الإسلامية في المستقبل (من موقع الحرص على الدين طبعاً!!) فتحركوا جميعاً للإجهاز على هذا الصوت الثائر كل بحسب شأنه ووسعه (ولا يكلف الله نفساً إلّا وسعها)...

والحمد لله الذي اختار لهذين السيدين الشهادة والمقام عنده على البقاء وتولي الحكم، وإلّا تكررت مأساة داود مع بني اسرائيل ولكن

على لسان الإسلاميين العراقيين هذه المرة!!

أقول: إن من الطبيعي الصراع والتناحر على السلطة...

ومن الطبيعي أيضاً أن تختلف النخبة السياسية في الرأي وكيفية ادارة البلاد، وبالتالي انقسامهم على شكل احزاب متصارعة وفئات متعادية، إلّا أن الخطورة كل الخطورة في أن تحل هذه الحالة في النخبة من رجال الدين، لأن مثل هذا الصراع بين رجال الدين سوف يتسرب إلى الشارع وإلى الوعي الديني للناس فيحدث خللاً في المنظومة العقائدية لديهم وتشويشاً في نظرتهم للدين ورجال الدين كما رأينا ونرى هذه الحالة متجسدة للعيان في الشارع الايراني، وكذلك على مستوى المهاجرين العراقيين من الشريحة الإسلامية. أي أن هذه الحالة الطبيعية في الصراع السياسي سوف تتحول إلى فيروس ينخر في ايمان الناس والتزامهم الديني، وتتحول الحكومة الدينية من عامل لنشر الدين وتعميق الايمان في نفوس الناس، إلى عنصر مخرب للايمان واداة لإجهاض الحركة الدينية في صفوف الشباب خاصة.

نصل بعدها إلى حكومة «**سليمان**»، فلا نطيل في مناقشتها واستكناه حالها إذا علمنا بأنها حكومة قائمة على المعجزات واستخدام ادوات القوة الغيبية في فرض الدين على الناس، وما كتاب سليمان إلى ملكة سبأ بواسطة الهدهد وتهديدها بالغزو، والمجيء بعرشها من اليمن إلى فلسطين بلمحة بصر، واستخدام الجن والعفاريت لبناء القصر، إلّا شواهد صغيرة على هذه الحكومة الاستثنائية. ومعه كيف تكون مثل هذه الحكومة نموذجاً ومثالاً

يحتذىٰ به في الحكومات البشرية؟

وأقوى شاهد على فشل مثل هذا السلوك في سياسة الشعوب هو أن هذه الحكومة القاهرة لم تستمر بعد موت سليمان، بل اصابها الضمور والتمزق ولم تمض سوى سنوات قلائل حتى عمّ الخراب جميع مدن فلسطين، ثم هدم بيت المقدس وقصر الهيكل على يد جيوش نبوخذ نصر ملك البابليين.

أما حكومة نبي الإسلام صلى الله عليه وآله، فنحن نتساءل: ماذا يمكن لرسول الله صلى الله عليه وآله أن يصنع امام تهديد المشركين المستمر وسعيهم الجاد في ازالة هذا الدين من الوجود؟

ألا يكون مضطراً معها إلى تشكيل جيش للدفاع عن هذا الدين الجديد والتصدي لقوى الشرك والكفر بالامكانات المادية والبشرية المتاحة له؟ ومعلوم أن تشكيل الجيش يعدّ اول بادرة لتشكيل دولة ونظام للضرائب ومعاهدات مع الاطراف الاخرى في المدينة وأمثال ذلك.

ولكن هذا لا يعني أن الرسول صلى الله عليه وآله كان قاصداً إلى هذا المعنى وأن تشكيل الدولة كان من مقاصده الاساسية، بل كما قلنا انه كان مضطراً إلى ذلك، كما رأينا أن الإمام علياً عليه السلام اضطر إلى قبول الخلافة بعد مقتل عثمان بعد ما ظل يرفضها ثلاثة أيّام، وبديهي أن الاضطرار إلى شيء لا يعني الاصالة فيه بالعنوان الاولي، وإنّما يكون سائغاً بالعنوان الثانوي كما يقول الفقهاء، وحاله حال اكل لحم الميتة للمضطر، فهل يجوز للمسلم أن يسعى لتحقيق وتحصيل العنوان الثانوي للحكم الشرعي في الحالات الطبيعية؟

هذا، مضافاً إلى أنّه كان مؤيداً بالوحي، وكان المنافقون على كثرتهم يخافون من التمادي في المؤامرة على القيادة السياسية خوفاً من افتضاح أمرهم كما حدث ذلك مرات عديدة، وقد ورد في الآيات ما يؤيد هذا المعنى:

﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾[1].

وهذا يعني انها حكومة استثنائية لاعتمادها على ادوات استثنائية في الحكم.

ومع غض النظر عن كل ذلك، فان كثرة الحروب والغزوات طيلة عشر سنوات من حكومة النبي صلى الله عليه وآله حتى أُحصي له ثمانون غزوة، كان آخرها استعداد الجيش الإسلامي لغزو الروم في الشمال بقيادة اسامة بن زيد، إلى جانب أهل الردة ومسيلمة الكذاب والاسود العنسي والقبائل المتحالفة معهم في الجنوب، كل ذلك لا يدع مجالاً للشك في أن مثل هذه الحكومة تعيش ظروفها الخاصة غير القابلة للتعميم. فالاسباب الثلاثة المتقدمة (الاضطرار، التأييد بالوحي، كثرة الغزوات والحروب) من شأنها تقييد مثل هذه الحكومة بظروفها الزمانية والمكانية الخاصة، ومعه لا تنفعنا من قريب ولا من بعيد لاثبات مشروعية وأفضلية الحكومة الدينية بشكل مطلق.

وهنا من حقك أن تتساءل: ألا يؤدي هذا المفهوم السلبي عن عدم امكانية الجمع بين الحكومة والدين إلى اجهاض الانتفاضات

---

١ – التوبة: ٦٤.

الإسلامية ضد اعداء الدين، وافراغ كل عمل جهادي مسلح ضد الصهاينة المحتلين من مضمونه الديني؟

وإذا كان حقاً ما تقول، فهذا يعني بطلان جميع الثورات الإسلامية ومنها الثورة الإسلامية في ايران، ومن قبلها ثورة العشرين في العراق، وثورة المختار في ليبيا، وثورة عبد القادر الجزائري في الجزائر، وبالتالي ترسيخ الاستعمار في البلاد الإسلامية ومشروعية الحكومات العميلة مثل حكومة الشاه في ايران، لأن من الواضح أن الثوار المسلمين ثاروا على الاستعمار والنظم العميلة بدافع اسلامي وديني ومن أجل تشكيل حكومة اسلامية، فاذا علموا أن الدين لا ينبغي أن يحكم، وأن هناك تباين ذاتي بين الحكومة والدين فسوف لا يجدون في أنفسهم باعثاً على الثورة، وحتى لو ثاروا على الاستعمار وعملائه في هذه البلدان بسبب شدة الظلم والغيرة على الوطن والشرف وأمثال ذلك، إلّا أن هذا الكلام يؤكد لهم ضرورة تنازل الإسلاميين الذين يشكلون محور الثورات الشعبية في بلداننا الإسلامية، عن الحكومة لصالح العلمانيين أو لعملاء الاستعمار بمجرد الانتصار. وهذا يعني عودة الاستعمار مرة أُخرى بشكل مقنّع، فلو فرضنا أن حركة الجهاد وحماس والإسلاميين الفلسطينيين انتصروا على العدو الصهيوني، وأسسوا دولة فلسطينية، فمع ما تقدم من عدم اجتماع الدين والحكومة، لابدّ من تسليم مفاتيح هذا الفتح العظيم الذي يمثل حصيلة دماء آلاف الشهداء إلى غير الإسلاميين، ومعه لا يؤمن على هذه الدولة من الاستمرار في منهجها السليم، فتقع مرة أُخرى ضحية مكر الصهاينة والمستعمرين، ويجد الشعب

الفلسطيني نفسه بحاجة إلى ثورة أُخرى. وهكذا!!

ولو أن الإمام الخميني لم يتسلّم ادارة الأُمور بعد الشاه، بل سلّمها إلى الاحزاب اليمينية واليسارية المناهضة للشاه في ذلك الوقت، لكان على الشعب الايراني أن يثور مرة أُخرى ضد عملاء الاستعمار، فبديهي أنّه لا امريكا ولا الاتحاد السوفيتي يقنعان برابطة سليمة مع الجمهورية الإسلامية، وكل منهما يسعى بجد إلى تقويض الاستقلال الوطني لهذا البلد الإسلامي وفرض سيطرتهما عليه والتعامل معه من موقع القوة والقيمومية والغطرسة.

نقول: من حقك أن تسأل هذا السؤال، فالثورات الإسلامية منذ ثورة الحسين عليه السلام وإلى يومنا هذا كانت السبيل الوحيد للتصدي لقوى الانحراف واعداء الدين. ولولا هذه الثورات لما بقي للمسلمين دنيا ولا دين، كل هذا ممّا لا ريب فيه، ولا يرتاب فيه إلّا مكابر، ولكن الثورة شيء، والدولة والحكومة شيء آخر، فالاسلام ـ وخاصة المذهب الشيعي ـ دين ثورة على الباطل والظلم وكل أشكال الانحراف والزيغ، ويهدف كذلك إلى تشكيل الحكومة العادلة، ولكن هذا لا يعني تولي رجال الدين الحكم، فالاشكالية ليست في أصل الحكومة الإسلامية العادلة، بل في الجمع بين مقام الإمامة والخلافة (في السابق)، أو بين مقام رجل الدين ومهمته الاساسية في هداية الناس وسوقهم إلى الله والاخلاق والمعنويات، وبين مقام الحاكم ومهمته حفظ النظام من موقع المصلحة، فعلى فرض تولي رجل الدين الحكومة الإسلامية في هذا الزمان، فاما أن يرجح الدين على المصلحة والعمل وفق معطيات النصوص الدينية من اجراء الحدود

وأخذ الجزية من أهل الكتاب ورفض التعامل مع الدول والشعوب الاخرى على اساس الحدود المصطنعة والمواطنة والقوانين الدولية المفروضة من قبل الدول الكبرى وأمثال ذلك ـ كما صنع الإمام علي عليه السلام ـ ففي ذلك خروج الناس عن الدين وانقلابهم على الحكومة، وإما أن يرجح المصلحة على الدين كما صنع معاوية، ففي ذلك محق للدين ومسخ للشريعة، مضافاً إلى أن الناس سيتوهمون أن هذه السلوكيات المصلحية للحاكم الديني إنما هي من الإسلام والشرع، فيختلط عليهم حال الدين، وتتناقض لديهم المفاهيم والاحكام الإسلامية.

وعلى كل حال، فالاسلام مع السياسة ومع الثورة ضد الظلم والجور والضلال، وعلى رجل الدين أن يقود الناس ويتقدمهم في التصدي للحاكم الجائر وعملاء الاستعمار، ولكن هذا لا يسوّغ له تولي الحكم بعد نجاح الثورة، بل يبقى ثائراً، ويبقى الإسلام والتشيع ثورة على الواقع، لأن الواقع مهما صار أفضل وأحسن من السابق، يبقى ناقصاً وبحاجة إلى مصلح، والمصلح هو رجل الدين، فلو أن رجل الدين استلم الحكم وتولى ادارة الدولة، لانقلب إلى إنسان محافظ يتعامل مع الناس والقوانين من موقع المحافظة على النظام، وحينئذٍ سيكون في موقع مقابل للاصلاح، وقد رأينا في التاريخ الإسلامي أن الإمام علياً عليه السلام ـ ويكفيه فخراً ـ أنّه بقي ثائراً ومصلحاً حتى بعد توليه الخلافة، اي لم يتحول إلى إنسان محافظ يقرر ضرورة حفظ النظام ولو على حساب المعتقدات الدينية والاحكام الشرعية، ولذلك انهارت حكومته ولكن بقي الدين، واكتشف الناس

زيف معاوية وزيف كل من يدعي الخلافة والزعامة على المسلمين ويتحرك من موقع المصلحة.

نعم، هذه هي الاشكالية التي نلمسها من قريب في مشروع الجمهورية الإسلامية، فلو أن الإمام الخميني سلّم الأُمور بيد الشعب لينتخب له رئيساً ونواباً وحكومة، وبقي هو المرشد الروحي للدولة والشعب، لما وصل الأمر إلى هذه الدرجة من الخطورة، فالمشكلة الآن لا تقتصر على الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، بل على خروج الناس من الدين واكتشافهم خواء الشعارات الدينية التي طرحها رجال الثورة وعلماء الدين، لأن كل تقصير وقصور في طريقة الحكم وادارة البلاد، فان الناس يرونه من الدين وأنّه دين ناقص لا تتوفر فيه ملاكات الحكومة الصالحة، وكذلك تزول قداسة رجل الدين كما نعيش هذه الحالة اليوم، فالناس لا يرون الآن في رجل الدين تلك المسحة من البراءة والهالة من القداسة بعد أن انقلب من محكوم إلى حاكم، ومن مقهور إلى قاهر، ومن فقير إلى متموّل، والاصل الذي يعتمده رجل الدين في عملية هداية الناس وارشادهم هو تلكم النظرة القدسية التي يحملها الناس تجاهه، فاذا زالت زال تأثيره في القلوب، وضعفت حكومته على القلوب.

بعض الناس عندما يرى مظاهر الانحراف والزيغ المتفشية لدى الناس والمسؤولين على السواء، يتصور أن الحكومة انحرفت بعد رحيل الإمام الخميني، وأن رجال الدين الذين تولوا أمر الحكومة بعده قصّروا في اداء مسؤولياتهم وساوموا على مباديء الثورة

والإسلام، ولكنني اعتقد أن هذا التصور لا اساس له من الصحة، فالقائمون على ادارة البلاد وتدبير الحكم هم أعوان الإمام الخميني ومساعدوه في تدبير أمر الحكومة في زمن حياته، وعلى فرض بقاء الإمام حياً إلى هذا الزمان لما كان الحال أفضل من هذا الحال.

فالاشكالية الموجودة ليست في انحراف المسيرة، بل في نفس تولي رجال الدين أمر الحكم كما أوضحناه آنفاً.

* * *

السابع عشر: المنزلقات الفكرية في بحث الخلافة

يبقى أن نشير إلى معضلة في هذا البحث تمتد بجذورها إلى عالم النفس البشرية حيث الترسبات الثقافية الثاوية في اللاشعور تمنع أية قناعة بالرأي الآخر، حتى وإن اقترن بشواهد تاريخية وأدلة منطقية. فما لم تُحلّ هذه المعضلة لا يبقى ثمة فائدة في هذا النحو من البيان والتبيين لأصل المشكلة، حيث يبقى الإنسان معها يواجه الحق من موقع الوضوح في الرؤية، ولكن مع عدم القناعة بالنتيجة.

وتتمثل هذه المعضلة في مسيرة علماء الشيعة الضاربة في أعماق التاريخ وهي تقول بالنظرية (أ)، ممّا يكسب هذه النظرية مشروعية دينية وبعداً ايديولوجياً يكون من العسير للذهنية الشيعية تجاوزه أو التغافل عنه، وبالتالي تبقى هي الاصل في معيار الحقيقة بدون مبرر منطقي، ولذلك رأينا دراسة هذه المشكلة من موقعها التاريخي والتنقيب عن كوامنها النفسية في عالم اللاشعور الجمعي.

ونرى من اللازم تقديم مقدمة مختصرة حول ماهية الدراسات التاريخية، وخاصة المتعلقة بالمسيرة التاريخية للاديان والمذاهب لنكون على علم بموضع اقدامنا من هذه المسيرة، وتبتعد دراستنا هذه عن التوغل في عالم الفرضيات المجردة.

في كل دراسة تتعلق بالتراث الديني والاحداث التاريخية للحدث الديني يواجه المحقق عدة ابهامات وتعقيدات تكتنف ذلك الحدث وتحيط النصوص التاريخية بحالة ضبابية من شأنها ايقاع الباحث في منزلقات فكرية وعقائدية، لاسيما وأن كل إنسان يميل بطبعه إلى الانتقاء في عملية البحث التاريخي، فلا ينظر إلى الحدث بنظرة موضوعية مجردة، بل ينظر اليه من خلال نافذة مسبوقاته الفكرية ورواسبه الثقافية، فينتقي منه ما يوافق تلك المسبوقات ويتناغم مع المعتقد القلبي ويترك مالا يتوافق مع المسبوقات والمعتقدات، ويسعى لتكبير الاولى والتعتيم على الثانية، أي أن **الإنسان بطبعه لا ينظر إلى الحقائق التاريخية كما وقعت في الزمان، بل كما يحب أن تقع**، وهنا تكمن المشكلة الاولى في مثل هذه الدراسات.

المشكلة الأُخرى، الإبهام على مستوى دلالات الألفاظ واستعمالات اللغة، فكما نعرف أن اللغة لا تبقى جامدة لعدة قرون من الزمان، بل تتغيّر وتتبدل تدريجياً حتى يكون المراد من مفردة معينة في الحال الحاضر غير المراد منه في عصر صدور النص، وعندما يقرأ الباحث تلكم النصوص يحملها على معانيها المستعملة في الحاضر دون عصر النص، من قبيل كلمة: الفقيه، العالم، الدين،

الحكم، العقل، الوطن، الاجتهاد... وعشرات من أمثال هذه المفردات اللغوية التي يراد بها معنىً خاصاً في عصر النص يختلف عن المراد منها في المصطلح الحديث، ممّا يفضي إلى إرباك البحث التاريخي ويساهم في عملية انحراف المسار المذهبي للأجيال اللاحقة.

المشكلة الثالثة، التي تواجه الباحث في دائرة الحدث التاريخي هي أن الاحداث والوقائع التاريخية صامتة عن تبيين الحدث غالباً على مستوى العلل والاسباب. ونحن نتوقع منها التعليل والتبيين للحدث لتكون دراستنا مؤطرة باطار الاسباب والعلل، ومن ثمّ اتخاذ موقف عقائدي ايجابي أو سلبي من ذلك الحدث والشخصيات التاريخية التي لعبت دوراً في صياغة الواقعة المذكورة، وبما أن الاسباب والعلل في مثل هذه الوقائع تمتد إلى دائرة القصد والنية القلبية لتلك الشخصيات التاريخية، لذا كانت هذه المشكلة أهم عامل لوقوع التحريف في الحدث التاريخي، وعلى سبيل المثال ما نواجهه من قضية السقيفة وانتخاب الخليفة، فكيف يمكننا الاحاطة بنية الانصار في ذلك الجمع ونية ابي بكر وعمر في تدخلهما في تلك الواقعة وكسب الجولة لصالح قريش والمهاجرين؟

أكان ذلك بدافع من حب الذات والمقام، أو الحرص على الإسلام والدولة الإسلامية، أو طلباً للثواب والخدمة؟!

وهكذا في عملية ترك رموز المهاجرين جيش اسامة والعودة إلى المدينة. أكان ذلك طمعاً في الخلافة، أو حرصاً على وحدة المجتمع بعد وفاة النبي، أو الاطمئنان على صحة وسلامة النبي؟

ومورد آخر هو موقف الزبير من الخلافة بعد السقيفة وإصراره على البيعة لعلي عليه السلام، هل كان بدافع ديني بحت، أو بدافع قَبَلي لرابطة الرحم التي تربطه بالامام علي عليه السلام، أو طمعاً في الدنيا والامارة؟ وهكذا موقفه المتميز لصالح الإمام عليه السلام في شورى عمر، وبيعته له بعد مقتل عثمان، ثم نقض البيعة والخروج على الإمام عليه السلام في واقعة الجمل!!

بعد ذلك نقول: إن الابحاث والدراسات التاريخية تعتمد في جوهرها على أمرين: «البيان» و«التبيين». فالاول يهتم ببيان الواقعة التاريخية ووصفها وتأثيرها في مجمل الوقائع التاريخية اللاحقة من خلال الوثائق والارقام المتوفرة في المصادر التاريخية. أما الثاني وهو «التبيين» فيأخذ على عاتقه تبيين الاسباب والعلل لوقوع ذلك الحدث في ذلك الإطار الزمني الخاص.

وبعبارة أُخرى: إن مقام «البيان» يجيب عن «كيف»، ومقام «التبيين» يجيب عن «لماذا».

ويواجه الباحث التاريخي في مقام «البيان» ثلاثة اسئلة مهمة عليه العثور على اجوبتها من خلال المنابع والاسناد التاريخية، وهي:

١ ـ السؤال عن كيفية وقوع ذلك الحدث في ذلك الوقت المحدد، ومن المسؤول عنه؟ وما هي الشرائط والظروف المحيطة به؟

٢ ـ السؤال عن كيفية تطور الحدث التاريخي في أرضية الزمان، وما هي الصور والاشكال التي تلبس بها بعد وقوعه؟ وما هي آثاره ولوازمه على المدى البعيد؟ وما هي تصورات العلماء والناس عنه

في الاجيال اللاحقة؟ وهو ما يعبّر عنه بـ«المسيرة التاريخية» للحدث أو الواقعة.

٣ ـ السؤال عما انتهى اليه الحدث في الواقع الفعلي، أي المرحلة الاخيرة والفعلية لمعطيات تلكم الواقعة التاريخية، والتنبؤ بما سينتهي اليه الحال في المستقبل كذلك. وهذا المعنى يختص بالنظرة الجديدة والعلمية للدراسات التاريخية خلافاً لما كانت عليه النظرة للدراسات التاريخية في السابق حيث كانت تقتصر على المورد الأول من هذه الموارد الثلاثة دون الأخذ بنظر الاعتبار تأثيرات الحدث التاريخي على اللاحق من الزمان. اي أن على الباحث في النظرة القديمة، التوجه لدراسة الاحداث التاريخية بازالة حاجز الزمان والذهاب إلى ذلك الزمن الخاص بالواقعة ودراستها عن قرب لاكتشاف حقيقتها وعللها وظروفها الموضوعية، فالزمان في هذه النظرة التحقيقية بمثابة جدار وركام يفصل بين المحقق وبين الواقعة، وعلى المحقق ازالته وهدمه للوصول إلى المراد.

بينما تمثل الواقعة التاريخية في النمط الثاني من الدراسات التاريخية، ظاهرة زمانية مستمرة ومؤثرة في الاحداث اللاحقة، إن على مستوى الافكار أو على مستوى الظواهر الاجتماعية والسياسية للمجتمع البشري، ولهذا لا يكون الباحث بحاجة إلى تجريد الواقعة من الزمان أو حصرها في زمنها الخاص والسفر نحوها، بل يأخذها كظاهرة زمانية ممتدة في افق التاريخ إلى الزمان الحاضر، ويمثل زمن الواقعة الخاص نقطة البداية لهذه الظاهرة

فحسب، لا مجموع أبعادها وتمام ماهيتها، وعلى الباحث أن يرى الواقعة في مرآة الزمان ومسند التاريخ لا مجردة عنه.

اما مقام «التبيين» فعلى الباحث العثور على اجوبة لثلاثة اسئلة أيضاً ناظرة كلها إلى الاسئلة في مقام «البيان». وهي:

١ ـ لماذا وقع ذلك الحدث في زمنه الخاص وبواسطة الشخص أو الاشخاص المتولّين لذلك الحدث؟

٢ ـ لماذا تطور ذلك الحدث بتلك الصورة؟ ولمذا سارت المسيرة التاريخية للحدث في ذلك الطريق الخاص دون غيره؟

٣ ـ لماذا انتهى مصير ذلك الحدث وعاقبته إلى الحالة الفعلية في الحال الحاضر؟

أما بالنسبة لما نحن فيه من دراسة مسألة الخلافة في دائرة الابحاث التاريخية فنحن نواجه مطبات ومنزلقات فكرية عديدة من شأنها ايقاع الباحث عن الحقيقة في فخاخ الايديولوجيات وشراك الرسوبات الموروثة. فبالنسبة إلى السؤال الأول في مقام البيان لا نجد اختلافاً مهماً بين الشيعة وأهل السنة في مجريات السقيفة، أو يوم الغدير، أو مصادرة فدك وأمثال ذلك، ولكن فرز الخطوط يبدأ من مقام «التبيين» في أول سؤال من الاسئلة المذكورة اعلاه، وهو أن «أهل السنة» يذهبون في تحليل الواقعة وتعليلها إلى أن أبا بكر وعمر وحرصاً منهما على الإسلام ووحدة المسلمين وللقضاء على الفتنة تقدما إلى السقيفة وكسبا الجولة الانتخابية لصالح المهاجرين، وتمّ انتخاب ابي بكر خليفة على المسلمين، بينما يرى «الشيعة» أن ذلك

كان بدافع من الطمع في الدنيا وحبّ الرئاسة وبغضاً لعلي بن ابي طالب وأمثال ذلك.

وهكذا نرى تدخل عوامل نفسية في صياغة الحدث وفق المعتقدات المسبقة والركائز الفكرية الثاوية في الموروث الديني لكل من الطرفين، ممّا يساهم في عملية انزلاق البحث التاريخي إلى هوّة المكاسب المذهبية.

نأتي إلى السؤال الثاني من الاسئلة المطروحة في مقامي «البيان» و«التبيين»، لنرى اتساع الهوة بين الطرفين بشكل عجيب، وإذا بالحدث المذكور يتصدر قائمة الخلاف الفكري والنزاع المذهبي بين أكبر فرقتين من فرق الإسلام، وهما: الشيعة وأهل السنة، وإذا بأهل السنّة يؤصلون مفهوم الخلافة على حساب الغاء الإمامة من الاساس، بل يتعاملون مع الخلفاء من موقع الإمامة، وأنّهم اولو الأمر الذين فرض الله طاعتهم حتى وإن حرّموا الحلال وحلّلوا الحرام وبدّلوا الشريعة والدين.

بل عملوا على توسيع دائرة القداسة لتستوعب جميع الصحابة، فكلهم عدول ومخلصون ومقدسون حتى وإن اقتتلوا بالسيوف وتبادلوا السباب والشتائم، فسيدنا علي رضي الله عنه قاتَل سيدنا الزبير رضي الله عنه في الجمل، وسيدنا معاوية رضي الله عنه قاتَل سيدنا علي رضي الله عنه في صفين، وهكذا يختلط الحابل بالنابل ولا يعثر الباحث على رأس الخيط الذي يوصله إلى الحقيقة وسط هذا الزحام من العقبات الايديولوجية التي تفرض عليه الحل سلفاً.

هذا والطرف الآخر لم يقف مكتوف الايدي امام هذه التمحلات وعمليات الصعود بالخلفاء إلى مستوى الإمامة والعصمة والقداسة والسعي الدائب لإبراز مناقب بعض الصحابة على حساب تهميش دور الإمام علي عليه السلام وانكار فضائله ومناقبه الكثيرة، لذا نجد اقطاب الشيعة وعلماءهم تحركوا باتجاه التأسيس لوعي عقائدي وبناء مذهبي يقوم على اساس من ردّة الفعل تجاه سلوك الآخر السنّي.

وهكذا دخل الحدث التاريخي دائرة المعتقد والمذهب. وأصبح لزاماً على رجال الدين وعلماء الكلام من كل مذهب اصطياد ما ينفعهم وتحاشي ما يضرهم من شواهد ووثائق وقرائن تحفّ بالحدث، أي ابراز الشواهد النافعة من الحدث من خلال تسليط الضوء عليها في مقابل التعتيم على غيرها من معطيات الحدث التاريخي. وهنا نواجه المشكلة الاولى والعقبة الكؤود التي تقف دائماً في طريق البحث التاريخي العلمي، الا وهي أن الباحث لا يريد رؤية الحدث كما هو، بل كما يريد له أن يحدث، وكما يحب أن يقع،ويحتل عنصر «الخوف» مكانة مهمة في نفس الباحث في عملية تحوير الواقعة التاريخية.

وهذا الخوف يتمثل في جهتين:

«الاولى» الخوف على المعتقد القلبي والايمان المذهبي من الاصطدام بما لا يؤيد وجهة النظر المذهبية لهذا الباحث في حركة الواقع التاريخي، وبما أن أغلب حالات الايمان المذهبي الذي يعيشه الناس هو نتيجة التلقين بمفردات العقيدة لا من موقع مواجهة

الحقيقة، فلذلك قد يتعرض مثل هذا الايمان للاهتزاز والتصدع فيما لو قرأ الإنسان الحدث التاريخي كما وقع في حركة التاريخ من دون تحوير ورتوش، فمثلاً عندما يقرأ الشيعي رواية يذكرها علماء الشيعة في مصنفاتهم تقرر «إن أبا بكر وعمر لم يؤمنا بالاسلام طرفة عين، ومن شك في ذلك فقد كفر»!!

فمن الطبيعي ولكي يحفظ هذا الشخص دينه وايمانه أن يتحرك في مواجهته للحدث التاريخي من موقع الدوافع النفسية التي لا تطيق رؤية الحدث كما هو، بل كما يوافق المعتقد. فلذلك يتجنب الحياد ويعمل على تطويع النصوص التاريخية لتعزيز موقعه المذهبي على حساب الحقيقة، لأن الهدف الاصل هو انقاذ نفسه من النار يوم القيامة.

والذي يتولى ذلك هو المذهب لا معرفة الحقيقة، فالحقيقة التي من شأنها زعزعة دعائم الايمان المذهبي والاصحار بالانسان في مواجهة الواقع التاريخي، لا تمثل عنصراً جذاباً يرغب الإنسان في اكتشافه.

وعلى سبيل المثال هو ما نراه من تسليط الأضواء على بعض النصوص الدينية والتاريخية المنسجمة مع المعتقد وإهمال البعض الآخر والتعتيم عليها من قبل رجال الدين، ومن ذلك ما نجده لدى أهل السنة من ابراز فضائل الصحابة وتسليط الأضواء عليها والتعتيم على حديث الغدير أو رزية يوم الخميس عندما أراد النبي صلى الله عليه وآله أن يكتب كتاباً لا يضل بعده المسلمون ومنعه عمر من ذلك، أو ما نعيشه

في أجواء الشيعة من تسليط الأضواء على فضائل أهل البيت عليهم السلام بدرجة لا يكاد الشيعي يرى فضلاً لغيرهم من الصحابة في تشييد دعائم الإسلام، بل قد يرى الباحث في النصوص الشيعية أنّ القرآن كلّه إنّما نزل لبيان فضائل أهل البيت عليهم السلام وتأصيل الولاية لهم لا غير، وحتى عندما يتحدث عن قصص الأنبياء الماضين فانّه إنّما يهدف إلى الإشارة إلى قضية الولاية هذه، فتعليم الاسماء لآدم إنّما هي أسماء الخمسة من أصحاب الكساء، وعندما تلقى آدم كلمات من ربّه فتاب عليه إنّما هي التوسل بأسماء الأئمّة، وسفينة نوح كتب عليها أسماء الأئمة، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾[1] أي من شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام، وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾[2] يعني «آل ياسين» وهم أهل البيت، وغير ذلك ممّا يخطئه الحصر.

وعندما نأتي إلى الروايات نرى السعي الجاد لابراز أحاديث خاصة مثل الخطبة الشقشقية والتأكيد عليها واهمال ما لا ينسجم مع التصور الشيعي من الأحاديث من قبيل ثناء الإمام علي عليه السلام على عمر بن الخطاب في نهج البلاغة حيث يقول في الخطبة (٢٢٣):

«لله بلاد فلان، فلقد قوّم الأود، وداوى العمد، وأقام السنّة، وخلّف الفتنة، ذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها وسبق شرّها، أدّى إلى الله طاعته، واتّقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي بها الضال ولا يستيقن المهتدي».

---

١ - الصافات، ٨٣.

٢ - الصافات، ١٣٠.

فنرى أنّ علماء الشيعة وخطباءهم لا يذكرون هذه الخطبة من كلمات أمير المؤمنين عليه السلام في كتبهم وعلى منابرهم، وإذا ما ارغموا يوماً إلى التعرض لها سعوا إلى تأويلها أو انكار كونها في حق عمر، مع أنّ ابن أبي الحديد الذي يستشهدون بكلامه دائماً يصرح بأنّ «المكنى عنه عمر بن الخطاب» ويقول: «وقد وجدت النسخة التي بخط الرضي أبي الحسن جامع «نهج البلاغة» وتحت «فلان» «عمر» وسألت عنه النقيب أبا جعفر يحيى بن أبي زيد العلوي فقال لي: هو عمر، فقلت له: أيثني عليه أمير المؤمنين عليه السلام هذا الثناء؟ فقال: نعم، أمّا الإمامية فيقولون إنّ ذلك للتقية، وأمّا الصالحون[1] من الزيدية فيقولون: إنّه أثنى عليه حق الثناء ولم يضع المدح إلّا في موضعه ونصابه.. ثم يقول ابن أبي الحديد:

«فأمّا الراوندي، فانّه قال في الشرح: إنّه مدح بعض أصحابه بحسن السيرة وأنّ القتنة هي التي وقعت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من الاختيار والاثرة، وهذا بعيد، لأنّ لفظ أميرالمؤمنين يشعر اشعاراً ظاهراً بأنّه يمدح والياً ذا رعية وسيرة ألا تراه كيف يقول: «فلقد قوّم الأود، وداوى العمد، وأقام السنة، وخلّف الفتنة» وكيف يقول: «أصاب خيرها وسبق شرها» وكيف يقول: «أدّى إلى الله طاعته» وكيف يقول: «رحل وتركهم في طرق متشعبة»، وهذا الضمير ـ وهو الهاء والميم في قوله: «وتركهم» هل يصح أن يعود إلّا إلى الرعايا؟

١ – الصالحون من الزيدية، أصحاب الحسن بن صالح.

وهل يسوغ أن يقال هذا الكلام لسوقه في عرض الناس؟»[1]

«الثانية» الخوف من العوام والمتعصبين من الناس الذين يشكلون الاكثرية الساحقة في المجتمعات المغلقة، حيث يشكلون اداة ضغط تكبل الفكر بقيود غير مرئية وتمنعه من أية مراجعة نقدية لمفردات المذهب من شأنها ارباك المنظومة العقائدية الموروثة، وبما أن العوام من الناس ينطلقون في ايمانهم المذهبي من موقع المغيبات والتوغل في الاساطير والخرافات، أو على الاقل التعبد الاعمى بمفردات العقيدة، فمن هنا تتسرب الخرافات إلى العقيدة الحقّة نفسها، وتنفذ البدع وإفرازات الفكر البشري إلى جوهر الدين فتمسخه وتشوّه معطياته، وهكذا تنحرف المسيرة التاريخية..

وكنموذج لهذه الحالة من تسلط العوام على الفكر الديني، نكتفي بذكر شاهد واحد على ذلك، الا وهي مسالة التطبير «ضرب الرؤوس بالسيوف» في يوم عاشوراء والتي طالما أرّقت العلماء والمجتهدين الواعين دون أن يجدوا حلّاللمشكلة حتى صدر تحريمها والمنع من مزاولتها من قبل قائد الثورة الإسلامية وبعدها انبرىٰ اكثرية الفقهاء ومراجع الحوزة العلمية الىٰ تأييد هذه الفتوى ودعمها من موقع الافتاء والشجب لمثل هذه الممارسات التي تشوّه سمعة الشيعة وتعكس واقعاً متخلفاً عن الشيعة والإسلام للعالم (وإن كنت اخالفهم في هذه النظرة البراجماتية النفعية لهذه الفتوى، وأرى أن التطبير بحدّ

١ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، منشورات مكتبة المرعشي النجفي ـ ج ١٢، ص ٤، ذيل الخطبة ٢٢٣.

ذاته سلوك بشع وقبيح لا يرضي الله ولا الإمام الحسين حتى وإن لم يكن يمارس في العلن)، ألم يكن التطبير قبيحاً وحراماً لعشرات السنين خلت؟ فلماذا سكت هؤلاء الفقهاء عن اصدار فتوى التحريم إلّا في هذه السنة بالذات؟

هذا هو ما نقصده بكلمة (الاستعوام) في الفكر الديني!!

ومن أجل ايضاح هذه الازمة التي يمرّ بها الفكر الديني نستعرض الخطوات التي مرت بها المسيرة التاريخية للمذهب وأدوات «الاستعوام» في تحوير هذه المسيرة والفكر المذهبي لدى الشيعة بالخصوص..

فأول تحوير لمسألة الإمامة هو ما نراه من اختزال مقام الإمامة في المنصب (٣) والتغافل عن محورية المنصب (١) و(٢) من مناصب الإمامة، مع أن المنصب (٣) بالنسبة إلى المنصب (١) و(٢) كضم الحجر إلى جنب الإنسان كما يقول المناطقة.

أي ليس شيئاً يذكر إذا قيس بمقام الولاية أو مقام التشريع والافتاء، ورغم ذلك نرى أن جميع الاضواء في الابحاث الكلامية التي تناولت بحث الإمامة تركزت على هذا البعد الارضي من أبعاد المسألة.

التحوير الآخر هو عملية الخلط بين السبب والنتيجة، أو بين الدوافع والمعطيات، فعلى سبيل المثال يرى البعض بأن واقعة كربلاء جاءت كنتيجة طبيعية لما جرى في السقيفة وأن المسبب الاساس لهذه الرزية الدامية في كربلاء هو من اغتصب الخلافة من أمير

المؤمنين عليه السلام في السقيفة، كما يقول الشاعر:

لأريتكم أن الحسين ... أُصيب من يوم السقيفة

في حين أنّه لو لم يتدخل ابوبكر وعمر في اجتماع السقيفة، لبايع الانصار لسعد بن عبادة الخزرجي، وسوف لا يقبل المهاجرون ومن ورائهم قريش بهذا الخليفة بالتأكيد، والنتيجة تصاعد الازمة ووقوع الحرب بين المهاجرين والانصار، وابو سفيان لهم بالمرصاد، فماذا يمكن للامام علي عليه السلام والاربعة الذين معه صنعه امام جحافل قريش وبني امية؟!

وبعبارة أُخرى: لو أن أبابكر وعمر لم يسارعا في كسب الخلافة لصالح المهاجرين لتزامنت واقعة كربلاء مع السقيفة، ولقتل الإمام علي وفاطمة والحسنان منذ ذلك اليوم انتقاماً لقتلى بدر وحنين وأخذت اصنام الجاهلية مرة أُخرى موقعها من الكعبة!!

وهكذا ما نقرأه في كتب الشيعة من خيانة أهل الكوفة للامام الحسن عليه السلام وانها كانت هي السبب في الصلح، مع أن مثل هذه الخيانة كانت في حقيقتها نتيجة لما حلّ بأهل الكوفة من دمار وتمزق وفقر وقتل في السنوات القلائل من حكومة الإمام علي عليه السلام، فلم تكن خيانة بالمعنى الاخلاقي السلبي، بل هي نتيجة طبيعية لتلك الظروف الضاغطة التي أفرزتها حالات الصراع السياسي والعسكري المرير بين المسلمين.

ومن الادوات المهمة والفاعلة لظاهرة «الاستعوام» في عملية تحوير مسار الفكر الديني، هي رؤية الاحداث التاريخية بمنظار

المذهب والعقيدة الدينية، وعلى هذا الاساس فأي حدث تاريخي مهما كان تافهاً أو موهوماً فانه يأخذ مكانه في منظومة العقائد المذهبية ويرتفع فوق مستوى النقد ليصبح «تابو» ومقدس، ولا ينبغي التشكيك فيه أو الاقتراب منه من موقع المناقشة، فجميع الروايات التاريخية التي تتحدث عن حوادث وقعت في التاريخ الإسلامي وفيها شائبة ظلامة لأهل البيت عليهم السلام فهي صحيحة قطعاً، ويجب الاعتقاد بها كمفردة عقائدية إلى جانب التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد وأمثال ذلك من ضروريات الدين. بل يحق للإنسان أن يناقش في التوحيد مثلاً أو المعاد، ولكن لا يحق له المساس برواية مختلقة تتحدث عن بيعة الجن للحسين عليه السلام، أو أن رأس الحسين كان يقرأ القرآن وهو على الرمح، أو أن عمر بن الخطاب أحرق الباب، أو أن الزهراء خلقت من تفاحة الجنة!!

فمثل هذه الأُمور قد دخلت في دائرة القداسة والخطوط الحمراء، وصارت «تابو» لا يحق لأي شخص مهما بلغ من العلم والاجتهاد المساس بها والتحرش بمضمونها، كل ذلك خوفاً من العوام والمتعصبين الجهلة الذين يرون الدين والعقيدة في الاعتقاد بمثل هذه السفاسف والبدع.

قبل أيام كان أحد الخطباء المثقفين يتحدث في مأتم للامام الحسين عليه السلام عن الأربعين، وطرح مسألة مجيء الحوراء زينب والسبايا من الشام ووصولهم إلى كربلاء يوم الاربعين كما تقول الرواية، ثم بدأ في مناقشتها وأن الرواية ضعيفة السند وأنّه من

المستبعد أن تقوم الحوراء زينب والإمام زين العابدين عليه السلام ومعهما السبايا بالتوجه إلى كربلاء بدل الذهاب إلى المدينة، فما كان من أحد أهل العلم الذي يدعي الاجتهاد والذي كان حاضراً في المأتم إلّا أن صرخ بالخطيب: كفى هذراً.. ما هذا التشكيك في عقائد الناس، وإلى متى السكوت على مثل هذه الاراجيف و...

هل رأيت كيف دخلت حادثة تاريخية ليست بذات أهمية على مستوى المعتقد ولا يعلم صدقها من كذبها، دائرة العقائد التي لا يجوز الدنو منها من موقع النقد والمناقشة؟!

وإذا تصورنا عشرات ومئات من مثل هذه الحوادث التاريخية قد كتب لها الحظ في أن تتحول إلى «تابو» في العقيدة والمذهب. فهل يمكن رؤية الحقيقة من خلال هذا الركام الهائل من التابوات والخطوط الحمراء؟!

إن المعادلة التي يعتمد عليها العوام، ومن ورائهم بعض رجال الدين الذين يرتدون مسوح القداسة ويتسترون بورق الولاية، هي أن «كل ممكن فهو واقع حتماً»، ومن المملكن أن يخرج أبو بكر إصبع قدمه من الغار إشارة للمشركين ضد الرسول صلى الله عليه وآله ليهجموا عليه ويقتلوه، إذن فقد فعلها حقاً.

فمن الممكن أن تمطر السماء دماً يوم عاشوراء، فهو واقع حتماً.

ومن الممكن عقلاً أن تجتمع الوحوش للنياحة على الحسين في كربلاء، اذن فالرواية صحيحة قطعاً.

ومن الممكن عقلاً أن يكون عمر بن الخطاب منافقاً بل زعيم

المنافقين، وإذا كان من المنافقين فمن الممكن عقلاً أن يدبّر عملية اغتيال رسول الله صلى الله عليه وآله في العقبة، اذن فقد كان منه ذلك حتماً، ومن الممكن أن يخرج أبوبكر إصبع قدمه من الغار إشارة للمشركين ضد الرسول صلى الله عليه وآله ليهجموا عليه ويقتلوه، اذن فقد فعلها حتماً.

وهكذا تتوالى الروايات والاحتمالات تترى وتأخذ موضعها في منظومة العقائد وضروريات المذهب، والحال أن القاعدة الفلسفية على العكس من ذلك تماماً، أي أن «الوقوع أدلّ دليل على الامكان» كما يقول الفلاسفة:

فوقوع الواقعة هو دليل على امكانها لا أن امكانها دليل على وقوعها، مثلاً إذا أردنا معرفة أن إقامة الجمهورية الإسلامية ممكن، أو لا؟ فوقوعها في عصر الرسالة دليل على امكانها، دون العكس إلّا في فلسفة العوام...

* * *

الثامن عشر: مشكلة المنهج

وهذا هو الموضوع الأهم في مجمل الدراسات الدينية، حيث نجد أن منهج القدماء في الدراسات الدينية والذي نعبّر عنه بالمنهج «التقليدي»، يختلف كثيراً عن المنهج «العلمي» في الدراسات الدينية.

المنهج التقليدي يقوم على اساس أن «الدين» واسطة بين الإنسان وخالقه، وهو عبارة عن خطاب الله للبشر عن طريق الانبياء وبواسطة الوحي الإلهي حيث يقوم الانبياء بمهمة تبليغ هذه الرسالة

السماوية إلى البشر لغرض هدايتهم إلى الله تعالى، ولازم ذلك أن تكون هذه الرسالة مطابقة لمعطيات العقل ومباني الفطرة وبالامكان إقامة الدليل العقلي والبرهان المنطقي على صدقها لتمييز النبي من مدّعي النبوة، والدين الحق من الباطل، وهذا هو السبب في ما نراه من اهتمام علماء الكلام في مختلف المذاهب والاديان بمسألة إقامة البرهان العقلي على صدق دعوى كل مذهب ودين في مختلف مفردات المنظومة العقائدية.

هذا ولكن فلاسفة العلم المتأخرين وكذلك علماء النفس والاجتماع والكلام الجديد تحركوا في أبحاثهم الدينية من زاوية أُخرى، وأخذوا ينظرون إلى الدين بما هو موضوع مستقل ويمثل ركناً مهماً من أركان الشخصية لا بما هو واسطة بين الله والإنسان كما رأينا في المنهج التقليدي، وحتى الاعتقاد بالله والذي يمثل محور الاعتقادات الدينية أخذ يمثل أحد العناصر المهمة في تكوين النظرة العامة للفرد لمفهوم العالم واحدىٰ أدوات علاقة الإنسان بالاخرين (سواء كان الله موجوداً في الواقع أم لا)

بينما نجد أن مسألة الاعتقاد بالله بالنسبة إلى المنهج التقليدي تتمثل في اثبات وجود الله على مستوى الواقع الموضوعي لا اكثر، ويتصورون أن المشكلة تنتهي عند هذا الحد، وما على الإنسان إلّا الاذعان لمعطيات البرهان العقلي أو الدليل النقلي الذي يقوم بدوره على البرهان العقلي، والحال أن المشكلة في اثبات المعتقدات الدينية والاقتناع بها هي أعمق بكثير من هذا المستوى المنطقي

الجاف. فالمعتقد يتوغل إلى أعماق الفرد من منافذ عديدة ليس للبرهان العقلي إلّا حصة ضئيلة في عملية التأثير النفسي والتصديق العقلي.

ولذا نجد القرآن الكريم يمارس اسلوب المحادثة الوجدانية، ويعتمد في جذب الناس إلى الدين والاعتقاد بالله ومفردات العقيدة على الاسلوب الخطابي بدل البرهاني.

فحتى ما نلاحظه في الآيات الكريمة من استدلال عقلي وبرهان منطقي في الظاهر، يقوم على اساس الاسلوب الخطابي الذي يعتمد على المجاز والاستعارة والامثال والتصديقات الفطرية والعرفية والعقلائية بدل القياس المنطقي الذي قد يثمر في مجال اثبات صحة المعتقدات ومطابقتها للعقل. إلّا انه ليس كذلك في مجال اقناع الناس بصحة هذه المعتقدات، والقرآن يهتم بالثاني بالدرجة الاولى، ولذلك قد نجد خللاً منطقياً في الاستدلال القرآني على مستوى البرهان العقلي، وبالامكان الخدشة في كثير من البراهين القرآنية إذا أُخذت من زاوية منطقية بحتة، إلّا أن ذلك لا يشكل محذوراً عقلياً في صحة الاستدلال القرآني إذا علمنا بأن المقصود منه الإقناع وانه قائم على الاسلوب الخطابي للناس.

هذا على مستوى الدليل النقلي الذي يعتمده علماء الكلام في دائرة تبيين الاعتقادات الدينية واثباتها، اما على مستوى الدليل العقلي، فنحن نواجه اشكالية اعمق بكثير من ذلك، وتتلخص في أن العقل تابع للنفس في هذا المجال تماماً، اي أن النفس هي التي تصوغ

الفكر الديني للفرد، لا أن الفكر الديني هو الذي يتولى صياغة الشخصية الدينية للفرد.

وبذلك يتضح أن علماء الكلام من كل دين ومذهب مهما بلغوا من رجاحة العقل وكثرة العلم، فانهم محكومون بما يفرضه عليهم المجتمع والاسرة من ثقافة ودين، فيرون مذهبهم الذي نشأوا عليه هو من مذهب الحق ودين الحق، فلا الفخر الرازي والغزالي وابن حجر استبان لهم حقانية المذهب الشيعي مع شدة تضلعهم في تفاصيل العقيدة ومعارف الدين، ولا العلامة الحلي والطوسي والشيخ المفيد تخلوا عن المذهب الشيعي لصالح المذهب السنّي مع كثرة تبحّرهم في القرآن والسنّة، ولا جان بول سارتر وبرتراند رسل وهيدجر وأمثالهم من الفلاسفة الغربيين آمنوا بالله تعالى مع كثرة الدواعي للايمان وقوة منطقهم وسلامة عقولهم..

وهكذا الحال في علماء المسيحية والبوذائية واليهودية، إلّا ماشذّ وندر من العلماء الذين كانوا يعانون من مشكلة نفسية مع مذاهبهم ولذلك تركوها إلى غيرها، ولكن القاعدة العامة لا تتأثر بمثل هذه الشواذ، ولا يعقل اتهام الجميع على مرّ العصور وتطاول الازمان باتباع الاهواء والتحرك في البحث العلمي من موقع التعصب المذهبي على حساب الحقيقة، لا سيما وأن سيرة اغلب العلماء وأرباب الأديان والمذاهب هي على العكس من ذلك كما هو المشاهد في سيرة علمائنا وفقهائنا في الدائرة الشيعية.

وهكذا ندرك جيداً لماذا اعتبر الدين في المنهج العلمي الحديث

احد أركان الشخصية، وبدأ العلماء يتعاملون معه لا لكونه واسطة بين الله والإنسان، بل بالاستقلال بما في ذلك وجود الله، حيث يتم في هذا المنهج دراسة الدين من جميع أبعاده المعرفية والنفسية والاجتماعية والتاريخية دون الاقتصار على الجانب العقلي والمعرفي منه.

وعلى سبيل المثال، إذا أردنا معرفة السبب في سرعة انتشار الإسلام بين القبايل العربية أو الشعوب الاسيوية في العصر الأول للاسلام، فلا يصح الاقتصار في تبيين هذه الظاهرة بمعقولية المباديء الإسلامية وقوة الدليل والحجة ومتانة المنطق في هذا الدين، بل لابدّ من الأخذ بنظر الاعتبار خواء التراث الجاهلي من مفردات عقائدية تتولى حماية الفرد والقبيلة من شر الحروب وعمليات النهب والسلب وسائر مظاهر التخلف الثقافي والديني الذي كان يعيشه الإنسان في حركة الواقع الاجتماعي قبل الإسلام، أو حاجته لدولة قوية تكفل له الحياة الكريمة وتوفر له أدنى متطلبات الحياة في مواجهة تحديات الواقع وقساوة الظروف، وكل هذه الأُمور وجدها في الإسلام.

وبهذا يتبيّن لنا أن حقانية المذهب لا تتمثل في قوة رصيده من الادلة العقلية والبراهين المنطقية، لأن من المحال ـ كما اثبته «كانت» في نقد العقل النظري ـ أن يدخل الدين والإيمان بالغيب دائرة العقل النظري والبرهان المنطقي، وقد تقدم أن النفس لدى كل إنسان هي التي تصوغ له معتقداته الدينية في دائرة الفكر وعلى الأقل تتدخل

في صياغة الدليل العقلي أو قبوله على مستوى القناعة والحجية، وعليه يكون من الأولى التعرف على حقانية المذهب أو الدين من خلال معطياته المعنوية ومدى فاعليته في الصعود بالانسان إلى مستوى الكمال الاخلاقي والقرب من الله تعالى، فهذا هو المطلوب من الدين. وهذا هو المتوقع من المذهب الحق، فاذا رأينا أن مذهباً معيناً، أو مفردة من مفردات العقيدة تسلك بالانسان سلوكاً معاكساً لما هو المتوقع منها، كأن تجعل الإنسان يتحرك في سلوكه مع الآخر المخالف من موقع الخصومة والعداء وتورثه حالة من التقهقر نحو التوحش واللاإنسانية، فهي عقيدة خاطئة وإن تمتعت في الظاهر بأدلة عقلية لإثبات حقانيتها. والعكس صحيح أيضاً، فالعقيدة التي تورث الإنسان اخلاقاً سامية وتجعل منه ملكاً في ثياب البشر هي عقيدة صحيحة وإن كانت قاصرة عن اثبات مدعياتها بالدليل العقلي.

وبعبارة أُخرى: إن الدين ليس هو مجموعة الافكار والمعتقدات التي تجول في مدارات العقل فقط ولا تنزل إلى الواقع النفسي والمحتوى الداخلي للشخص لتتولى تفعيل عناصر الخير والصلاح في قلبه، بل هو الايمان القلبي بالله والخير والإنسانية، وأما المعتقدات الفكرية والشعائر الدينية على مستوى السلوك فهي بمثابة المقدمة الموصلة للدين وليست هي الدين.

إذا اتضح لنا هذا المعنى، نعود إلى المشكلة محل البحث، فالتشيع على هذا الأساس يتلخّص في الولاء القلبي لأهل البيت عليهم السلام والتعاطف معهم بما من شأنه أن يغيّر من سلوك الإنسان الشيعي من

حالة الأنانية إلى الايثار، ومن حب الذات إلى حبّ الغير، ومن تولي الباطل إلى تولي الحق ولو على حساب المصلحة الشخصية، ومن المساومة على الحق إلى الثورة على الباطل، ومن الجلوس على التل إلى التصدي للظلم والظالمين، ومن الجمود داخل أسوار الذات وقيود الثقافة الاجتماعية التي تكبل العقل والروح إلى التحرر نحو الكمال المطلق وتطهير القلب من رسوبات الجاهلية وافرازات الأنا والنفس الامارة، وبكلمة: كسر طوق الأنا بكل مخلّفاتها ونوازعها والذوبان في الله تعالى، كما كان هذا هو شأن الائمة المعصومين عليهم السلام، وهذا يعني التأصيل للمقام الأول والثاني لهم دون الثالث. فمن أراد أن يكون من شيعة علي عليه السلام واقعاً، فماذا ينفعه كون الإمام علي عليه السلام هو الخليفة الأول بعد النبي صلى الله عليه وآله أو أبوبكر؟ ولماذا هذا الاصرار من قبل علماء الكلام الشيعة على هذه المسألة بالذات وتسليط الاضواء عليها في الأبحاث الكلامية والمحاورات الدينية مع الغفلة أو التغافل عن المنصب الأول والثاني للإمام عليه السلام؟ وماذا يغيّر هذا الاعتقاد من واقع الأمر، إن على مستوى التاريخ أو على مستوى التربية النفسية للإنسان؟

إذا أخذنا بالمنهج المتقدم في عملية اثبات حقانية المعتقدات المذهبية، يتجلى لنا بوضوح تام زيف هذه الدعوى من خلال معطياتها السلبية الكثيرة في حركة الواقع التاريخي للمسلمين دون أن تكون لها ادنى ثمرة عملية في المقابل على مستوى الصعود المعنوي بالانسان في مدارج الكمال الاخلاقي والقرب الإلهي، وما

انشقاق الامة الإسلامية إلى طائفتين متناحرتين: الشيعة وأهل السنة، وحالة العداء والتنفر الشديد بين المسلم الشيعي والمسلم السني والتي قد تصل إلى حدّ الاقتتال وسفك الدماء، إلّا ثمرة سوداء لهذه المفردة العقائدية.

وإلّا فالاعتقاد بالمنصب (١) و(٢) للامام علي عليه السلام بعيد كل البعد عن افراز مثل هذه السلوكيات اللا إسلامية، لأنه يدعو صاحبه إلى التخلق بأخلاق الأئمة، والاهتمام بإصلاح عيوبه قبل عيوب الآخرين، وترجمة مباديء الشريعة وتعاليم الدين على أرض الواقع العملي والمحتوى الداخلي للإنسان، لا أن يتخذ من مجرد الاعتقاد بأنّ الإمام علي عليه السلام هو الخليفة الأول ذريعة تُوهِمه أنّه على الحق وأن مذهبه هذا سيكفل له النجاة يوم القيامة!!.

يقول الشيخ المظفر في «عقائد الامامية»:

«ولا يهمنا من بحث الإمامة في هذه العصور إثبات أنّهم هم الخلفاء الشرعيون وأهل السلطة الإلهية، فانّ ذلك أمر مضى في ذمة التاريخ، وليس في إثباته ما يعيد دورة الزمن من جديد أو يعيد الحقوق المسلوبة إلى أهلها، وإنّما الذي يهمنا منه ما ذكرنا من لزوم الرجوع إليهم في الأخذ بأحكام الله الشرعية، وتحصيل ما جاء به الرسول الأكرم على الوجه الصحيح الذي جاء به»[١].

* * *

١ - محمد رضا المظفر ـ عقائد الامامية، ص ٧٠ ـ تقديم د. حامد حفني داود ـ انتشارات الشريف الرضي.

اشكال مهم!!

قد يقول قائل: إنّ هذه النظرية مخالفة لما هو المتفق عليه عند علماء الشيعة من أنّ المقامين المذكورين ـ أي مقام الإمامة على الدين، ومقام الخلافة في أُمور الدنيا ـ مجعولان كلاهما بالنص والنصب الإلهي لأمير المؤمنين، وحتّى كلمة «خليفتي من بعدي» قد وردت بالنص في الأحاديث النبوية إلى جانب «وصيّي»، ثم ماذا يعني كون الأول والثاني قد غصبوا الخلافة من أمير المؤمنين عليه السلام وقد جاء التعبير بهذا المعنى في الكثير من الروايات، مضافاً لمطالبة الإمام علي عليه السلام بحقه في الخلافة، وكذلك اعتراض الزهراء عليها السلام على أبي بكر بأنّه قد غصب حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة، وعلى كل حال فمسألة غصب الخلافة من المسائل المسلمة والمتواترة في تراثنا الشيعي.

نقول: إنّه ربما نجد في الأحاديث الشريفة اشارة أو حتى تصريح بأن هذا المقام أي مقام ـ الخلافة إنّما هو من حق الإمام علي عليه السلام، ولكن لا يمنع ذلك من الأخذ بالنظرية الثانية وحمل هذه الروايات على المعنى الثاني، وأن هذا المقام الدنيوي ملازم للمقام الأول، والاوامر الواردة في ذلك هي أوامر ارشادية لا تأسيسية، بمعنى أن النص لا يلازم النصب، فحتى لو كانت هناك نصوص صريحة في أن الإمام علي هو الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا يعني أنّه أحق بهذا المقام نظراً لعلمه وجهاده وعصمته وأنّه أفضل الخلائق بعد

رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يدل على النصب من الله، حيث إن النصّ لا يأخذ بنظر الاعتبار الافضلية فقط، بل تأييد الناس ورضاهم كشرط اساس في الخلافة الدنيوية، وقوله تعالى: «ماكان لهم الخيرة» فهو في أمر النبوة والإمامة على الدين والشريعة، وعلى أية حال فالنصوص من الرسول صلى الله عليه وآله ليست كلها على حدّ سواء في كونها من الوحي، لأن رسول الله له مقام الحكومة إلى جانب النبوة، فما ورد من النصوص باعتباره حاكماً لا يستلزم كونه صادراً من الوحي، بل تدبيراً منه صلى الله عليه وآله لأمر الامة، وبعد رحيله فالامر متروك لها.

وهذه الكلمة، اي «خليفتي» وردت في حديث الدار كما هو المشهور، وذلك عندما نزلت الاية: ﴿**وأنذر عشيرتك الاقربين**﴾ فجمع النبي صلى الله عليه وآله رجال بني هاشم وعرض عليهم الإسلام فابوا عليه ذلك إلّا الإمام علي عليه السلام، وكان يومها صغير السنّ، فقال له النبي: انت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي. إلى آخر الحديث، ومعلوم أن النبي يومذاك لم يكن يتمتع بالرئاسة الدنيوية كما هو الحال في المدينة، وإنّما كان نبياً ومبلغاً لرسالة الله إلى الناس، وعليه يكون المقصود من «خليفتي» أنّه خليفتي والقائم مقامي في هذا الجانب فحسب لمناسبات الحكم والموضوع كما يقول الفقهاء.

ثم إنّ في هذا الحديث الشريف بعض الاضافات تجعلنا نشكك فيها (لا في أصل الحديث) وهو قوله: «خليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» ممّا جعل القوم يتضاحكون ويقولون مستهزئين بأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لابنك، كما ورد في هذه الرواية،

ومعلوم أنّ صدور هذا الكلام من النبي صلى الله عليه وآله غريب جداً وهو في أمس الحاجة لإثبات نبوته لقومه ولابدّ أن يتجنب كل ما هو مخلّ بسيرة العقلاء حتى لا يتهم بالجنون، فما الداعي له على هذا الكلام الذي يثير حفيظتهم ويدفعهم بالاتجاه المعاكس والإمام علي عليه السلام حينذاك صبي له من العمر ٧ أو ١٠ سنوات، وقد كان للنبي صلى الله عليه وآله فرصة أُخرى ليعلن عن هذا الأمر كما حصل في المدينة وبعد أن كبر الإمام وقويت أركان الإسلام.

أقول: ما الداعي لأن يقول النبي هذا الكلام الذي يؤدي قطعاً إلى نفور هؤلاء القوم والتشكيك في سلامة عقل النبي حيث يدعوهم إلى السمع والطاعة لصبي وهم رجال يعتزون بمقاماتهم في العشيرة قبل أن يحرز طاعتهم له وإيمانهم برسالته؟! أليس من الأفضل أن يتجنب النبي صلى الله عليه وآله كل أمر يسبب إثارة القوم واستغرابهم وبالتالي انزعاجهم الشديد الذي يتحول إلى النقيض ممّا يريده منهم؟

وعلى أية حال، اننا مالم نبحث هذه المسألة من بعدها الحقوقي لنرى أن هذا الحق، اي حق نصب القائد أو الخليفة هل هو لله او للناس، ف يمكننا البتّ في هذه المسألة بشكل قطعي، فاذا ثبت في ذلك البحث أن هذا الحق للناس فحتى مع ورود النصوص بهذا الشأن فلابد من حملها على الارشادية لا على التعبدية، وبما أن بحثنا الان هو بحث تاريخي لا حقوقي، فلذلك اقتصرنا على الاشارة إلى هذا المعنى بالاجمال، ومن خصوصيات البحث التاريخي أنّه يعتمد على تجميع القرائن والشواهد للحصول على نتيجة مقبولة، وقد تكون

هناك نظريتان أو ثلاث نظريات في واقعة واحدة من دون أن يصل الباحث إلى نتيجة قطعية، المهم أن تكون إحدى النظريات اكثر قبولاً من الاخرى على مستوى القرائن والشواهد التاريخية.

أما ما ذكر من غصب الخلافة وأنّه مستفيض في الاخبار والتراث الشيعي وعليه اتفاق علماء الشيعة، فهو صحيح ولا شك فيه، وهذا لا يتنافى مع ما ذكرنا في النظرية الثانية حيث إن الثقافة السائدة في تلك الازمنة هي أن الخليفة أو السلطان هو يد الله أو ظل الله ونائبه والمتصدي لتدبير أُمور العباد بالنيابة عن الله وأمثال ذلك، فمن الطبيعي أن هذا الفهم للخلافة يستبطن الإمامة في الدين أيضاً خاصة وأن رسول الله صلى الله عليه وآله قد جمع بين الرئاستين: الدينية والدنيوية، فتصور الناس من يقوم مقامه في استلام السلطة الدنيوية لابدّ وأن تكون له صلاحيات مثل صلاحيات الرسول صلى الله عليه وآله باعتباره خليفة على الدين والدنيا، فالخلفاء بهذا المعنى غاصبون لحق الإمام علي عليه السلام، اي أنّهم بالاضافة لمقام الخلافة والزعامة الدنيوية غصبوا مقام الإمامة على الدين ايضاً من الإمام علي عليه السلام المنصوب من قبل الله تعالى لهذا الأمر، ومن الواضح أن مثل هذا المقام المعنوي والإلهي لا يتصور فيه الغصب، لأنّه أمر تكويني وليس من المقامات الاعتبارية حتى يعقل فيه الغصب كما يتصور ذلك في الزعامات الدنيوية، ولكن المقصود أنّهم تلبّسوا بهذا اللباس وفرضوا أنفسهم على الناس كأئمة في الدين إلى جانب زعامتهم الدنيوية وأخذوا يفتون الناس بأحكام الشريعة على اساس أنّهم خلفاء رسول الله في الدين والشريعة لا في أُمور

الدنيا فقط، ولهذا صحّ القول بأنّهم قد غصبوا حق الإمام علي عليه السلام في الخلافة.

إشكال آخر: الآيات القرآنية تؤكد أنّ حق الحكومة وتعيين الحاكم هو من حقوق الله تعالى وليس للناس هذا الحق لاختلافهم واتباع الاكثر لأهوائهم والقرآن يقول: ﴿ما كان لهم الخيرة﴾ وأن الحاكم يجب أن يحكم بكتاب الله وبحكم الله: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون﴾ ولذلك وجب أن يكون الحاكم هو الاعلم بكتاب الله واحكام الشريعة والمعصوم من الخطأ والذنب، ولا يعلم توفر هذه الخصوصيات في إنسان سوى من كان منصوباً من الله تعالى، فلذا وجب أن يكون تعيين الحاكم بيد الشارع المقدس وبالنص ليأمن الناس من الانحراف والضلال.

الجواب: إن هذا الموضوع هو موضوع فقهي وكلامي، ويحتاج إلى وقت كثير وتفصيل واسع للمسألة، وغاية ما يمكن أن يقال في مثل هذه الآيات أنّه لو ثبت في دائرة علم الحقوق أن هذا الحق هو للإنسان وليس لله، فاننا مضطرون لحمل مفهوم الحكم في الآيات على غير ما نفهمه الآن، مضافاً إلى أنّ القرائن والشواهد القرآنية تشير إلى أنّ المراد من كلمة (الحكم) في الآيات هو القضاء بين المتخاصمين[1]، لا ما نفهمه في ثقافتنا المعاصرة من تولي سدّة

١ – ومن ذلك قوله تعالى:«وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» النساء: ٥٨.
«يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم» آل عمران: ٢٣.
«وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم» النور: ٤٨.

الحكم والسلطنة، فهذا المعنى غير مراد من الحكم في الآيات الكريمة كما صرح به غير واحد من المفسرين والمحققين.

ثم إنّ القول بأنّ الحاكم يجب أن يكون أعلم الناس بكتاب الله وشريعته وأن يكون معصوماً، هو دليل عقلائي على لزوم أن تكون الخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام، ولا ربط له بالآيات القرآنية، والعمدة في هذا الدليل هو أنّهم تصوروا أن وظيفة الحاكم هو اجراء الحدود الإلهية وإقامة الدين والحكم بالعدل وأمثال ذلك، ولكنه أول الكلام، فاذا لم يرغب الناس بالعدالة وباجراء الحدود الإلهية كما حدث ذلك في عهد خلافة الإمام علي عليه السلام، فماذا يصنع الإمام تجاههم؟

هل يستخدم القوة في تحقيق ذلك ونعلم أن استخدام القوة من شأنه أن يبعّد الناس عن الدين والحكومة العادلة، وبذلك تكون النتيجة عكسية، أي أن هدف الإمام من الحكومة العادلة واجراء الحدود الإلهية هو هداية الناس للدين وللايمان وسوقهم إلى الجنة، وإذا بهذه الحكومة تبعّد الناس عن الدين وعن الله كما رأينا ذلك في عهد الإمام علي عليه السلام، ونراه هذه الايام في عهد الجمهورية الإسلامية من ابتعاد الناس عن الدين وعلماء الدين وتوجّه الشباب إلى الثقافة الغربية وزيادة الجريمة حسب ما تذكر الاحصائيات الرسمية. فهذا المعنى يستلزم نقض الغرض، بمعنى أن الغرض من النبوة والإمامة

«إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون» الزمر: ٣.
وعشرات الآيات الكريمة التي تتحدث عن هذه المفردة ومشتقاتها وليس فيها ما يوهم أمر الحكومة، بل ورد الحكم مع كلمة «بينهم» لا «عليهم» إذ يتبادر إلى الذهن معنى التحكيم والقضاء.

بالدرجة الاولى هو هداية الناس إلى الله، ولكن الإمام بتوليه الحكومة قد دفع الناس بالاتجاه المضاد، ولذلك كانت معركة الجمل وصفين والنهروان في مدة خلافة الإمام القصيرة ولم يبق معه على الحق إلّا القليل ممن وفى وأخلص في ايمانه.

فلو خيّر الإمام بين وجود الظلم والحكومة الجائرة إلى جانب بقاء الدين وحب الناس للخير والصلاح والايمان، وبين أن تكون الحكومة عادلة ولكن الناس يديرون أظهرهم للدين ولأئمة الدين، وبذلك يستحقون العذاب الاليم والهلاك في الاخرة، لحكم العقل قطعاً بترجيح الأول، ولذلك قال الإمام علي عليه السلام للمسلمين الذين اصروا عليه بالبيعة (إنّي لكم وزير خير من أمير) لأنّه يعلم أنّ الناس لاطاقة لهم على الحياة الكريمة في ظلّ الحكومة الإلهية العادلة.

وقد جاءت الاحداث لتؤكد صحة نظر الإمام عليه السلام، فاذا بهم ينكثون البيعة ويخرجون على الحق، وإذا بامير المؤمنين عليه السلام ينشغل في مدة خلافته بقتال هؤلاء المسلمين لردهم إلى جادّة الصواب وصراط الحق، ولكن تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن، فكان الاعداء يتكاثرون والاصدقاء يقلّون يوماً بعد آخر حتى وصل الأمر به عليه السلام أنّه كان يدعوهم إلى الجهاد والقتال والتصدي لمعاوية فكانوا يتعللون بالحرّ او البرد، وهذه هي نتيجة الحكومة الإلهية في مجتمع غير مؤهل لها.

فاذا كان هذا هو حال المجتمع الإسلامي بعد ثلاثين سنة من السقيفة ومن رحلة الرسول صلى الله عليه وآله ، فما بالك بالمسلمين بعد رحيل الرسول صلى الله عليه وآله وهم حديثو عهد بالاسلام ولم يتغلغل الدين في قلوبهم

ويسيطر على عواطفهم، وما زالت قوى الشرك وبراثن الكفر تفعل فعلها في قلوبهم ومشاعرهم؟!

هل أن شعبية الإمام علي عليه السلام يوم السقيفة كانت اكثر وأعظم من يوم بويع له بالخلافة بعد مقتل عثمان، والتاريخ يؤكد أنّه لم يقف معه في محنته يوم السقيفة سوى ثلاثة أو أربعة أشخاص بينما اجتمع المسلمون جميعاً لبيعته بعد مقتل عثمان سوى سبعة أشخاص؟

من الواضح أنّه لو تولى الخلافة يوم السقيفة فان حظه سوف لا يكون بأحسن من حظه في زمن خلافته على أحسن التقادير.. وحينئذٍ سوف لا تبقى للاسلام باقية، وسوف يعود الشرك وأهله وتعود الاصنام إلى قواعدها، ولكن بعد ثلاثين سنة نسيت عبادة الاصنام وتغلغل الدين في نفوس الناس وكبر الحسن والحسين، ولذلك لم تحدث ردّة حين قتل الإمام علي عليه السلام في مسجد الكوفة، وتسلم الإمامة من بعده الحسن عليه السلام ومن بعده الحسين عليه السلام وهكذا الائمة من اهل البيت عليهم السلام حملوا راية الدين والدفاع عن رسالة السماء رغم أن الحكومة والخلافة تحولت إلى ملك عضوض يتلاقفها بنو امية وبنو العباس، وقد قاموا بدورهم بأفضل ما يكون وحفظوا الدين الإلهي من تشويهات المغرضين ودسائس المحرفين حتى وصل الينا بعد الف واربعمائة عام.

هذا هو الهدف الاساس من الإمامة، أي حفظ الدين والقرآن من التشويه والتحريف ليصل إلى الاجيال اللاحقة سالماً، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، فالمهم أن راية الدين الحق مرفوعة على مدى الدهور والاعوام رغم كيد الكائدين وبغي المعاندين الذين

سعوا سعيهم وبذلوا جهدهم ليطفئوا نور الله ويخمدوا جذوة الايمان، وهذا هو ما تكفله الأئمة من أهل البيت عليهم السلام واحداً بعد آخر، وهذه هي الغاية الإلهية من الإمامة لا أن الغاية هي الخلافة والزعامة الدنيوية..

إشكال ثالث: اذن ما تقول في قضية الدواة والكتف أو رزية يوم الخميس عندما طلب منهم النبي صلى الله عليه وآله وهو على فراش المرض أن يأتوا له بدواة وكتف ليكتب لهم كتاباً لا يضلون بعده أبداً، ولكن عمر منع من هذا الكتاب بعد أن فهم منه الوصية بالخلافة للإمام علي عليه السلام كما صرّح عمر بذلك على ما أوردته المصادر التاريخية؟

ألا يكون ذلك دليلاً قاطعاً على أنّ النبي صلى الله عليه وآله أراد نصب الإمام علي عليه السلام لتولي السلطة السياسية والدينية بعده لولا منع عمر بن الخطاب؟

الجواب: إنّ هذه القضية لا تتقاطع مع النظرية (ب) اطلاقاً، حيث يمكن القول إنّ النبي صلى الله عليه وآله أراد أن يكتب الوصية بالإمامة الدينية للإمام علي عليه السلام لا بالخلافة الدنيوية، وبعبارة أُخرى: إنّه على فرض الوصية وكتابة الكتاب فإنّه لا يكون أكثر وأقوى في مضمونه ومحتواه من حديث الغدير، وهناك قلنا أنّ حديث الغدير يحتمل الأمرين: ١ ـ نصب الإمام علي عليه السلام للإمامة الدينية، ٢ ـ نصبه للإمامة الدينية والدنيوية، ومع دوران الأمر بين الأقل والأكثر يكون المختار هو الأقل لاصالة البراءة عن الزائد كما هو المقرر في علم الأُصول، فاذا قلنا بأنّ الوصية يوم الخميس كانت أكثر من مدلول حديث الغدير، فهذا يعني أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يبلّغ الرسالة الإلهية بتمامها يوم

الغدير بل بقيت ناقصة، وهذا ما لا يقول به أحدمن المسلمين لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قال بعد ذلك مرات عديدة: «**اللّهم هل بلّغت؟**».

مضافاً إلى عدم المبرر لذلك وقد وعده الله تعالى بأنّ يعصمه من الناس ونزول آية: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً**﴾[1].

على أية حال فالسؤال المهم يبقى دون جواب على الفرضية (أ) وهو: لماذا لم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله البيعة من المهاجرين والانصار يوم الغدير للإمام علي عليه السلام ويحسم الأمر؟

إشكال رابع: على هذا الأساس تكون حكومة الإمام علي مضرة بالإسلام والمسلمين، أو على الاقل أن الإمام علي لم ينجح في ادارة حكومته على اساس الحق والعدالة والمبادىء الإسلامية، ولازم ذلك أن منهج معاوية وسياسته المراوغة افضل من سياسة الإمام عليه السلام فهل يمكن الالتزام بهذه اللوازم الباطلة، أو أن المقصود شيء آخر؟

الجواب: هذا اشكال دقيق، ويحتاج في مقام الجواب عنه إلى تفصيل وتوضيح قد لا يحالفنا الحظ في استيفاء جميع جوانبه وأبعاده في هذا المختصر، والسبب في ذلك أن مثل هذه المواضيع لم تطرح في كتبنا الإسلامية سوى من بعد واحد، وهو ما يتوائم مع النظرية (أ)، ولم يفتح هذا الملف امام الباحثين والمحققين بصورة وافية وحرة بعيداً عن اجواء النزاع الشيعي السني، فكان الباحث عادة ينطلق في دراسة هذا الموضوع من موقع الخصومة المذهبية مع أهل السنة فحسب. ولكن إذا اردنا بحث هذا الموضوع من منطلق

---

١ – المائدة، ٥.

المسؤولية التاريخية والعلمية ولمحض البحث عن الحقيقة وبالتجرد عن الحسّاسيات المذهبية والقيود الثقافية التي تكبل العقل في نطاق الاذعان للفكر السائد، فلابد من القول في مقام الجواب أنّه لابدّ من التمييز بين الضرر الدنيوي والديني، فحكومة الخلفاء مثلاً خدمت المسلمين على مستوى النفع الدنيوي بلاشك حيث الفتوحات الكثيرة وما افرزته من توسيع رقعة البلاد الإسلامية وكسر شوكة الاعداء من الفرس والروم وكثرة الغنائم وما تبعه من ثراء وقدرة اقتصادية عظيمة للمجتمع الإسلامي آنذاك، ولكن هل استطاع هؤلاء الخلفاء من تعميق الشعور الديني لدى الفرد المسلم وزيادة ثقافته الدينية؟

وبعبارة أُخرى: أنّه إلى جانب التوسع الافقي للبلاد الإسلامية، هل رافقه امتداد الإيمان في اعماق وجدان الفرد المسلم، أم أن الأمر وصل إلى أن يكون للاغنياء من الصحابة دولة بينهم، وتحولوا إلى عناصر تشكل أدوات ضغط على مسار الحكومة الراشدة، وأضحى بيت مال المسلمين في زمن عثمان إلى بنك خصوصي لمروان وبنى امية؟

لماذا وصل الأمر بالخلافة إلى أن تتحول إلى ملك عضوض يتلاقفه بنو امية تلاقف الكرة؟

ولماذا وصل الأمر بالمسلمين إلى أن يقتلوا سبط النبي الاكرم صلى الله عليه وآله بأيديهم ويأخذوا حرم رسول الله صلى الله عليه وآله سبايا إلى الشام ويغير الجيش الإسلامي على مدينة الرسول ويبيحها ثلاثة ايام، ثم يتوجه إلى مكة ليهدم الكعبة؟ هل يمكن القول بأن مسار الخلافة كان صحيحاً حيث

وصل إلى ما وصل إليه؟

وهل يشكل ذلك علامة على تغلغل الدين والايمان في نفوس المسلمين أكثر من السابق؟

الإمام علي عليه السلام حينما نهض بالخلافة كان هدفه الاساس تعميق الايمان في قلب المسلم، كان يرى الخطر الماحق للدين والشريعة الإلهية في مسيرة المجتمع الإسلامي والخلافة الإسلامية. وكان لابدّ من اجراء عملية جراحية كبرى لهذا المجتمع الذي اسكرته الفتوحات وأبطرته الغنائم، والبداية يجب أن تكون من الخليفة نفسه، فالخطر كل الخطر أن يرى الناس الخليفة هو ظل الله على الارض وله الحق في أن يفعل ما يشاء، ولذلك ألزم نفسه اولاً بالتمسك بمقتضيات الايمان واحكام الشريعة بتفاصيلها الدقيقة حتى لو كان ذلك على حساب ارباك تماسك المجتمع وحدوث خلل في النظام السياسي والاجتماعي، أي انه فضل الدين على مصلحة النظام بعكس ما كان عليه الخلفاء، لان المفروض به أن يكون اماماً للدين قبل أن يكون خليفة في أُمور الدنيا، فلو سار مثل سيرتهم لفهم الناس مشروعية المصلحة في السياسة، وحينئذٍ لما بقي فرق بين علي ومعاوية، ولكانت كل الحكومات مشروعة لانها تنطلق في سلوكها السياسي من موقع المصلحة.

وببيان أوضح: اننا نجد منذ صدر الإسلام وإلى يومنا هذا «تيارين فكريين» في الواقع التاريخي للمسلمين، الأول يتحرك في سلوكه السياسي من موقع ترجيح مصلحة النظام (لا المصلحة الشخصية) على الدين، وهذا التيار يتمثل في الصدر الأول بأبي بكر وعمر

وعثمان، والتيار الثاني يلتزم بالدين واحكام الشريعة ومقتضيات الايمان على حساب مصلحة النظام، أي حتى لو تعرض النظام والحكومة ومسند الخلافة إلى الضعف أو الانهيار، فلا يجوز تعدي الخطوط الحمراء للدين والشريعة، لأن الاصل هو حفظ الدين، وهذا ما نراه في سلوك الإمام علي عليه السلام في زمن خلافته بكل وضوح، حيث قيل له أن يمنح طلحة والزبير بعض الامتيازات ليأمن غائلة الجمل، أو يمهل معاوية عدة أشهر إلى أن يقوى مركزه وتتوطد اركان حكومته، أو يعطي رؤساء القبائل ويغريهم بالمال كما يصنع معاوية ليكفلوا له طاعة اتباعهم، إلّا أنّه رفض كل هذه المقترحات المعقولة والمباحة في دائرة السياسة... لماذا؟

لان كل ذلك سيتم على حساب الدين، والناس حينئذٍ يفهمون الدين من خلال هذه السلوكيات المصلحية.

أمّا الخلفاء الذين سبقوه فكانوا يتحركون على العكس من ذلك، فمثلاً صادروا فدكاً وأخذوها من الزهراء عليها السلام ومنعوها من الميراث، لأنّ في ذلك مصلحة النظام، واقصوا الإمام علي عن زمام الأُمور، ولم يسمحوا له بأقل القليل من شؤون الحكومة والخلافة لمصلحة النظام، وبعد أن فعل خالد بن الوليد فعلته الشنعاء في قتل مالك بن نويرة وزنا بامرأته في تلك الليلة، رفض أبو بكر إقامة الحدّ عليه بحجة أنّه سيف الله المسلول وأن وجوده ضروري لمصلحة وتثبيت دعائم النظام، وحتى عمر الذي اعترض على أبي بكر لتجميده الحد الإلهي على خالد، لما وصلت اليه الخلافة عطّل هذا الحد أيضاً ولم يتحرش بخالد بل أمضى إمارته للجيش الإسلامي المتوجه لحرب

الفرس، والأمثلة والنماذج كثيرة لا حاجة لاستعراضها كلها، ولكن ما نريد أن نقوله هو أن العمل بالمصلحة وترجيح مصلحة النظام على الدين قد يكون سائغاً، بل واجباً للحكومات البشرية، وحتى في الجمهورية الإسلامية، نجد هذا السلوك مشروعاً للحكام، فمجمع تشخيص المصلحة يمثل أعلى مقام او مرجع لاعتبار مشروعية القوانين حتى لو كانت مخالفة للشرع والنصوص الدينية في القرآن والسنة، فمثلاً مجلس صيانة الدستور يقرر بأن هذه اللائحة التي أصدرها مجلس الشورى الإسلامي مخالفة للشرع المقدس، ولكن نفس هذه اللائحة تصل إلى مجمع تشخيص المصلحة فيمضيها ويقرر مشروعيتها ولزوم العمل بها وإن كانت مخالفة للشرع، وهذا ممّا لا إشكال فيه في دائرة الحكومة والسياسة، لان الحكومة قائمة اساساً على المصلحة، اي مصلحة الشعب والوطن، والمصلحة هذه قد تتوافق مع الشرع أحياناً وقد تتقاطع معه أُخرى، ولكن الدين ليس كذلك، بل يقوم على اساس التعبد بالنص، ولذلك فالجمع بينهما غير ممكن في دائرة العمل، ولهذا رأينا أن الإمام علياً عليه السلام لم ينجح في حكومته وكثرت الاضطرابات والفوضى والحروب مع توقف الفتوحات في زمن خلافته القصيرة. وذلك بسبب أنّه أراد أن يجمع بين الحكومة وبين الدين، أوبين كونه اماماً وخليفة، ولكن بما أن ماهية كل منهما تختلف عن الاخرى من جهة، وأن الإمام عليه السلام لم يتنازل عن دينه وعن مقامه الإلهي في الإمامة وأراد أن يضرب مثلاً أعلى للحاكم العادل والعدالة في الحكم ولو على حساب سقوط خلافته وحكومته، حصل ما حصل من الاضطرابات والازمات، ولو

أنّه سار بمسيرة الشيخين لنجح نجاحاً كبيراً في ميدان السياسة والحكومة كما كان يقول عليه السلام محدثاً عن نفسه:

«والله ما معاوية بأدهى منّي ولكنه يغدر ويفجر ولو لا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس».[1]

فبالرغم من السلبيات الكثيرة التي رافقت حكومة الإمام علي عليه السلام، إلّا أنّ الايجابيات اكثر بكثير، وأحدها أنّه ضرب مثلاً للحاكم العادل على مرّ الزمان بحيث أن الناس اتخذوه نموذجاً خالداً للعدالة، والاخر أنّه أثبت أن دين الله لا يمكن المساومة عليه، وأن حفظ الدين أهم من حفظ النظام، وهذه الحقيقة كانت خافية على الجميع، بل لا زال الكثير من الناس وبعض رجال الدين ايضاً يظن أن حفظ النظام أهم من كل شيء، حتى من الصلاة والصوم ومباديء الدين الإلهي، وقلنا أن هذا التيار نشأ في السقيفة واستمر إلى يومنا هذا.

نقول: إن النظر إلى مصلحة الشعب والسعي إلى حل مشاكله الاقتصادية والسياسية يمثل محور عمل الحكومات الصالحة في مقابل الحكومات المستبدة التي تعمل لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة، ولا اشكال في ذلك، وإنّما الاشكال أن نعمل بالمصلحة على حساب الدين ونحسب مثل هذه الحكومة هي حكومة الإمام علي الإلهية، بينما رأينا أنّ الإمام علي عليه السلام كان يتحرك على العكس من ذلك تماماً.

وإشكال خامس: قد يقال: إذا كانت الحكومة تتقاطع مع الدين

١ - نهج البلاغة ـ الخطبة ٢٠٠.

بالذات ولا يمكن أن يجمع الحاكم بين الالتزام بالدين والتحرك وفق المصالح السياسية، فكيف ستكون حكومة الإمام المهدي عليه السلام الذي يخرج ليملأ الارض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً؟

نقول: إن الجمع بين الحكومة والدين محال في مقام العمل والتطبيق، وليس محالاً بالذات، أي أن المشكلة ناشئة من أن الظروف غير مواتية لتحمل الناس العدالة الإلهية، وما رأينا من حكومة بعض الانبياء كداود وسليمان ونبينا الأكرم صلى الله عليه وآله فانّما كان ذلك بالمعجزة والتسديد الإلهي المباشر وبدعم من الوحي، ولكن غير الانبياء سيواجهون من المشاكل في حكوماتهم الدينية ما يجعلهم مضطرين لاتباع أُسلوب المصلحة وترجيحها على مباديء الدين واحكام الشرع الحنيف، أما في حكومة الإمام المهدي عليه السلام آخر الزمان فنحن لا نعلم شيئاً عن ظروف ذلك الزمان، ولعل عقول الناس وعواطفهم سوف تكون انضج واكمل بحيث انهم يختارون النظام الإلهي بأنفسهم كما تشير إلى ذلك بعض الروايات من أنّ الله أو الإمام يمسح بيده على رؤوس الناس فتتكامل بذلك عقولهم وتكون لهم قابلية على العيش في ظل تلك الحكومة الإلهية، أو ستكون هناك أُمور أُخرى، الله أعلم.

وسادس: أنّه إذا كان استلام الإمام المعصوم للخلافة مضراً إلى هذه الدرجة فلماذا وافق الإمام عليه السلام أخيراً على قبول الخلافة وكان بإمكانه أن يصرّ على رفضه لها وترشيح شخص آخر مكانه ولا يلتفت إلى طلب المسلمين مهما اصرّوا على ذلك؟

أقول: إنّ الإمام عليه السلام وجد نفسه مضطراً إلى قبول الخلافة بهذا

المعنى، وهو أنّه لو بقي مصراً على رفضه لها بعد مقتل عثمان فانّ المسلمين سيضطرون إلى بيعة معاوية بن أبي سفيان حيث كان يشكل أقوى رجل في الساحة، أو ستنتهي الخلافة إلى معاوية بعد حين وسيقوم بقلب الإسلام ومفاهيمه السامية باسم الإسلام، وحينذاك سوف تقع اللائمة على الإمام عليه السلام حيث قصّر في استلام مقاليد الخلافة وسوف لا يغفر له حتى أقرب المقربين منه، بل وسيشككون في مدى صلاحيته للإمامة الدينية أيضاً، وهذا هو الذي أسهر ليل الإمام وبقي يفكر فيه لمدة ثلاثة أيام قبل أن يمد يده ليبايعه الناس، أمّا في صورة قبوله للخلافة فأقل ما يستطيعه الإمام عليه السلام أن يفضح معاوية المتلبس بالإسلام والذي سوف يأتي بعده بلا شك، فيدرك المسلمون أنّ معاوية وحكام بني امية ليسوا على دين الإسلام أو ليسوا بأئمة في الدين على الأقل، وبذلك يسلم لهم دينهم وإن لم تسلم حكومتهم.

وسابع: إنّ هذا الكلام أي النظرية (ب) تستبطن فصل الدين عن السياسة من خلال فصل الإمامة الدينية عن الخلافة الدنيوية، وهذا واضح البطلان بالبداهة، فالإسلام لا يفصل بين الدين والسياسة خلافاً لمقولة العلمانيين وأسيادهم الغربيين.

الجواب: هذا السؤال في الحقيقة قد خلط بين مقولة «الدين والسياسة» وبين مقولة «الدين والحكومة» وهو الخلط الشائع بين اخواننا المؤمنين، فمسألة أنّ الدين الإسلامي يتدخل في السياسة وله تعليمات ومباديء سياسية، شيء، وكون الإسلام هو الذي يجب أن يحكم، شيء آخر، ولا ملازمة بينهما، وعندما نقول إنّ الإسلام

دين له نظر إلى أُمور السياسة والاقتصاد والمجتمع والصحة والصناعة والتجارة وغير ذلك، فهذا يعني أنّ الدين الإلهي يستوعب في تعليماته وارشاداته كل حركات وسكنات الإنسان ويؤثّر على كافة مرافق الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان، إلّا أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ الإسلام يجب أن يحكم، لأنّه بمعنى أنّ رجل الدين يحكم، وهذا هو ما يحاول بعض رجال الدين تلقينه في أفكار الناس والايحاء إليهم أنّ الحكومة الإسلامية تعني حكومة رجال الدين، وقد رأينا ما في هذا الفهم الخاطيء من سلبيات كثيرة رافقت التجربة الإسلامية في ايران.

أمّا على القول بفصل الدين عن الحكومة وبقاء رجال الدين كعنصر توجيه وارشاد وضغط على الواقع الاجتماعي والسياسي في عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعديل المسيرة السياسية في حالة الانحراف والزيغ، فهذا يمثل أرقى حالات النضج السياسي والديني للأُمة الإسلامية، وهذا هو ما أراده رسول الله صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام وكذلك الزهراء عليها السلام في حركتهم السياسية في واقع المجتمع الإسلامي الأول، فالنبي صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام كانا يعلمان جيداً أنّ المسلمين من المهاجرين والانصار على السواء سوف لا يقبلون بتسليم الإمام علي عليه السلام مقاليد السلطة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، وهذا ما قاله عمر بعد ذلك من أنّ قريش كرهت اجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم، مضافاً إلى أنّه من الخطأ أساساً أن يتولى الإمام علي عليه السلام أمر الخلافة، أي يجمع بين السلطة السياسية والدينية كما فصلنا الكلام عنه في هذا الكتاب، فكان من الضروري ايجاد قوة سياسية

ودينية خارج جهاز السلطة تتولى تعديل الزيغ والانحراف في الجهاز السياسي، وعلى فرض عدم القدرة على إصلاح الخلل كما في زمن خلافة عثمان ومعاوية وسائر خلفاء بني امية وبني العباس، فانّ هذا الخلل والانحراف لا ينسحب على الدين الإسلامي والشريعة الإلهية، وسوف يدرك المسلمون أنّ سلوك الخليفة لا يمثل الإسلام ولا يصدر من تعاليم السماء.

بهذا يتّضح سبب موقف الإمام علي عليه السلام المتشدد من السقيفة ومن خلافة أبي بكر وامتناعه عن البيعة له في أول الأمر، فهو لم يطلبها واقعاً لنفسه لما ذكرنا من المحاذير الكثيرة المترتبة على ذلك، بل ليعلن عن وجود قوة إسلامية أُخرى في بطن المجتمع الإسلامي يرجع إليها الناس في حالة انحراف جهاز الخلافة، فلو أنّ الإمام علي عليه السلام كان قد بايع لأبي بكر من أول الأمر وكان حاله حال سائر المسلمين في تأييد خلافة أبي بكر، فهذا يعني الاعتراف باسلامية الحاكم ومشروعية كل ما سوف يقوم به من أعمال وسلوكيات قد تتقاطع مع الشريعة كما رأينا في اعفاء خالد بن الوليد من إقامة الحدّ عليه في قضية مالك بن نويرة، ولما تسنى للإمام علي عليه السلام والأئمّة من أهل البيت عليهم السلام بعد ذلك الاعتراض على ذلك بعد أن سلموا مقاليد السلطة للخلفاء عن طواعية واختيار تام، ولما اتضح للناس الحق من الباطل في سلوكيات الخلفاء، ولاختلط الحابل بالنابل والحق بالباطل والصواب بالخطأ في أحكام الشريعة السماوية، فكل سلوك يصدر من الخلفاء فهو صادر من الشريعة المقدسة ولا يحق لأحد الاعتراض وإلّا فهو مرتد وخارج عن الدين، والخارج على الخليفة

خارج عن الدين كما أراد يزيد أن يوحي بهذا المعنى للناس بالنسبة إلى الحسين بن علي عليه السلام.

ولا يقتصر الضرر على الإسلام والمسلمين في هذه الجهة فقط، بل هناك جهة أُخرى أخطر من ذلك، وهي أنّه لو قلنا باتحاد الإمامة الدينية والسياسية في شخص الخليفة، كما هو مدعى أهل السنة، وأنّ الخليفة أو جهاز الحكم يمثل الدين الإسلامي بكل تفاصيله وشؤونه، أي لو قلنا باتحاد الدين والحكومة، فانّ الإسلام سيواجه هذا الخطر الماحق، وهو زواله بزوال الخلافة كما رأينا في الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان ينطلق من اتحاد السياسة والايديولوجية، فالحكام السوفيت كانوا يحكمون على الناس بوصفهم الممثلين الحقيقيين عن الماركسية، فعندما انهار الاتحاد السوفيتي سياسياً، انهارت معه الايديولوجية الماركسية، فنفس هذه الحالة كانت ستحل بالإسلام وبالتأكيد في حال انهيار جهاز الخلافة كما حدث في هجوم المغول على البلاد الإسلامية وزوال خلافة بني العباس، والذي حفظ الإسلام من الزوال هو أنّ الناس كانوا يؤمنون بأنّ هذا الخليفة لا يمثل الدين الحق، وأنّ الإسلام بريء من أفعال أُولئك الخلفاء وسلوكياتهم المنحرفة.

هذا الموقف السليم والصائب من الإمام علي عليه السلام بالنسبة إلى السقيفة وجهاز الخلافة أثّر أثره في عهد عثمان حيث استنكر المسلمون أفعاله وتصرفاته وخاصة بالنسبة إلى بيت المال، فلولا وجود الإمام علي عليه السلام لظن الناس أنّ الخليفة له الحق شرعاً في مثل هذه التصرفات لأنّه سبق وأنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أعطى أبا سفيان

مغانم كثيرة في حنين لتأليف قلبه إلى الإسلام كما ورد في التواريخ الإسلامية، وكذلك ما توحي به الآيات الشريفة بأنّ الخمس لرسول الله صلى الله عليه وآله وكذلك الانفال وغيرها من الأموال العامة واعطاء النبي الاكرم فدكاً إلى الزهراء عليها السلام، كل ذلك يكون مسوغاً لسلوكيات الخلفاء في التصرف ببيت المال على اساس ما يرونه من المصلحة.

وكذلك موقف الإمام علي عليه السلام في شورى عمر كان يقوم على هذا الأساس أيضاً، فعندما رفض أن يستن بسنة الأول والثاني وأصرّ على قوله: «على كتاب الله وسنة رسول الله واجتهاد رأيي» في مقابل دعوة عبدالرحمن بن عوف له بأن «يبايعه على كتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الشيخين» ووافق عثمان على ذلك فكانت الخلافة من نصيبه وبايعه عبدالرحمن بن عوف على هذا الأساس.

أقول: إنّ مجرّد رفض الإمام علي عليه السلام الاستنان بسنة الشيخين يعني عدم مشروعية أعمال الخليفتين وأنّها لا تمثل الإسلام والشريعة الإلهية كما كان متصوراً لدى أكثر المسلمين (ولحدّ الأن)، وهذا الموقف هو الذي ضمن للمسيرة الإسلامية دوام الحركة والحياة.

* * *

مع كتاب «السلطة في الإسلام»

يرى «عبدالجواد ياسين» في كتابه القيّم «السلطة في الإسلام» والذي تحرى فيه الدقة والانصاف الشيء الكثير، أنّ الإمام علياً عليه السلام ورغم دوره الايجابي في مسيرة الخلافة الراشدة، إلّا أنّه يؤخذ عليه

وعلى الإمام الصادق أيضاً أنّهما كانا السبب في نشأة الشيعة، فيقول في تصوير مسؤولية الإمام علي في نشأة التشيع:

«ونحن نفهم من علي أنّه يرى نفسه أهلاً للولاية، بل ونفهم طموحه اللحوح للوصول إليها، ونرجع ذلك في بساطة إلى أسبابه الطبيعية المعروفة في النزوع البشري، تلك التي لا تنفي حسن النوايا أو إبتغاء وجه الحق، ولكننا لا نفهم ـ من وجهة النظر القرآنية الصريحة ـ أنّ يؤسس هذه الأهلية على فكرة «القرابة» وتوريث النبوة ومن هذه الناحية على وجه التحديد يبرز من وجهة نظرنا سهم علي في المسؤولية عن التشيع، بكل آثاره السلبية في تاريخ الأُمة، ليس فقط على المستوى السياسي المباشر بكل ما فجر من دماء، بل وأيضاً على المستوى العقلي الفكري الذي كرس تحت راية الإسلام نظرية في السلطة ذات ملامح ثيوقراطية واضحة...

ومن هنا فاذا كان علي لم يقصد انشاء «التشيع» بالصورة التي انتهى إليها بفعل الحوادث اللاحقة التي لم يكن له يد فيها، فلا شك لدينا من وجود «صلة ما» بين الشكل النهائي للتشيع النظري، وبين المواقف «السياسية» الاولى لعلي، وبوجه خاص حديثه عن حق «القرابة»، الذي رأينا كم هو مناقض للتصور القرآني ليس فقط بالنسبة لدلالة السكوت، وإنّما كذلك بالنسبة لصريح النفي القرآني لفكرة توريث النبوة ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[1][2].

---

١ – الاحزاب: ٤٠.

٢ – الكتاب المذكور ـ ص ٢٠٥ و ٢٠٧.

أمّا عن دور الإمام الصادق عليه السلام في التنظير للفكر الشيعي واخراجه بالصورة المذهبية فيقول:

«نقول بذلك ونحن ندرك عمق الفارق بين موقف علي «البسيط» في ظرفه التاريخي الأول، وبين الموقف الشيعي «المعقد» الذي خضبته الدماء على مدى الظروف التاريخية اللاحقة، وهو بذاته ومسؤوليته عنه، لم يكن علي في رفضه النسبي المحسوب يمثل فرقة بعينها من فرق الأُمة، بينما كان الإمام الصادق يعي أنّه يمثل فرقة من فرق الأُمة، ولم يكن علي في ممارسته للرفض الذي تحول أواخر حياة عثمان إلى معارضة معلنة، تنظيماً حركياً، بينما كان الإمام الصادق الذي لم يمارس معارضة معلنة قط، بل كان يمارس رفضاً فكرياً شبه سرّي تغلّفه التقية بغموضها وتناقضها، كان الصادق في هذه الممارسة تنظيمياً وحركياً يتمتع بدرجة عالية من سيطرة الفكر على الحركة»[1].

هذا الكلام الذي ينطلق من موقف فكري دقيق في دراسة المتغيرات التاريخية وفي نفس الوقت يوحي بشيء من التحامل على الشيعة، وعلى المؤسس الأول والثاني لهذا التيار المتحرك في أجواء التاريخ الإسلامي.. هذا الكلام يستحق النقد والمناقشة من عدّة جهات:

أولاً: إنّ التاريخ الإسلامي المخضب بالدماء على مدى الظروف التاريخية والذي تصطبغ الحركات والنهضات الإسلامية الدامية

١ – المصدر السابق، ص١٠٠.

بصبغته الشيعية الرافضة لجهاز الحكم المستبد والمتقنع بقناع الدين والخلافة، لا يشكل نقطة سلبية في تاريخ الأُمة الإسلامية اطلاقاً، بل يعبّر عن وعي سياسي كبير وروح دينية متحركة في ضمير الأُمة التي لا تقبل الخنوع والاذعان للأمر الواقع كما يريد لها حكام الجور، ولئن كان الإمام علي عليه السلام هو المسؤول عن هذا الوعي الذي يرصد حركات الحكام ويطالب بإصلاح الخلل والانحراف بمواقفه الناقدة لسلوكيات الخلفاء فكفاه فخراً أن يكون هو قلب الأُمة النابض وروحها الموّاجة والتواقة إلى العدالة والإصلاح الاجتماعي، ولولا موقف الإمام هذا لما وجد المسلمون معياراً إسلامياً سليماً في رصد حركات جهاز الخلافة الذي كان يمارس تغطية دينية واسعة لسلوكياته المنحرفة تجعله متعالياً عن النقد والخطأ وخاصة في أيّام معاوية ويزيد ولتوهّم الناس أنّ هذه السلوكيات الشائنة إنّما هي من صلب الدين وأنّ الإسلام يسوغ لهؤلاء الخلفاء مثل هذا الظلم والتعدي على حقوق الناس[1]، والاستئثار ببيت المال، كما أراد يزيد أن يبرر قتله للإمام الحسين عليه السلام بأنّه خرج على إمام زمانه وأيده في

١ – ومن ذلك ما نجده من الروايات في مصادر السنة وهي تؤكد لزوم الطاعة للحاكم مهما كان ظالماً، من قبيل ما ورد في البخاري في كتاب الفتن ٧٠٥٤ ـ ٧٥٥٥ «من كره من أميره شيئاً فليصبر فانه من خرج من السلطان شبراً فمات مات ميتة جاهلية» وقال أيضاً عن ابن عباس: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر عليه، فانه من فارق الجماعة شبراً فمات إلّا مات ميتة جاهلية» ومثل هذه الروايات هي التي دفعت بفقهاء السنة إلى تأييد الحكام ودفعت الحكومات إلى تأييد الفقه السني، فمن ذلك ما يقرره أحمد بن حنبل «من غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أميرالمؤمنين لا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه، برّاً كان أو فاجراً، فهو أميرالمؤمنين» (ابو يعلي محمد بن الحسن الفراء: الاحكام السلطانية. دار الكتب العلمية. ص٢٠ نقلاً عن كتاب السلطة في الإسلام، ص٨٦).

ذلك وعاظ السلاطين إلى درجة أنّ ابن عربي يقول: «إنّ الحسين قتل بسيف جدّه».

من الطبيعي أن يتحرك الإسلام لغرض تكوين حضارة انسانية باتجاه تكوين دولة تلملم تلكم القبائل العربية المتناحرة وتصهرها في أُمة واحدة ذات عقيدة سماوية عالمية تربط بين أفرادها، ولكن هناك خطر مميت في هذه الاطروحة أيضاً، وهو أن يتحول الدين إلى حكومة، وتتحول الحركة الجياشة إلى نظام، والثورة إلى سكون، والثوريون إلى محافظين، والشريعة السماوية إلى شريعة الخليفة، وهذا ما يفرضه عقل أصحاب القرار وأهل الحل والعقد كما رأينا في الثورة الإسلامية في ايران بعد تحولها إلى نظام، فالمرحلة تفرض ممارسات جديدة تستوحي مقوماتها من العقل السياسي والمصلحي الذي قد يهدد الدين بانقراض معالمه وتفريغه من محتواه الديني والإلهي، فكان لابدّ إلى جانب ذلك العقل السياسي من قلب نابض ووجدان حيّ يتولى في وعي الأُمة تصحيح المسيرة في خط الاستقامة والرسالة، فكان الإمام علي وجدان الأُمة وضميرها الناطق الذي جسّد هذا الدور الهام في كافة مراحل حياته الشريفة وبقي الخط الذي رسمه للأُمة فاعلاً ومتحركاً منذ ذلك الزمان وإلى يومنا هذا، ويكفي أن نقرأ أحداث التاريخ الإسلامي لتتجلى لنا هذه الحقيقة بأوضح صورة، فما فائدة التوسع افقياً في مساحات شاسعة من الكرة الأرضية والتهام عشرات البلدان والمناطق القريبة والبعيدة إذا لم يقترن بامتداد عمودي للدين في وجدان الأفراد والجماعات المسلمة؟!

وما فائدة الدين الذي يعمل على تقويض امبراطورية جائرة ويصنع بدلها امبراطورية جائرة أُخرى يحكمها بنو امية وبنو العباس؟!

وما الفرق بين كسرى وعبدالملك بن مروان، أو بين هرقل ملك الروم وهارون الرشيد؟

وإذا أردنا دعم وجهة النظر هذه بالأرقام التاريخية فيكفينا التعرف على أتباع كل من الطرفين، حيث يقف الإمام علي عليه السلام في التاريخ ويقف معه أبو ذر شهيد الربذة وعمار الذي تقتله الفئة الباغية، وسلمان المحمدي وحجر بن عدي، وميثم التمار، ومالك الاشتر وأمثالهم من أرباب الإيمان الراسخ والوجدان الحي، ويقف إلى الجانب الآخر خالد بن الوليد صاحب واقعة أُحد وقاتل مالك بن نويرة، وكذلك زياد بن أبيه الذي اشترك في ايجاده عدّة فحول وأخيراً نسبه معاوية إلى أبي سفيان لجذبه إلى فئته، والمغيرة بن شعبة الذي شهد عليه الشهود بالزنا أيام الخليفة الثاني، وأبو هريرة شيخ المضيرة، وعمرو بن سعد، والشمر بن ذي الجوشن، والحجاج بن يوسف الثقفي وأمثالهم ويقف على رأس هذه القافلة يزيد بن معاوية قاتل الحسين وهاتك أعراض المسلمين في المدينة وهادم الكعبة!!

ثانياً: أمّا على مستوى الفكر والتنظير لدى الشيعة والذي نرى أنّ مؤلف الكتاب المذكور يحمّل الإمام الصادق عليه السلام مسؤوليته عنه وعن التأسيس لهذه الفرقة، فيحق لنا أن نتساءل عن السبب الذي دعا المؤلف إلى اتخاذ نظرة سلبية عن الفكر الشيعي وعن الإمام الذي أراد أن يؤسس لوعي عقائدي وفكر ديني يحمي عقيدة المسلم من

الانحراف والجمود ويمنحه القدرة على مواجهة التحديات الفكرية المتلاحقة والتحولات المتسارعة في منظومة العقائد والاصول، هل بإمكان الإمام أن يقف مكتوف الأيدي وهو يرى أنّ التيار السائد في ذلك الوقت ـ ولا زال سائداً في أجواء أهل السنة ـ هو تيار الجبر والقول بالقدر الذي روّج له بنو امية لاسباغ المشروعية والقداسة على حكومتهم الجائرة؟

هل يفضل السكوت وهو يرى أن التيار الإسلامي في الكلام والفقه ينحو نحو الجمود على النصوص واهمال دور العقل والمتغيرات الكثيرة التي زخر بها المجتمع الإسلامي في حضارته الصاعدة كما هو الحال في المذهب الحنبلي والمالكي وبالتالي يكون مصير الفكر الإسلامي هو الوقوع في أسر التاريخ والوقوف عند عتبة النصوص واخضاع الواقع للنص الجامد بدلاً من اخضاع النص للواقع المتحرك؟

هل يصح له أن يترك الأُمة لتستقي دينها وعقائدها من جهاز الخلافة كما نجد هذا المعنى واضحاً في معالم المذهب السني حيث أقر فعل الخلفاء إلى جانب القرآن والسنة الشريفة واضفى على سلوكياتهم وأقوالهم طابعاً مطلقاً يتعالى على النقد والتخطئة، بل يلبس لباس المشروعية حتى وإن تقاطع مع البداهات الإسلامية القرآنية، وعلى سبيل المثال ما نقرأه في كتب أهل السنة من تسويغ أشكال مختلفة ومتناقضة من أشكال الحكومة والخلافة، ونفس المؤلف المذكور يورد هذه النظرة المتناقضة لمثل هذه القضية المهمة لدى علماء أهل السنة، يقول ما هذا نصّه:

«لقد ظلّ باب النظرية السنية في الخلافة مفتوحاً على الدوام حتى منتصف القرن الرابع على الأقل، وقد أبدت النظرية في هذا الصدد قدراً مذهلاً من المرونة، استطاعت من خلاله أن تستوعب داخل اطارها دولة الراشدين الشورية، ودولة الأمويين الوراثية الاستبدادية، ودولة العباسيين الأُولى بطابعها الدموي ودولة العباسيين الثانية بحكوماتها السلطانية التي فرغت «الخلافة» من مضمونها الحقيقي، وفي سبيل ذلك فقد استطاعت ـ وهي تتلوى مع التاريخ ـ أن تقر مبدأ الاختيار الطوعي من الأُمة للحاكم، ثم تقبل من أبي بكر مبدأ «الاستخلاف الفردي» ومن عمر «الاستخلاف الجماعي» وتقبل من تجربة عثمان مبدأ «تأييد الولاية» ثم تقبل من الأمويين مبدأ توريث السلطة أو «الأُسرة المالكة» وتقر من خلال الواقع العباسي مبدأ «ولاية المتغلب» من السلاطين والوزراء، حتى إذا ما صارت الخلافة في نهاية الأمر ضرباً من السلطة الدينية ذات طابع رمزي فاتيكاني، فان النظرية فيما يبدو لم تبد اعتراضاً.

اذن فقد تأخر التنظير للخلافة لأنّ الواقع السياسي هو الذي كان يكتب النظرية، وكان الواقع السياسي يكتب النظرية لأنّ النص كان غائباً»[1].

ونحن لا نرى بأساً من كون الواقع السياسي هو الذي يكتب النظرية ممّا يمنح النظرية دينامية قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع المتحرك كما نعيشه الآن في التجربة الإسلامية في ايران من

---

١ - المصدر السابق، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

اقرار فصل السلطات الثلاث وادخال مجمع تشخيص المصلحة والدولة القومية وحقوق المواطنة وبعض مباديء الديمقراطية وغيرها من الصيغ والمناهج التي تنسجم مع متطلبات الواقع السياسي والاجتماعي لهذا العصر، أمّا أن تلبس هذه الاطروحات والمناهج مسوح القداسة وتوضع في اطار الدين والمباديء الإسلامية السماوية ويقال إن رأي الإسلام في نظرية الحكم هي هذه، فهذا ممّا يهدد الدين بالانقراض والانقلاب على المباديء، فكيف يتسنى لفكر بشري وحالة تاريخية يمر بها المجتمع الإسلامي بكل ما يحفل به من تيارات وتناقضات وأفكار، أن يرتقي إلى مستوى الشرع المقدس الذي لا يدنو منه الريب؟ وكيف يمكن الجمع بين القول بمشروعية الشورى والانتخاب، ومشروعية السلطنة والاستبداد؟

إنّ المذهب الشيعي الذي أسسه الإمام علي «والأصح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله» ونظّر له وقعّد قواعده الإمام الصادق عليه السلام رفع لواء «العدل الإلهي» حتى جعله أصلاً من أُصول الدين، في مقابل من يقول بأنّ الله تعالى يجوز في حقّه الظلم بأن يعاقب المطيعين ويدخلهم النار ويثيب العاصين والمجرمين ويدخلهم الجنّة، وأنّه قد يكلف العباد بما لا طاقة لهم به، وأنّ الحسن ما حسّنه الشرع وأمر به، والقبيح ما نهى عنه الشرع ولا يوجد ما هو حسن وقبيح من الأفعال والصفات، ومعلوم أنّ هذه النظرية التي تمنح الأحكام الشرعية سلطة فوق سلطة العقل وتمنعه من أية مراجعة تأملية في فهم النص على ضوء متطلبات الواقع وتجعل النصوص تمارس لوناً من ألوان الوصاية

على القيم، هي النظرة التي جمدت العقل المسلم عن الحركة ومواكبة الحدث، وهي السبب ـ كما تقول الدراسات الغربية ـ في نظرية الجبر وتجميد المسلم في نطاق الاذعان والرضا بالأمر الواقع وعدم السعي إلى تغييره، في مقابل النظرة الشيعية إلى العدل الإلهي التي تقف وراء ما نشهده في تاريخ التشيع من حركة دائبة لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي.

وأحد افرازات هذه النظرة الفلسفية هو أن المذهب السني أضحى مذهب السلاطين وحكام الجور والذي تدين به الأكثرية الخانعة التي لا همّ لها إلّا بالابتعاد عن المواجهة وتحمل المسؤولية والعيش في الدنيا بعيداً عن الخطر، وأضحى علماء السنة الذين يعيّنهم السلطان في مواقعهم القضائية والفتوائية لا يتحركون إلّا باتجاه تعزيز قدرة هؤلاء السلاطين والحكام وتكريس حالة الخنوع والطاعة لهم بأدوات الدين.

أمّا بالنسبة لتعظيم دور العقل لدى الشيعة وترشيد مسار الخط العقلي لدى هذه الطائفة فيكفيهم أن تاريخ الفكر الإسلامي يصنف الشيعة والمعتزلة في جهة أصحاب العقل في مقابل الاشاعرة وأهل الحديث من أصحاب النص، وصحيح أنّ المعتزلة سبقوا الشيعة في استنطاق العقل في فضاء المعتقدات الدينية والرجوع إليه في مواطن الشك دون الجمود عند عتبة النص، إلّا أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ المعتزلة يمثلون المرجعية الفكرية للشيعة، بل بسبب أنّ الشيعة كانوا يرجعون إلى الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام في ذلك الزمان في كل صغيرة وكبيرة من أُمور الدين، وهؤلاء الأئمة هم الذين دعوا المسلمين إلى

اعتماد العقل كمرجع أساس في الإجابة على علامات الاستفهام المتلاحقة في حركة الفكر الإسلامي، وقد عقد الكليني باباً خاصاً في أول كتابه «اصول الكافي» تضمن العشرات من الروايات التي تؤكد هذا المعنى، ومن ذلك قول الإمام الباقر عليه السلام.

«لما خلق الله العقل استنطقه ثم قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له: أدبر فادبر، ثم قال وعزّتي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أحبّ إليَّ منك ولا أكملتك إلّا فيمن أُحبّ، أمّا إنّي إيّاك ءأمر وإيّاك أنهى وإيّاك أُعاقب وإيّاك أُثيب»[1].

وعن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال:

«من كان عاقلاً كان له دين، ومن كان له دين دخل الجنّة»[2].

وغيرها من الأحاديث الشريفة في هذا الباب.

وصحيح أنّ العقائد الشيعية حملت الكثير من أشكال الغنوصية والغلو ولا سيما في القرون المتأخرة على يد الصفويين والأخباريين مما شوّه إلى حدّ كبير موقف الشيعة المنفتح على العقل والقيم الإسلامية الحقة ومن ذلك مسألة تحريف القرآن وعلم الغيب للأئمة والولاية التكوينية وأمثال ذلك، إلّا أنّ ذلك لا ينبغي أن يكون مبرراً لاتخاذ موقف سلبي من هذه الطائفة بشكل عام ومن المؤسس لها بعدما رأينا أنّ التاريخ الفكري لهذا التيار مفعم بالحركة وزاخر بالمقولات والنظريات التي تنطلق من موقع العمق الفكري والعقلي والاستقامة العملية في خط العدل والإيمان والانفتاح على الحق.

وبعد أن انتهى وجود المعتزلة في تاريخ الفكر الإسلامي وساد

١ – الكليني ـ اصول الكافي ـ ج١، كتاب العقل والجهل ح١ ـ ص٨.
٢ – المصدر السابق، ح٦.

التيار الأشعري ومقولات أهل الحديث في أيّام المتوكل العباسي، ألا ينبغي أن نعيش الشكر والامتنان للإمام الصادق عليه السلام الذي أبقى جذوة العقل قائمة في التيار الشيعي وبنى المنظومة العقائدية على أُسس متينة من الاستدلال العقلي بعيداً عن كل أشكال الجبر والقدرية والإيمان الحرفي بالنصوص التي كان الطرف الآخر يسعى لتعميمها وجعلها من ضروريات الدين؟!

ألم يستق من منهل العلم هذا، الكثير من علماء المذاهب الإسلامية وأهل الفقه والتفسير إلى درجة أنّ أبا حنيفة الذي تتلمذ على يد الإمام الصادق عليه السلام لمدة سنتين كان يقول: **«لولا السنتان لهلك النعمان»**.، وقد اعترف بفضله وغزارة علمه جميع المؤرخين واتفقت جميع المذاهب على احترامه وتبجيله، ومن ذلك يقول الشهرستاني في «الملل والنحل» عن الإمام الصادق عليه السلام:

«وهو ذو علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا وورع تام عن الشهوات، وقد أقام في المدينة مدّة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم، ثم دخل العراق وأقام بها مدّة ما تعرّض للإمامة قط (أي للسلطة والحكومة)، ولا نازع أحداً في الخلافة قط... ثم يقول: من غرف من بحر المعرفة لم يطمع في شط، ومن تعالى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من خط»[1].

ويقول مالك بن أنس: **«ما رأت عين ولا سمعت أُذن ولا خطر على قلب بشر أفضل من جعفر بن محمد»**[2].

١ – الشهرستاني ـ الملل والنحل، ج١ ـ ص١٤٧ من منشورات الشريف الرضي.
٢ – بحار الانوار: ج٤٧، ص٢٨.

ثالثاً: إنّ صاحب الكتاب المذكور يدعي أنّ فكرة تأسيس اللياقة والأهليّة للخلافة على أساس فكرة «القربى» الّتي تمسك بها الإمام علي عليه السلام في بعض كلماته ومحاوراته[١]، هي فكرة مناقضة لصريح القرآن حيث يقول: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[٢]، كما قرأنا في كلامه السابق، والظاهر أنّ هذا الاستاذ لم تبق في ذاكرته القرآنية سوى هذه الآية الشريفة والتي لا دلالة لها على المطلوب أساساً، ونسي قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾[٣].

﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[٤].

﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٥]

وغير ذلك من الآيات الصريحة في اضفاء المشروعية على وراثة مقام الخلافة والزعامة الدنيوية والدينية.

فالاولى من هذه الآيات صريحة في وراثة سليمان عليه السلام منصب

١ – إشارة إلى ما أورده المؤلف المذكور من كتاب الإمام علي عليه السلام لمعاوية حيث كتب إليه يقول: «وكتاب الله يجمع ما شذّ عنا، وهو قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الانفال، ٧٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران، ٦٨)، فنحن تارة أولى بالقرابة وتارة أولى بالطاعة» ص٢٠٣ من الكتاب الذكور.

٢ – الاحزاب: ٤٠.

٣ – النمل: ١٦.

٤ – مريم، ٥ و ٦.

٥ – البقرة، ١٢٤.

السلطنة والزعامة الدنيوية من أبيه داود عليه السلام، لأنّه لا معنى لوراثة النبوة كما يقول الاستاذ ياسين، ولم يدع الإمام علي عليه السلام وراثة مقام النبوة من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الذي هو خاتم النبيين، فاذا كان مراد الإمام هو وراثة المنصب الدنيوي فهو ليس بغريب عن أجواء القرآن الكريم كما رأينا في هذه الآية.

وإن كان مراده عليه السلام المقام الديني للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله أي مقام الإمامة على الدين، فكذلك تشهد له الآيات الكريمة أيضاً من قبيل الآية الثانية والثالثة ممّا ذكر آنفاً، فلا معنى لأن يطلب نبي من الأنبياء العظام من الله تعالى أن يرزقه الولد لمجرد أن يرثه بعض الأموال التافهة ويمنع الموالي من الحصول عليها، وسيرة الانبياء وزهدهم في الدنيا يوحي بقلة ما يتركه النبي من المال بعد وفاته، ثم لا معنى لأن يقول «ويرث من آل يعقوب» إذا كان المراد به المال بالخصوص، فتحتم أن يكون المراد هو اللياقة والعلم والمقامات المعنوية كما يؤكد على ذلك المفسّرون من أهل السنة انتصاراً منهم لما ذكره أبوبكر من الحديث النبوي في مقام احتجاجه لمنع الزهراء عليها السلام من الارث حيث قال بأنّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقه»، فاذا كان الانبياء لا يورثون درهماً ولا ديناراً، ومن جهة أُخرى فان مقام النبوة لا يورّث، فحينئذٍ ينحصر ميراث الانبياء بالعلم والمعرفة واللياقة والأهلية للإمامة على الدين وهو ما قصده الإمام علي عليه السلام في استشهاده بالآية الشريفة: ﴿وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ﴾[1]. والذي ادعى صاحبنا بأنّه لم يفهم وجه استشهاد الإمام بالقرآن الكريم لصالح نظرية توريث الإمامة.

رابعاً: إنّ كلام الاستاذ المتقدم يوحي بأنّ الدافع له بالقاء اللائمة والمسؤولية على الإمام علي والإمام الصادق عليهما السلام في تشييد صرح التشيع هو ماشهده التاريخ الإسلامي من دماء وحروب وتوتر اثقلت كاهل الأُمة الإسلامية واستنزفت طاقاتها وأتلفت إمكاناتها، وهو ما نشاركه نحن فيه كذلك في ابداء التأسف والشعور بالمرارة لما حفل به تاريخنا المجيد من اضطهاد وكبت ومصادرة حريات وسحق كرامات باسم الدين والإسلام والقرآن، إلّا إننا نأخذ على الاستاذ ياسين أن احساسه الإنساني وشعوره الوجداني هذا قد جاء على طريقة عمرو بن العاص الذي القى باللائمة في مقتل عمار بن ياسر على الإمام علي عليه السلام مدعياً أنّه هو الذي قذف به في الحرب ضد معاوية، والظاهر أنّ هذا النمط من توجيه الاحداث لا زال ساري المفعول حيث يدان المظلوم الذي يطالب بحقه وظلامته ويترك الظالم لحاله.

والطريف في الأمر أنّه لا الإمام علي عليه السلام ولا الإمام الصادق عليه السلام كانا يحبذان الثورة على قوى الجور والظلم بل إنّ سيرة هذين الإمامين حافلة بالشواهد التاريخية لتكريس الصبر والوعي السياسي والديني لمنع أي تحرك ثوري ضد جهاز الخلافة، وأكبر شاهد على ذلك ما ذكره جميع المؤرخين من موقف الإمام علي

١ – الانفال: ٧٥.

السلبي من الثورة على عثمان وموقف الإمام الصادق عليه السلام السلبي أيضاً من ثورة عمه زيد بن علي، والصحيح أنّ المحرّك الأساس لكافة أشكال الثورة على الظلم والاستشهاد في سبيل المبدأ والدين والذي أغفله صاحبنا في كتابه هذا، هو الإمام الحسين عليه السلام الذي قدم في نهضته الدامية ضد حكومة بني امية أروع نموذج أفرزته البشرية في الإباء والتصدي لقوى الجور والانحراف ونصرة المظلومين والمحرومين، وبقي هذا النموذج الحي في العطاء والايثار والتضحية اسوة وقدوة على مدى الأجيال والقرون وإلى يومنا هذا حيث نجد بصماته واضحة في العمليات الاستشهادية لمقاتلي حزب الله اللبناني الشيعي ضد جنود الاحتلال الاسرائيلي، والذي استطاعوا بواسطته من طرد المحتلين وتحرير بلادهم من لوث وجود العدو ومنحوا الأُمة الإسلامية وسام الفخر والشرف والنصر بعدما عجزت عشرون دولة عربية من تحقيقه وطفقوا يطالبون المعتدي بالصلح والسلام من وراء الكواليس، وما نشهده هذه الأيام من انتفاضة الشعب الفلسطيني واستخدامه هذا السلاح العجيب ضد القوى الاستكبارية يدخل في هذا الاطار ويمثل انجازاً ثورياً لما تعلمه الفلسطينيون من اخوانهم الشيعة في الجنوب اللبناني، وبعد هذا هل يصح القاء اللوم في الحركات الدامية والعمليات الاستشهادية على الإمام موسى الصدر أو الشيخ القسام لأنّهم قادة هذه الحركات الإسلامية واعفاء العدو المحتل من المؤاخذة والتنديد؟!

ألا ينبغي لنا أن نفتخر بهذه الثلّة من المؤمنين الذين استطاعوا بدمائهم الزاكية وإيمانهم العجيب أن يذيقوا أعتى قوى الاستكبار

الذلّة والهوان ومرارة الهزيمة؟!

ألا ينبغي للمسلمين أن يفخروا على جميع العالم بأن في تاريخهم الإسلامي رجالاً تحركوا ضد قوى الظلم والجور المهيمنة على عقول وقلوب الناس بالمستوى الذي يشلّ فيهم إرادة المواجهة، فكسروا حاجز الصمت وضحوا بدمائهم وأرواحهم في سبيل اعلاء كلمة الله وإحقاق الحق والعدالة وازهاق الباطل والضلالة، وساهموا في خلق الوعي الثوري والإنساني في صفوف الأُمة ورفدوها بزخم إيماني انتزعها من واقعها الميت؟!

لو كان الاستاذ ياسين يتفاعل مع احداث التاريخ الإسلامي الذي خضبته الدماء من موقع المعاناة والألم والهم الذي يعتمل في قلب كل إنسان يعتز بانسانيته وأُمته، لكان الأجدر أن يوّجه اصابع الاتهام والإدانة لقوى الشر والانحراف من أمثال معاوية ويزيد ومروان بن الحكم والحجاج وابن زياد ومن ناصرهم وأيدهم من وعاظ السلاطين وفقهاء البلاط الذين اتفقوا على اجهاض كل تحرك إصلاحي واسكات كل صوت يطالب بالعدالة والكرامة، وخنق كل نفس يعيش حياة القرآن ويتنفس روح الإسلام؟

ولهذا السبب كان الشيعة هم الضحية وكبش الفداء على طول التاريخ، وكفاهم فخراً أن يمثلوا وجدان الأُمة وقلبها النابض وفكرها المتحرر....

* * *

موقف الزهراء عليها السلام من الخلافة[1]

١ - القيت هذه المحاضرة في المؤسسة الاسلامية للترجمة يوم ٣ جمادي الثاني ١٤٢٣ هـ المصادف لذكرى شهادة الزهراء عليها السلام، وقد رأينا الحاقها بهذا الكتاب استتماماً للفائدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا محمد وآله الطاهرين

قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1].

حديثنا هذه الليلة المصادفة لشهادة الزهراء عليها السلام يدور حول دور الزهراء في تثبيت دعائم الرسالة وحفظ الدين الاسلامي من خطر الانحراف والتحريف والتشويه، وبالتالي نقيم العلاقة الدينية مع الزهراء واهل البيت عليهم السلام على اساس من الحبّ الواعي والحقيقي لا التقليدي الذي يقوم على التلقين والايحاء والارتباط المفروض من الخارج، ولذلك كان لابد من تقديم مقدمة حول الحبّ والمودة المطلوبة من المسلمين بالنسبة لأهل البيت وهم «القربى» الذين يطلب الله تعالى من المؤمنين مودتهم كأجر للرسالة كما قرأنا في الآية الشريفة.

لا نطيل الكلام في جزئيات وتفاصيل مفردات الآية ومعنى المودة والقربى وسبب النزول وما إلى ذلك من تفريعات قد لا تكون

---

١ - سورة الشورى، الآية ٢٣.

ذات فائدة مهمة ترتبط بأصل الموضوع، سوى أنه يمكن أن يستشكل من الناحية الفلسفية بأن الحب ليس شيئاً اختيارياً. فكيف وقع متعلقاً للأمر الشرعي والوجوب الشرعي؟ فمن يكره الامام علي عليه السلام لإنه قتل أباه وأخاه في بدر وأُحد أو الجمل وصفين، فلا يعقل أن نطلب منه مودة الامام القلبية، كما لا يمكن أن نطلب من الام بغض ولدها وزوجها، نعم يمكن أن نطلب منه الطاعة للامام لأنها من الامور الاختيارية، والتكاليف الشرعية تتعلق بالامور الاختيارية فقط كما هو واضح.

وفي الجواب يمكن القول بأن المطلوب من المسلم في مثل هذه الموارد تهيئة المقدمات التكوينية لتحقيق الحب والبغض في القلب من قبيل المواظبة على العبادات وتزكية النفس من الامراض والشوائب الدنيوية ليرتفع الإنسان في مسيرته المعنوية إلى مستوى أن يحب من يحبه الله ويبغض اعداءه، ومعلوم أن مثل هذه الامور اختيارية وتقع في دائرة اختيار الإنسان وحريته، بل إن الغاية من العبادات وترك المحرمات هي أن يصل الإنسان في مرتبة ميوله القلبية إلى هذا المستوى من الحب لله ولأوليائه وللانسانية والفضائل الاخلاقية.

بعد ذلك نأتي إلى فقرة مهمة من البحث في المودة، وهي كيف نحقق هذه المودة القلبية لأهل البيت عليهم السلام في اعماق وجودنا وقلوبنا؟ وهل يكفي الادعاء بأننا نحب أهل البيت في امتثال الامر الالهي بحبهم ومودتهم، أو نعتقد بذلك بعقولنا ونلقّن انفسنا بأننا من الشيعة ومن محبي أهل البيت عليهم السلام وبالتالي فاننا من الفائزين بشفاعتهم حتماً

يوم القيامة؟

ثم إن للحب مراتب طولية، فما هي هذه المراتب؟ وما هي المرتبة المطلوبة منا من المحبة والمودة تجاه أهل البيت عليهم السلام؟

بالامكان تصوير ثلاث مراتب أو ثلاثة انحاء من المودة لأهل البيت عليهم السلام:

المرتبة الأولى: وهي السائدة لدى شيعة أهل البيت عليهم السلام وخاصة طبقة العوام من الناس حيث تعتمد هذه المودة في الاساس على مايذكر لأهل البيت في المجالس والمنابر من الفضائل والمصائب والمحن.

المرتبة الثانية: أن نتصور ما لهم من الفضل علينا ونحبهم لعطائهم إلى البشرية، فان الإنسان عبيد الاحسان كما يقول المثل، فلو أن الطبيب قد عالج مرضك وانقذك من الموت أو الشلل، فانت تشعر نحوه بحب كبير وعاطفة شديدة وهكذا لو قام شخص ثري باعطائك مبلغاً كبيراً من المال وانت في أمسّ الحاجة إلى المال، والخلاصة فان هذا النوع من المحبة اشد من المحبة في المرتبة الاولى، واقوى اثراً في نفس الإنسان.

المرتبة الثالثة: أن نتخلق بأخلاقهم ونرتفع في مستوى الكمال الإنساني لنكون مثلهم ومن جنسهم وسنخهم، وهذا يورث الحب الخالص الذي لا يشوبه العطاء، فالإنسان يأنس بمثله، وحتى الحيوان لا يأنس الاّ بأفراد من جنسه وكما يقول المثل: إن الطيور على اشكالها تقع، وهكذا حال الإنسان، ولهذا كان السجن الانفرادي أشدّ انواع السجن للإنسان، بل حتى لو كان الإنسان في غابة جميلة

مليئة بأنواع الاطعمة والاشربة وأحلى المناظر والطيور، فسوف لا يجد لذة إلّا اذا عاش مع إنسان مثله، فنحن اذا اردنا تحقيق الحب والانجذاب العاطفي مع أهل البيت في هذه المرتبة، علينا أن نتخلق باخلاقهم ونتصف بصفاتهم ولو بدرجة قليلة كيما نحقق سنخية معهم، ونشعر حينها بحبهم والشوق اليهم. وسوف نقتصر في بحثنا هذه الليلة على المرتبة الاولى والثانية فقط، لأن الثالثة عملية اكثر منها نظرية.

أما المرتبة الاولى: ففي الحقيقة يمكن اعتبار هذه المودّة نوعاً من التعاطف مع أهل البيت والمواساة لهم على ما تجرعوه من ظلم وجور، ويكون البكاء على مصائبهم كأصل وأساس في هذه المرتبة من المودّة، ولذلك يؤكد اصحاب المنبر على المصائب لإبكاء الناس، وكلما كان الخطيب أقدر على ابكاء الناس كان أفضل، فالبكاء والابكاء يعتبر دليلاً قوياً على فضيلة الخطيب وتشيع المخاطب، ولذلك يقتصر الخطيب على إبراز مظلومية أهل البيت ويذكر الروايات التاريخية حتى الضعيفة منها والتي تصب في هذا الغرض دون التعرض إلى ما هو أهم وأنفع فيما يتعلق بشخصية الامام ودوره الفاعل في حفظ الاسلام والمذهب، فمثلاً بالنسبة إلى الزهراء عليها السلام تجدون كلام خطباء المنبر بصورة عامة يصب في هذا الاتجاه، وأقول: الخطباء بصورة عامة، لأن منهم من يتحرك في بيانه من موقف رسالي هادف ويؤدي المطلب حقه من خلال الاستفادة من المنبر في تبيين العقيدة بصورة صحيحة ودفع شبهات المخالفين بالتي هي أحسن وبالمنطق القويم، إلّا أن هؤلاء قلّة، والسائد هو ما ذكرنا. فتراهم حين يتحدثون عن الزهراء يؤكدون على مواضيع

معينة من قبيل أن اسمها فاطمة ويعني أن الخلق فطموا عن معرفتها، أو أن شيعتها فطموا من النار، والزهراء يعني انها تزهر لأهل السماء كما تزهر النجوم لأهل الارض، أو أن ليلة القدر تعنى الزهراء، وأن النبي قبل أن يجامع خديجة انقطع عنها لمدة اربعين يوماً مشتغلاً بالعبادة حتى جاءه جبرئيل بتفاحة من الجنة فأكلها وذهب إلى خديجة فحملت بفاطمة، فكانت خديجة تسمع الجنين وهو يحدثها في بطنها، وما إلى ذلك، ثم ينتقل الخطيب إلى آخر أيام حياتها ليذكر ما جرى عليها من مصائب من قبيل الهجوم على الدار، وحرق الباب، وكسر الضلع، واسقاط الجنين، والضرب بالسياط وأمثال ذلك وينتهي الامر...

وكما ترون فان مثل هذه الأُمور وان كانت مفيدة على مستوى احياء ذكر اهل البيت عليهم السلام والتعاطف معهم ولتحقيق الحدّ الادنى من المودة، وهو المواساة لهم على مصائبهم والتحرق على ما اصابهم من الظلم والبلاء، الاّ أن ذلك لا يكفي في ايجاد الحب بمعناه الحقيقي، ولا في الكشف عن الزوايا الخفية من شخصيتهم ليكونوا اسوة وقدوة لنا في سلوكنا وافعالنا، بل كلما رفعنا الزهراء أو النبي او الامام إلى مستويات غير طبيعية وغير بشرية كانوا أبعد من اعتبارهم اسوة وقدوة، فنحرم انفسنا من الاقتداء بهم كما حرم المسيحيون انفسهم من الاقتداء بالمسيح بعد أن ادعوا أنه ابن الله وثالث ثلاثة، فالنبي يكون قدوة إذا كان من البشر وبلغ هذا المبلغ من الكمال، ولذلك كان جميع الانبياء يقولون لأقوامهم: «ما نحن الا بشر مثلكم» ولكي تكون الزهراء قدوة للنساء لا حاجة إلى القول بأنها مخلوقة من

تفاحة الجنة، أو أنها كانت تأكل من طعام الجنّة الذي يجلبه لها الملائكة بين الحين والآخر، أو أنّها طاهرة من الحيض والنفاس، فالبنت المثقفة في هذا العصر لا تعرف عن الزهراء سوى هذه الكرامات غير الطبيعية، ولذلك نجدها تتحرك في سلوكها وتصرفاتها بعيداً عن الدين والاخلاق والعفة.

وحتى البكاء على مصائبهم لا يعني بالضرورة المحبة لهم، لأن البكاء النابع من الحب هو ما يقع كنتيجة، أي معلول للتحرق القلبي، لا أن يكون علّة للدخول إلى الجنة مثلاً، والحال أن اغلب ما نجده من مظاهر البكاء في المجالس هو من النوع الثاني، اي ما يقصد به الباكي او المتباكي الثواب والقربة، فالدافع لهذا النوع من البكاء قد لا يكون الحب والمودة، بل للحصول على الثواب والشفاعة يوم القيامة لكثرة ما يورده الخطباء من الروايات التي تشير إلى هذا المعنى وأن من ابكى أو بكى او تباكى على الحسين فله الجنة.

ولكن على المؤمن أن يرتفع من هذه المحبة الشكلية إلى مرتبة أعلى، فيشعر بحبهم يسكن في قلبه، وهذا يعتمد على معرفتهم ومعرفة ماذا قدموه لنا وللبشرية، وكما قلنا أن الإنسان يحب من أحسن اليه بطبيعته، ولو علمنا مقدار ما قدم اهل البيت وخاصة الزهراء عليها السلام للبشرية لما تملكنا أنفسنا من محبتهم ومودتهم، ولكن يجب قبل ذلك أن نعرف ما هو المطلوب من اهل البيت عليهم السلام؟ هل المطلوب منهم اختراع كهرباء أو تلفزيون، أو ابداع نظريات علمية وفلسفية، او تشكيل دولة واقامة حضارة بشرية، أو ماذا؟

إن جميع الأُمور المذكورة لا يمكنها تغيير واقع الإنسان ومحتواه

الداخلي إلّا الدين والاتصال بالله تعالى، فرغم أن الاختراعات والكشوفات العلمية تعتبر خدمة كبيرة للبشرية، إلّا أن الإنسان اذا لم يغيّر من محتواه الداخلي، أي الإنسان الفارغ من الدين يمكنه أن يستفيد من هذه العلوم والاختراعات بما يضر نفسه والآخرين، وهذا هو الفرق بين الإنسان المتدين وغير المتدين، وكما ورد في الرواية عن الامام الصادق عليه السلام انه لو لا أن مَنَّ الله على الناس بنا لكانوا كالانعام، وهذه هي الحقيقة، فالإنسان الذي لا دين له ولا يعتقد بالله والاخرة، فحاله حال الحيوان الذي يأكل وينام ويلعب، وكما يقول امير المؤمنين كالدابة المربوطة همها علفها، اذن فالمطلوب من الانبياء والائمة هو الدين وهداية الناس إلى الله ومساعدة الإنسان في مسيرته التكاملية والمعنوية، وبما أن الدين الاسلامي آخر الأديان والنبي محمد صلى الله عليه وآله خاتم الانبياء، فمهمة اهل البيت تنحصر في حفظ هذا الدين من الانقراض والتحريف والاستغلال، وهذا هو ما قام به اهل البيت عليهم السلام بأحسن وجه وعلى رأسهم الزهراء عليها السلام، وهذا يحتاج إلى بيان وتفصيل اكثر، ولكن قبل الدخول في التفاصيل لابد من ذكر مقدمة في الفرق بين مقام الخلافة ومقام الامامة.

المقصود من الخلافة هو القيادة الدنيوية للمجتمع الاسلامي، ولكن الإمامة هي القيادة الدينية للمسلمين، والامام علي والائمة من اهل البيت لهم مقام الامامة الدينية في الاصل، والقيادة الدنيوية اي الخلافة تابعة لها، أي بما أن الامام هو افضل الناس على الاطلاق بعد رسول الله في علمه وعدالته وفضله وتقواه، فهو أفضل الناس لتولي مقام الرئاسة الدنيوية، فالاصل هو الامامة الدينية، وهي ثابتة تكويناً

للامام المعصوم ولا يمكن غصبها كما لا يمكن غصب النبوة من النبي.

أمّا غصب الخلافة فهو في الحقيقة غصب مقام الإفتاء والتولية على الدين من الإمام علي عليه السلام لا مقام الزعامة الدنيوية، والإمام نفسه لم يكن يرى للرئاسة الدنيوية مقاماً ومنزلة في نفسه، بل رفضها عندما عرضت عليه بعد مقتل عثمان وقال: «أنا لكم وزير خير من أميراً»[1] إلّا أنّهم أصروا عليه بقبول الخلافة، فقبلها مكرها، ولو كانت من الله تعالى لما وسعه الرفض كما هو حاله في مقامه الاول، أي الامامة الدينية، فليس له أن يرفضها كما ليس للنبي أن يستقيل من منصب النبوة أو يرفض قبوله، بل يرى ذلك فخراً له ويعتبر ذلك من فضل الله وتوفيقه، ولكن بالنسبة لمقام الخلافة اي الرئاسة الدنيوية، فيختلف الحال حتى أن الامام علياً كان يفضل عليها نعله في حديثه لابن عباس.

بعد هذه المقدمة لنرى ماذا صنعت الزهراء بعد وفاة ابيها رسول الله صلى الله عليه وآله وما هو موقفها من الخلافة والسقيفة؟ واذا كان مقام الخلافة غير مهم إلى هذه الدرجة، فلماذا تصدت الزهراء للاول والثاني بتلك الصورة، والتي انتهت باستشهادها وهضم حقها؟

الحقيقة أن المسألة لم تكن غصب الخلافة فقط، ولا غصب فدك، فهذه المسائل من الامور الدنيوية التي لا تستحق من الزهراء ولا من اهل البيت كل تلك الاهمية، بل المسألة هي التحدث باسم الله وباسم

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٩١.

رسول الله وباسم الدين، لأن السائد في تلك الازمنة أن الملك او الامبراطور هو ظل الله في أرضه ويده والحاكم باسمه والممثل عنه في ادارة امور الرعية، فللملك مقام ديني اضافة إلى مقامه الدنيوي حيث يجعل له الحق في أن يكون الناطق الرسمي عن الله تعالى، وقد كان رجال الدين في الروم والفرس والفراعنة في مقام اقل من مقام الملك وكانوا من اتباعه كما هو المذكور في كتب التاريخ، ولا سيما وان رسول الله جمع بين القيادة الدينية والدنيوية في المدينة المنورة، وكان من العسير على اذهان أهل ذلك الزمان الفصل بين هذين المقامين، وهنا يكمن الخطر، حيث اخذ اصحاب السقيفة يتحدثون بصفتهم خلفاء رسول الله في الدين والدنيا، ولو انهم اكتفوا بمقام الخلافة بمعنى الرئاسة الدنيوية على الناس وادارة امور المجتمع الاسلامي فقط لما استحق من الزهراء تحمل كل هذا العناء، وحتى بالنسبة إلى فدك فانها كانت تتبرع بها للدولة الاسلامية وللجيش الاسلامي الذي يحارب للقضاء على الردة ومسيلمة الكذاب حتماً، وليس كما يظن البعض أنها أرادت الحصول على المال وتقديمه إلى أمير المؤمنين ليشتري به بيعة الناس له، فان مثل هذه البيعة لا تساوي لدى الامام علي قلامة ظفر.

ولكن لماذا الاصرار على فدك من قبل الزهراء؟

الجواب: إن كل تحرك الزهراء كان من أجل تثبيت نقطة سوداء في جبين الخلافة لفصلها عن الامامة، فالظالم يمكنه ان يكون خليفة، ولكن لا يمكنه ان يكون اماماً، لأن الامام على الدين يجب أن يكون معصوماً من الظلم بمقتضى قوله تعالى «لا ينال عهدي

الظالمين» وذلك لما طلب ابراهيم مقام الامامة لذريته، فالزهراء تريد أن تقول للناس: إن هؤلاء قد ظلموني حقي، والظالم لا يمكن أن يكون اماماً وقائداً للناس في الدين، وبذلك كانت الزهراء اول من حمل راية فصل الدين عن الدولة، والذي كان له الدور الاساس في حفظ الدين الإسلامي إلى يومنا هذا.

وبعبارة أُخرى: إن العقيدة لو اتّحدت مع الدولة، فمجرد أن تنهار الدولة تنهار العقيدة ايضاً، كما جرى للاتحاد السوفيتي والشيوعية، فبعد أن أنهار الاتحاد السوفيتي سقطت الشيوعية ايضاً، وهكذا في الامبراطورية الفارسية والديانة المجوسية، فبعد أن تم القضاء على الامبراطورية الفارسية انتهت المجوسية منذ ذلك الوقت ولم يبق منها سوى افراد معدودين لا يقام لهم وزن، فلو اتحد الاسلام مع الحكومة لانتهى الاسلام تماماً في غزو التتر للبلاد الاسلامية وقضائهم على الخلافة في بغداد، بل لقد كان يقضى على الاسلام منذ ثورة الايرانيين على الحكومة الاموية والتي انتهت بتسليم مقاليد الحكم للعباسيين، والسبب في ذلك أن الفرس في ذلك الوقت عرفوا بأن هذه الحكومة لا تمثل الدين الاسلامي وان الخليفة الاموي لا يمثل الامام الحقيقي على الدين، ولذلك بقوا محتفظين بدينهم رغم ثورتهم على السلطة الدينية الحاكمة، وكل هذا ببركة موقف الزهراء الأوّل ضد الخلافة والخلفاء.

وقد يتوهم أحد الاشخاص بأن هذا الكلام اي فصل الدين عن الدولة يتنافي مع ضرورة أن الدين الاسلامي دين سياسي واجتماعي وشامل لجميع جوانب الحياة، وهذا القول يتفق ايضاً مع

مقولة العلمانيين بلزوم فصل الدين عن السياسة، ولكن مع الالتفات إلى هذه الحقيقة يتضح الجواب، وهو أنه لا ينبغي الخلط بين السياسة والحكومة، فالاسلام مع السياسة، اي يتحدث بالسياسة ويحرض الناس على التدخل في السياسة والاعتراض على فساد الحكومات وهو ما صنعته الزهراء عليها السلام، ولكن هذا لا يعني انه مع الحكومة، فالسياسة شيء والدولة والحكومة شيء آخر، فالدين يجب أن يتدخل في الامور السياسية، ولكنه لا ينبغي أن يحكم، فاذا حكم الدين فان الناس سوف تطلب منه احتياجاتهم الاخروية والدنيوية اللامتناهية، وبما أن امكانات الحكومة محدودة ولا تستطيع أن تلبي جميع طلبات الناس، فسوف يتبدل عشقهم للدين إلى توقع، ثم اعتراض، ثم عداء، في حين أن وظيفة الدين بالدرجة الاولى هو هدايته الناس نحو الله والكمالات المعنوية، وتأمين نجاتهم في الاخرة.

هذا بالنسبة إلى نتيجة حركة الزهراء بالنسبة إلى حفظ اصل الدين.

وأما بالنسبة إلى حفظ المجتمع الاسلامي من التكلّس الحضاري والجمود الثقافي والتراجع الفكري، فمن المعلوم أن كل حركة تحتاج إلى قطبين متضادين، وهو ما يقوله الفلاسفة من أنه «لولا التضاد لما صح دوام الفيض عن المبدأ الجواد» وهذا بعينه يأتي بالنسبة إلى المجتمع، فكل مجتمع حي ومتحرك لابد أن يحوي في داخله قطبين أو اقطاب متخالفة ومتضادة ليتسنى له الفعالية وادامة الحياة والتقدم الحضاري والعلمي، والاّ فسوف يصيبه الجمود والتوقف، ويعبر عنه

بأنه مجتمع استاتيكي في مقابل المجتمع الراديكالي المتحرك، والمجتمع الاسلامي الذي يتوقع أن يشكل حضارة عظيمة في المستقبل لابد له من قطبين متصارعين أو متخالفين على الاقل ليتسنى له الدوام والتكامل والرقي، وذلك لا يكون الا بوجود المعارضة السياسية التي تمنع من استبداد الحكام والملوك كما هو الحال في البلدان المتقدمة في هذا العصر، وشاهدنا كيف أن الاتحاد السوفيتي انهار من الداخل لخنقه المعارضة واستبداد الشيوعيين في الحكم، بينما استمر تقدم وحركة المجتمعات الديمقراطية على اساس فتح باب المعارضة السياسية وحرية البيان والنقد، فقد غرست الزهراء شجرة المعارضة للحكومة في وقت لا يتصور أن يعترض معترض من داخل النظام، وان حصل ذلك قمع بقوة السيف كما صنع مع مالك بن نويرة وسعد بن عبادة (قتيل الجن!!)، فكل صوت يرتفع ضد الخليفة فانه سيكون صوتاً ضد حكومة الله والدين، وهذا يعني الارتداد والانحراف عن مباديء الشريعة السماوية، وحتى الامام علي لم يتجرأ على الاعتراض، واقصى ما صنعه انه تأخر عن بيعة الخليفة، فسحبوه مقيداً بحمائل سيفه وارادوا قتله، فقال لهم: تقتلون اذن عبد الله وأخا رسوله. فقال له عمر: اما عبدا لله فنعم، واما اخو رسوله فلا. الاّ ان الزهراء كسرت هذا الجمود وحاجز الخوف، فلا أحد يتجرأ على اتهام الزهراء بالارتداد عن رسالة ابيها او الانحراف عن الحق والصواب، وقد سمع الجميع احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله في شأنها وانها «بضعة منّي من آذاها فقد آذاني» وأنها سيدة نساء العالمين وام الحسنين وبقية الرسالة، وبهذا راينا أن المجتمع

الاسلامي مجتمع متحرك وفاعل واستطاع أن يبني حضارة لا نظير لها في تاريخ البشرية وبزمن قصير جداً. ومن علامات حركة هذا المجتمع ان الناس يراقبون الخليفة ويحصون عليه زلاّته ويتجرأون على نقد الحكومة او الثورة عليها اذا اقتضى الامر كما رأينا ذلك في صنع المسلمين بعثمان بعد خمسة وعشرين عاماً من انتفاضة الزهراء.

ولتوضيح هذا المطلب وتصوير حقيقة موقف الزهراء المعارض من الحكومة الدينية انذاك، نقول بأن الحكومة تعتمد بالدرجة الاولى على الواقع وما يدخل في حسابات المجتمع ومصالحه الدنيوية، ولكن الدين يعتمد بالدرجة الاولى على الحق، وقد يتفق الحق مع الواقع والمصلحة وقد يختلف عنهما، ومن ذلك كان لابد من وجود فاصلة بين الحكومة وبين الدين، فالحكومة من مقولة الرئاليسم Reagisl أي الواقعية، والدين من مقولة الايدئاليسم، أي المثالية Idiealism، فقد يجتمعان وقد يختلفان، فجهاز الحكومة آنذاك تمسك بالواقع على أساس أن الناس يرفضون الأمام علي خليفة وقد بايعوا ابابكر للخلافة، اما الزهراء فاخذت جانب الحق من موقع الدين.

ومن هنا نعرف لماذا لم ينجح الامام علي في تثبيت حكومة اسلامية حقيقية في زمن خلافته التي لم تستمر سوى اربع سنوات قضاها بالحروب ثم قتل على يد مخالفيه من أهل الكوفة؟

السبب في ذلك أن الامام عليّ كان يفضل الحق على المصلحة بمقتضى كونه اماماً في الدين، اما الحكومة فهي مبتنية على المصلحة

كما هو الحال في الجمهورية الاسلامية الآن حيث جعلوا مجمع تشخيص المصلحة فوق الموازين الشرعية. وهذا الامر معقول وضروري بالنسبة لجميع الحكومات ومنها الحكومة الاسلامية، الاّ ان ذلك لا يعني الدين، وليس من الدين، لأن الدين يتبع الثوابت والحق، ولا يتطابق الحق دائماً مع المصلحة، والمفروض بالنسبة للامام علي ان يأخذ جانب الحق دائماً (علي مع الحق والحق مع علي) ولهذا لم يكن راغباً من اول الامر بالخلافة.

وعلى كل حال فالزهراء عليها السلام اخذت جانب الحق بينما اخذ جهاز الخلافة جانب الواقع، والواقع متغير ويبتني على المصلحة، ولهذا صادروا فدكاً من الزهراء تحت عنوان مصلحة الاسلام والمسلمين والحكومة الاسلامية، فتصدت لهم الزهراء مطالبة بحقها وهي تعلم أنهم لا يعطوها حقها، الاّ أنهاارادت أن تثبت لجميع المسلمين أن هؤلاء لا يمثلون الشرع والدين، فحتى لو اتبعهم الناس في المسائل الحكومية، إلّا أنّ الامامة في الدين ليست من شأنهم لانهم ظلموها حقها، والامام في الدين لا يمكن أن يكون ظالماً، وهكذا حفظت الزهراء الدين الاسلامي من أن يتلوث بأخطاء الحكام والولاة حيث يتصور الناس أن كل ما يفعله الخليفة فهو من الله تعالى، ومع الاسف فان هذا النمط من التفكير موجود لحد الان بين أهل السنة حيث يعتبرون افعال الخلفاء شرعاً إلى جانب السنة النبوية والقرآن الكريم، فلحد الان يرى علماء اهل السنة حرمة المتعة لتحريم عمر لها رغم أن نفس عمر كان يقول إنّها كانت حلال في عهد رسول الله وانا احرمها!!

هذه الخدمة العظيمة للزهراء لا تقدر بثمن، إلى جانب أنها قدمت للاسلام والمجتمع الاسلامي أحد عشر اماماً أحدهم الامام الحسين عليه السلام الذي رسم طريق الثورة على الظالمين لكل الاجيال، وآخرهم الذي يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلما وجوراً.

فمن يعطي مثل هذا العطاء عليه أن يتوقع مثل هذه المصائب من الضرب والاهانة والقتل والغربة وغير ذلك، وانا أتوقع أن التاريخ لم يذكر جميع المصائب التي حلّت بالزهراء، فمصيبتها اعظم بكثير، فقد ذكر الشيخ الطوسي والكليني باسانيد معتبرة عن الامام زين العابدين عليه السلام والامام الحسين عليه السلام انه: لما مرضت الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وآله طلبت من علي أن يكتم أمرها ويخفي خبرها ولا يخبر أحداً بمرضها، ففعل ذلك وكان يمرّضها بنفسه وتعينه على ذلك اسماء بنت عميس على استتار بذلك كما وصّت به.

فلما حضرتها الوفاة وصّت امير المؤمنين أن يتولى أمرها ويدفنها ليلاً ويعفّي قبرها، فتولى ذلك امير المؤمنين عليه السلام ودفنها وعفّى موضع قبرها، فلما نفض يده من تراب القبر، هاج به الحزن فارسل دموعه على خدّيه وحوّل وجهه إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال:

السلام عليك يا رسول الله السلام عليك من ابنتك وحبيبتك وقرة عينك وزائرتك والبائتة في الثرى ببقيعك، المختار الله لها سرعة اللحاق بك، قلّ يا رسول الله عن صفيتك صبري، وضعف عن سيدة النساء تجلدي.. إلى أن يقول: اما حزني فسرمد، وأما ليلي فمسهد لا يبرح الحزن من قلبي أو يختار الله لي دارك التي انت بها مقيم، كمد مقيح، وهم مهيّج، سرعان ما فرق الله بيننا وإلى الله اشكو.

وستنبئك ابنتك بتظاهر امتك عليّ وعلى هضمها حقّها.
فاستخبرها الحال، فكم من غليل معتلج بصدرها لم تجد إلى بثه سبيلاً، وستقول ويحكم الله وهو خير الحاكمين.
وانا لله وانا اليه راجعون

* * *

مراتب الايمان بالله

والعلاقة بأهل البيت عليهم السلام (١)

١ - محاضرة القيت في المؤسسة الاسلامية للترجمة في قم يوم الثلاثاء من شهر رجب ١٤٢٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا محمد وآله الطاهرين

قرأنا قبل قليل في آخر فقرة من دعاء التوسل قوله: «يا سادتي ومواليَّ إني توجهت بكم إلى الله واستشفعت بكم إلى الله...»[1].

السائد في اوساطنا الدينية في دائرة البحث عن مفهوم الشفاعة هو مناقشة أصل ثبوت الشفاعة أو عدم ثبوتها، والاستدلال عليها بالآيات الكريمة واحاديث المعصومين في مقابل من ينكر هذا المفهوم الديني من الوهابية وأمثالهم.

ولكننا في بحثنا هذا لا نتطرق إلى دراسة موضوع الشفاعة من هذه الزاوية بعد اعتقادنا بثبوتها وضرورة الاعتقاد بها وأن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل بيته الطاهرين عليهم السلام والشهداء وبعض المؤمنين يشفعون لبعض الناس باذن الله تعالى، ولكن حقيقة الشفاعة التي نعتقد بها وبصحتها قد تختلف عما في اذهان البعض من حصرها في

---

١ ـ مفاتيح الجنان ـ دعاء التوسل.

الآخرة ويوم القيامة، فنحن نعتقد بأن عملية الشفاعة تتحقق في الدنيا، وذلك عندما يتحرك المؤمن بأمر النبي والأئمة على مستوى الاتيان بالواجبات والهجرة من المحرمات، وما يقع يوم القيامة انما هو انكشاف لما وقع مسبقاً في دار الدنيا لا أن الشفاعة تتحقق في ذلك اليوم من دون أن يكون لها سابقة في دار الدنيا، وهذا المعنى ما سنحاول استعراضه في هذه الجلسة بما يحقق لنا استجلاء مفهوم الشفاعة في دائرة الوعي الشيعي، وبالتالي معرفة أوجه العلاقة والرابطة التي تربطنا بأهل البيت عليهم السلام.

مراتب الايمان:

في البداية لابد لنا من تحديد مراتب الايمان في دائرة السلوك الفردي والالتزام الديني بالشريعة للإنسان المؤمن لنعرف موقع الشفاعة منها، وما هي متطلباتها على مستوى السلوك والممارسة الاخلاقية والدينية؟

في تقسيم اجمالي لمراتب الايمان يمكننا تقسيمها إلى ثلاث مراتب: «شعيرة، شريعة، شعور» ومع ضمّ المقدمة والنتيجة تتحصل لدينا خمس مراتب للايمان: (شعار، شعيرة، شريعة، شعور، فناء).

١ ـ مرتبة ايمان الشعار:

وهي اول ما يضع الإنسان قدمه على طريق الدين والرسالة السماوية، وذلك بأن يتشهد الشهادتين التي هي شعار الاسلام،

ومعلوم أن هذه المرتبة ليست من الايمان، بل تقع كمقدمة لازمة للمراتب البعدية للإيمان، لأن الله تعالى ينفي الايمان عن بعض المسلمين الذين يكتفون بالشهادتين ويقول لهم:

﴿قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الايمان في قلوبكم﴾[1].

ولكن لماذا قلنا أن هذه المقدمة لازمة للإيمان؟

الا يمكن للإنسان أن يرتقي في عالم المعنويات والكمالات والسلوك إلى الله من دون هذه المقدمة، اي من دون النطق بالشهادتين؟

واذا كان هدف الاسلام هو خلق الإنسان الكامل في الصفات والسلوكيات، فما هو دخل هذه الكلمات في هذا السلوك الاخلاقي بحيث لا يقبل منه شيء الاّ بعد تلفظه بهذه الكلمات؟

الحقيقة أن الجواب على هذا السؤال يستدعي منا دراسة جوانب الموضوع في فلسفة الدين وبحث المسألة من زاوية فلسفية، وقد يخرجنا هذا البحث عن موضوعنا الاساسي، ولكن خلاصة ما يمكن قوله هنا ولو على سبيل الاشارة، هو أن السلوك المعنوي إلى الله تعالى يحتاج في بداية الامر إلى قدوة بشرية ودليل ومرشد قد وصل في مرحلة سابقة لتلك الكمالات المعنوية، وله نوع ارتباط مع الله تعالى كيما يقيم الإنسان المبتديء علاقة اخذ وعطاء وتفاعل روحي مع هذه الواسطة أو القدوة، ويقيم معها علاقة عاطفية على مستوى الحب والولاء تكفل له الارتفاع بمستواه المعنوي والصعود بسلوكه

١ - سورة الحجرات: الآية ١٤.

الاخلاقي في الإنسان البدائي المتوقف إلى الإنسان السالك، ولو لا هذه القدوة لضاع عليه الطريق ولما عرف من أين يبدأ وأين ينتهي في دائرة السلوك والمعتقد، ولأضحى يخبط في الظلماء لا يهتدي على شيء، لأن نور الفطرة ضعيف جداً عند الإنسان في بداية الحال، ولابد له من مرشد ودليل يأخذ بيده إلى الطريق، وهذا المرشد والدليل لابد وأن يكون نبياً أو اماماً ليتسنى للإنسان اقامة تلك الرابطة العاطفية المقدسة معه، أي أن يكون حجة عليه ويعتقد به هذا الإنسان من موقع القداسة والنيابة عن الله تعالى.

وبعبارة أُخرى: لما كان الإنسان في بداية سلوكه المعنوي متمحضاً في المادية والطبيعة من جهة، والله عزوجل متمحض في التجرد والغيبية المطلقة، فمن العسير جداً أن يتمكن هذا الإنسان من السير لوحده في طريق الهداية، الّا من شذّ وندر، كما جاءت الاخبار عن أفراد من العرب في زمن الجاهلية توجهوا إلى الله لوحدهم وبدافع من فطرتهم، أو كما يشهد لذلك سلوك بعض الانبياء هذا الطريق في وسط جاهلي ومن دون دليل ومرشد، الّا أن هؤلاء يعدون بالاصابع ولا يمثلون عدّة يعتد بها مقابل ملايين البشر الذين ليس لهم طريق الّا من خلال الايمان بالوسائط البشرية، وهذا هو السبب في أن الاسلام سمح لأهل الكتاب البقاء على دينهم وألغى دين الشرك والوثنية، من حيث وجود القدوة السماوية لديهم دون المشركين، اي أنه باستطاعتهم سلوك السبيل إلى الله تعالى من خلال الاقتداء بالنبي المرسل اليهم.

٢ ـ ايمان الشعيرة:

الكثير من الناس يبقون في سلوكهم الديني والمعنوي في مرتبة الشعار فقط، اي يقنعون من الاسلام بالاسم، فلا صلوة ولا صوم ولا شعائر دينية ولا التزام ديني، فكل ما هناك هو طلب الدنيا والتفكير في المعيشة والرزق والمقامات الدنيوية لا اكثر. ولكن هناك الكثير من الناس ايضاً من تتحرك فيهم العاطفة الدينية من موقع الايمان بالاخرة والثواب والعقاب، فيمارسون الشعائر الدينية خوفاً من العقاب وطمعاً في الثواب، ولا أقل من التزامهم ببعض السلوكيات الدينية من منطلق شعورهم بأنهم مسلمون وشيعة، وهذا الانتماء الديني يفرض عليهم بعض الواجبات والسلوكيات الخاصة، وهي التي نسميها بالشعائر جمع «شعيرة» كالاتيان بالصلاة والصيام ولو احياناً، وكذلك المشاركة في المراسم الدينية والشعائر المذهبية التي تقام في محرم ورمضان ومجالس الذكر والوعظ والهيئات والمواكب الحسينية وأمثال ذلك، وهذا هو حال اغلبية العوام من المسلمين الشيعة.

من الملاحظ على هذا النوع من الايمان أنه شديد الشغف والميل نحو الغيبيات والاساطير والكرامات لدعم وتثبيت ايمانه بائمة الدين ويضفي على تلك الحكايات طابع القداسة والاصالة بحيث تغدو من اسس الايمان التي لا يجوز مسها بالنقد، أي تصير «تابو» وخطوطاً حمراء للعقيدة يمنع من التشكيك بها أو اثارة علامات

الاستفهام حولها، ومثل هذه الامور تكاد تكون طبيعية لدى عوام الناس من كل دين ومذهب، الّا أنها لدى الشيعة تشكل ظاهرة بارزة وطاغية على معطيات العقيدة الحقة لدى هذا الصنف من الناس، من قبيل:

ـ إنّ الجن بايعوا الحسين عليه السلام وارادوا نصرته في كربلاء...

ـ إنّ الوحوش اجتمعت للبكاء والنياحة على الحسين في عاشوراء...

ـ إنّ رأس الحسين كان يتكلم على الرمح...

ـ إنّ الإمام علي قاتل الجن ونزل وسيفه يقطر دماً...

ـ إنّ ثعباناً اسوداً اقترب من منبر امير المؤمنين عليه السلام في الكوفة وهو يخطب في الناس وسأله بعض المسائل وانصرف...

ـ إنّ النبي صلى الله عليه وآله تناول تفاحة من الجنة وواقع خديجة فحملت بفاطمة..

ـ إنّ جبرائيل وميكائيل كانا يهزان مهد الحسين عليه السلام...

ـ إنّ السماء امطرت دماً يوم عاشوراء، ولم يرفع حجر الّا وكان تحته دم عبيط...

ـ إنّ غزالة كلمت الامام عليه السلام في أن يشفع لها لدى الصياد ليترك طفليها لترضعهما...

ـ إن النبي صلى الله عليه وآله دخل يوماً على فاطمة ووجد عندها طعام من الجنة...

ـ إن الامام علي أخّر صلاته يوماً حتى غابت الشمس فدعا الله

فردها عليه وصلّى ثم غابت مرة ثانية...

وعشرات ومئات من هذه الوقائع والاساطير التي نسمعها دائماً من اصحاب المنابر ورواة الاحاديث بدون تنقيح وتدبّر ونقد ولعل فيها ما يخدش بحرمة المعصومين ايضاً، الّا انه من يتجرأ على المساس بهذه المفردات الغريبة التي اضفى عليها الزمن الطويل طابع القداسة وجعل الناس يتصورون أنها من العقيدة، بل من اصولها.

الكثير من المثقفين يقفون موقفاً سلبياً من هذه الامور ويعدون الاعتقاد بمثل هذه الحوادث والكرامات خرافة وأن المصدق بها انسان خرافي، وقد يشنّون على هذا النوع من الايمان حملة ضارية رغم علمهم بعدم جدواها، بل قد تؤدي إلى عزلهم عن الجمهور وانزوائهم في حركة الواقع الاجتماعي، والسبب في ذلك أنهم ظنوا أن المسألة هي مسألة معرفية فحسب، وما عليهم الّا بيان الحقائق للناس ليتركوا ما هم عليه ويثوبوا إلى رشدهم وعقلهم، والحال أن المسألة متوغلة في اعماق النفس وفي عالم اللاشعور وتسترفد قوتها وديمومتها من نوازع نفسانية ودوافع لا شعورية قبل أن تكون عقيدة على مستوى الفكر والعقل.

الإنسان وهو على عتبة الايمان يجد نفسه محتاجاً إلى هذا اللون من الغلو والتوغل في الغيبات ودعم اعتقاده بالأئمة بالكرامات والمعاجز كيما يتوغل هذا الاعتقاد إلى عالم القلب والوجدان، ويرتبط بالتالي بالدين برباط عاطفي وثيق يكفل له الامن والطمأنينة القلبية بصحة معتقده وانه من اهل النجاة غداً يوم القيامة، والأئمة

أنفسهم كانوا يدركون هذا الضعف في طبيعة الإنسان، فكانوا احياناً يظهرون من الكرامات لأتباعهم ما تطمئن اليه قلوبهم، فحتى لو كانت مثل هذه الروايات ضعيفة السند كما يقول المتجددون، الّا أننا نعلم بصدور بعضها على نحو الاجمال قطعاً، بل قد يكون صدورها من الامام المعصوم ضرورياً كالمعجزة بالنسبة إلى النبي لاثبات صدقه وحقانية دعواه.

على هذا الاساس، لا معنى للوقوف من هذه الأخبار موقفاً سلبياً والتعامل معها بلغة الرفض والاستنكار كما يفعل اخواننا المثقفون بعد أن تبين جدواها وفائدتها الكبيرة في تعميق العلاقة بين الإنسان وأئمة الدين في مراحله الاولى...

نعم، قد ينقلب هذا اللون من الايمان إلى حالة سلبية مضرة فيما لو توقف الشخص عند هذه المرتبة وتصور أن هذا الايمان هو المطلوب منه ويكفيه على مستوى النجاة يوم القيامة، وخاصة اذا كان هذا اللون من الايمان مدعوماً ومؤيداً من قبل علماء الدين والمبلّغين وأهل المنبر على أساس أن هذه الشعائر هي الدين، وأن الإنسان اذا اراد الايمان والنجاة والشفاعة، فما عليه الّا أن يعتقد بأهل البيت عليهم السلام ويقيم المأتم في ايام عاشوراء ويشارك في المواكب الحسينية، ويلطم ويبكي ويلعن اعداء أهل البيت عليهم السلام، واذا اضاف لها التطبير والنباح والمشي على الاربع كهيئة الكلاب عند زيارة مراقد الأئمة فهو نور على نور، فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فليفعل بعدها ما يشاء، فان أهل البيت عليهم السلام سوف ينتظرونه على باب

الجنة على أحرّ من الجمر!!

هذا هو المنزلق الذي ينتظر هؤلاء الذين يختزلون الدين بالشعائر، والولاء لأهل البيت عليهم السلام بالنياحة على مصائبهم ولعن اعدائهم، دون محاولة الصعود بهذه الممارسات الدينية من الظاهر إلى المحتوى، ومن الشكل إلى المضمون، ومن الجوارح إلى الجوانح، ومن البدن إلى القلب...

على الإنسان المؤمن أن لا يتوقف عند هذه المرحلة ويكتفي بهذا الايمان التقليدي المكتسب من المحيط والاسرة والمجتمع، فالايمان الحقيقي لا يعني العقيدة الذهنية بمباديء الدين واصول المذهب، ولا هو مجرد ممارسات جوفاء وسلوكيات خاوية لشعائر الدين، بل إن دور المعتقد والشعائر كمقدمة لتعميق الايمان بالله وبأهل البيت عليهم السلام في عالم القلب والوجدان ولتفعيل عناصر الخير في النفس والتحرك في عملية التفاعل الاجتماعي من موقع المسؤولية والالتزام بالقيم الاخلاقية والمثل الانسانية لا من موقع الذات والانانية...

٣ ـ ايمان الشريعة:

وقد يتحرك المؤمن في ايمانه من المرتبة السابقة إلى الايمان بالشريعة ومعطياتها الفردية والاجتماعية كافة، وذلك من خلال توسيع الثقافة الدينية والتعامل مع مفردات العقيدة والدين من موقع الالتزام الواعي والاهتمام بقراءة كتب التفسير والتاريخ الاسلامي

والعقائد الاسلامية بما يكفل له حصيلة ثقافية دينية تتولى صياغة شخصيته من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، أي يتحول الدين في وعيه إلى ايديولوجية ترسم له سلوكه وعواطفه وافكاره في حركة الحياة.

وهذا هو الاسلام الاصولي..

الاسلام في ذهنية المسلم الواعي لا يتلخص في مجموعة من الشعائر والممارسات الدينية كما في المرتبة السابقة، بل يمتد إلى مساحات أُخرى من شخصية الفرد وأبعاده المعرفية والسلوكية، فيعيش الهدف الرسالي والهم للمسلمين والتعاطف مع المظلومين والتحرك على المستوى السياسي لاقامة الحكومة الاسلامية وتشييد الدولة العادلة التي تأخذ على عاتقها اجراء احكام الشريعة ونشر وترسيخ قيم السماء ومباديء الدين الحنيف.

كل هذه الامور تعتبر من ايجابيات هذه المرحلة، ولكن التوسع الثقافي والامتداد الديني الذي يعيشه الإنسان في ايمان الشريعة هذا انما يشكّل امتداداً افقياً فحسب، ولا يؤمن معه من الاصابة بمرض الجزمية أو استيلاء «الأنا» على معطيات هذا الايمان ومصادرة العقيدة وادلجتها على حساب اهتزاز القيم الاخلاقية والانسانية، فيتحرك هذا المسلم الاصولي في سبيل نصرة المسلمين لكونه مسلماً، والدفاع عن الشيعة والتشيع لكونه شيعياً، اي أن «الا نا الشيعي» في ذهنه هو الذي يرسم له سلوكه وتعامله مع الغير من موقع الانانية الخفية والحساسية المذهبية لا من موقع الحق والحقيقة،

فتتحول الشريعة هنا إلى شيء وموضع لا إلى مباديء سماوية تتولى اثارة دوافع الخير والصلاح في اعماق الوجدان..

اذا توقف الإنسان في مسيرته الايمانية والمعنوية على هذه المرتبة من الايمان، وتصور أن الدين هو الايديولوجية وغفل عن تعميق اتصاله القلبي بالله تعالى وتقوية شعوره الوجداني بالقيم والمثل الانسانية، فان خطر استيلاء «الانا» على معطيات العقيدة الذهنية حتمي، وعندها تحل العداوة محل المحبة ،والقساوة محل الرحمة، والخشونة محل التسامح، ويتحول هذا المسلم الاصولي إلى ارهابي سلفي يروع الآمنين ويتعامل مع الآخرين من موقع الشرطي المفوض من ربّ السماء لحراسة الشريعة والدين.

هذا هو مرض «الدوغماتية» والجزمية، وهو المرض الذي يبتلىٰ به اكثر المتدينين من جميع المذاهب والفرق، اي أن مثل هذا الشخص يتصور أنه على الحق، وسائر الاقوام البشرية ومن يخالفه في المذهب على باطل، ويترتب على ذلك أن يتحرك من هذا المنطلق في عملية محاربة الافكار المخالفة لفكره ويتهمهم بالارتداد والمروق والانحراف عن جادة الحق والصواب حتى من داخل دائرة مذهبة، ولا يقتصر هذا الامر على المتدينين من الشيعة أو السنّة، فحتى الشيوعي تراه يتهم غير الشيوعي من سائر البشر بالرجعية والبرجوازية، وأرباب الكنيسة المسيحية يتهمون غيرهم بأنهم اتباع الشيطان وأن الشيطان قد استولى على عقولهم، وأهل السنة يتهمون الشيعة بالفارسية والمجوسية وأن عقيدة الشيعة خليط

من الاسلام والمجوسية، والوهابية يتهمون من عداهم من المذاهب الاسلامية بالشرك، ونحن فيما بيننا يتهم أحدنا الآخر بأنه امريكي، ليبرالي، غربي، منحرف، لأدنى خلاف فكري معه. دون أن يحاول تفهم مقالة الطرف الآخر والاستماع لأدلته، والحال أن المؤمن الواقعي نفسه عنده ظنون ولا يهتم الاّ باصلاح نفسه وتطهير قلبه من الدرن والمرض ويحترم الآخرين حتى من اتباع الديانات الاخرى، فلعلهم كانوا من أهل النجاة غداً دونه بالرغم من اعتقاده بصحة مذهبه ودينه، الاّ أنه لا يكتفي بأن يكون معتقده صحيحاً ما لم يترجمه على مستوى السلوك والعمل، فقد يشمل الله تعالى الآخرين برحمته ومغفرته ولا يشمله هو...

٤ ـ ايمان الشعور:

وهي مرتبة الايمان القلبي بالوسائط في العلاقة مع الله تعالى، أي أن الشخص في هذه المرحلة يشعر بوجود أهل البيت في قلبه ويسعى لتعميق اتصاله بهم من خلال التحلّي بالفضائل ومكارم الاخلاق والعمل الصالح وتطهير قلبه من الشوائب والرذائل بما يكفل له التجانس مع أهل البيت عليهم السلام، فيكون حسينياً في سلوكه وعواطفه وحركاته وسكناته، أي يدخل الحسين إلى قلبه وروحه ويشعر بأن الحسين معه وفي قلبه بعد أن كان في المرتبة السابقة منفصلاً عنه ولا يعيش معه في وجدانه وروحه، فالحسين له وجود خارجي كان يعيش قبل اكثر من الف عام، وهو الذي استشهد في

كربلاء، والشخص في المراتب السابقة يتعامل مع ذلك الحسين، أما في هذه المرتبة فانه يتعامل مع الحسين الحي الموجود والحاضر الان في قلبه يأمره بالخيرات وينهاه عن المنكرات، وهذا المعنى هو المقصود من الشفاعة بمعناها الحقيقي.

«الشفاعة» في الآخرة هي صورة وانعكاس لما حدث في الدنيا من شفاعة النبي أو الامام لذلك المذنب، والشفيع هو القرين والزوج المقترن بزوجه، فما لم يقترن حضور النبي أو الامام مع الشخص في قلبه، أي ما لم يشفع له في الدنيا ويحل في قلبه ويرشده على طريق الخير والصلاح، لا يشفع له في الآخرة ولا معنى لتحقق الشفاعة في الاخرة حينئذٍ، فالإنسان الذي كان منفصلاً عن أهل البيت عليهم السلام في الدنيا لا يمكن أن يقترن معهم في الآخرة، أي ما لم يستجب لهم في الدنيا ويتحرك في سلوكه على مستوى اداء العبادات والتحلي بمكارم الاخلاق والفضائل وترك السيئات والرذائل، فسوف لا يتمكن من الاستجابة لهم عندما يدعونه يوم القيامة للتوجه إلى الجنة والخروج من النار، كما يتحدث القرآن الكريم عن الاشخاص الذين لم يسجدوا لله في الدنيا بأنهم لا يستطيعون السجود في الآخرة ﴿واذا قيل لهم اسجدوا لا يسجدون﴾[1]

الإنسان الحسيني في مرتبة ايمان الشعائر وفي العرف السائد هو من يشترك دائماً في المواكب الحسينية ويخدم زوّار الحسين ويوزع الماء والشاي في الهيئات الحسينية ويلطم على الحسين أو يتبرع

(١)

بالمال الكثير لإطعام المشاركين في العزاء وأمثال ذلك، الاّ أن الحسيني بالمعنى الاخير هو المتحلي بصفات الحسين والسالك طريقه في الالتزام بالدين ومناهضة الظالمين والدفاع عن المحرومين وأمثال ذلك، فالحسيني الاول يقيم الشعائر الحسينية حتى وان كان قلبه فارغاً من الدين والاخلاق والفضائل، كما نرى هذا المعنى في الكثير من هؤلاء الاشخاص الذين يدّعون أنهم حسينيون!!

هذه هي العلامة الاولى للايمان في هذه المرتبة.

ويترتب على ذلك أن مثل هذا الإنسان يشتغل دائماً باصلاح نفسه وتطهير قلبه من الرذائل وتحسين سلوكه من المعايب ولا ينظر إلى عيوب الآخرين، فلا يبتلي بمرض «الدوغماتية» المذكور. فلا يتحرك في علاقاته مع الاخرين من موقع العداوة والخصومة والعقدة والتهمة، لأنه يتهّم نفسه أولاً ويتحرك في سبيل اصلاح الخلل في نفسه وسلوكه، فلا تحين له فرصة للطعن في سلوك الآخرين وأفكارهم ومذاهبهم. بل يرى أن جميع الناس على اختلاف آرائهم وسلوكياتهم أفضل منه وأقرب إلى النجاة منه، وحتى في مجال مناقشته لأفكار الآخرين ومذاهبهم الباطلة، فانه يتحرك في ذلك من موقع الدليل والبرهان العقلي والنقلي، ولا يتعداه إلى اسلوب التسقيط والاتهام والسبّ واللعن وأمثال ذلك مما نراه في افراد الطائفة الاولى، أي أنه قد يختلف معك في الفكر والعقيدة، ويرى أنه على حق وانك على باطل. وهذا شيء طبيعي لكل انسان يحمل فكراً

خاصاً وعقيدة معينة. وقد يسعى لاقناعك بفكره وعقيدته وترك ما أنت عليه من الفكر والعقيدة، وكما هو الحال في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث يسعى الإنسان المؤمن في نهي الاخرين عن المنكر، الاّ أن ذلك لا يلازم أن يرى نفسه افضل من ذلك الشخص. ففي المرتبة الاولى نرى أن الشخص الذي يدافع عن عقيدته ويدحض الفكر المخالف وقد ينهى عن المنكر، الاّ أن ذلك يقترن مع رؤيته نفسه افضل من الطرف الآخر، وهنا تكمن نقطة الداء ومرض الدوغماتية.

يذكر عن حالات العارف «الميرزا ملكي» التبريزي أنه بعد سنتين من حضوره عند استاذه المولى «حسين قلي الهمداني» لم ير في نفسه تحسناً وتكاملاً في عالم السلوك والمعرفة، فشكى ذلك لاستاذه، فسأله الاستاذ الهمداني عن اسمه ولقبه، فتعجب الميرزا من ذلك، وأخبره باسمه ولقبه، فسأله الهمداني عن بعض الاشخاص من اقربائه ومعارفه، وبما أن الميرزا كان يعرفهم بعدم التدين وسوء الاخلاق فشرع بانتقادهم وأنه ليس مثل اولئك وإن كانوا من أقربائه، فأجابه الهمداني: عندما تتمكن من احضار أحذيتهم ووضعها أمامهم فانا سوف أجيء اليك واعطيك برنامجاً للسلوك.

فامتثل الميرزا ذلك الأمر وسعى إلى التقرب والتودد اليهم وخدمتهم والتواضع لهم حتى استطاع أن يكسب قلوبهم نحوه إلى أن وصل أن يضع أحذيتهم امامهم، ويقال أن هذا العمل وصل خبره إلى تبريز، فزالت آثار الشحناء والعداء التي كانت موجودة بين أهاليهم.

٥ ـ مرتبة الفناء:

وهي مرتبة الوصول إلى الله حيث يشرق نور الله في قلبه فيقطعه عمن سواه حتى من الوسائط فلا يرى حينئذٍ سوى الله تعالى كما قال الامام علي عليه السلام: «ما رأيت شيئاً الاّ ورأيت الله قبله ومعه وبعده». وبعض المفسرين يرى أن حالات ابراهيم عليه السلام التي ذكرها القرآن مع النجوم والقمر والشمس هي اشارة إلى هذا المعنى حتى كان آخرها أن تجلى الله تعالى في قلبه فطغى نوره على نور الوسائط فقال: ﴿وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض﴾[1]، أو كما تجلى الله لموسى فخرّ موسى صعقاً، ويذكر أهل المعرفة بأن المراد من الجبل هنا هو جبل الانانية عندما قال الله تعالى: ﴿فلما تجلّى ربّه للجبل جعله دكاً وخرّ موسى صعقاً﴾[2]، فعندما يشرق نور الله في قلب العبد يتلاشى كل ما عداه من الشخصية ورؤية الذات والانا والاحساس بالوجود المستقل وما إلى ذلك. ومن هنا يرى بعض أهل المعرفة في قوله تعالى حكاية على لسان ملكة سبأ حينما قالت: ﴿إنّ الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون﴾[3] فهذا شأن الملوك بمقتضى حالة المُلك، وهذا يعنى أن ملك الملوك وهو الله تعالى اذا دخل قلب الإنسان (وهي قرية بالمعنى الباطني) أفسد شخصية الإنسان واعتداده بنفسه وحطّم غروره وجعل عناصر القوة

١ – سورة الانعام، الآية ٧٩.
٢ – سورة الاعراف، الآية ١٤٣.
٣ – سورة النمل، الآية ٣٤.

والعزة فيه ذليلة، فيشعر الشخص حينها بالذلّة والعجز والفقر والحقارة، بل لا يرى لنفسه وجوداً أمام الله تعالى، وهو حال الانبياء والاولياء، فانهم وصلوا إلى مقام العبودية المطلقة، وهو اعلى مقام يناله الإنسان في سيرة المعنوي والتكاملي إلى الله تعالى.

يقول أحد العرفاء: «بأن لي عشرين عاماً وأنا لا اتكلم الاّ مع الله، ولم اسمع الاّ من الله» وهذا لا يعني أنه كان منعزلاً عن الخلائق، بل كان يشعر بوجود الله في كل وجوده وفي كل شيء حوله، وهذا هو الايمان بصورته الحقيقية، وهو ما يعبّر عنه في علم الكلام الجديد بالتجربة الدينية، اي يسمع خطاب الله له في قلبه، وأما العبادات واداء الواجبات وترك المحرمات فهي تجليات لذلك الايمان القلبي والخطاب الإلهي، لا أنّها هي الإيمان كما هو واضح، وما لم تكن العبادات صادرة من حديث الله مع الإنسان، اي صادرة من التجربة الدينية، فلا يؤمن معها أن تؤدي عكس المطلوب كما هو الحال في الخوارج الذين اشتهروا بعبادتهم، حيث يظن هذا الشخص نفسه من أهل الله ومن اصحاب الجنة وأنه على حق وسائر الناس على باطل، فتورثه العبادة الغرور والعجب وتعمل على تقوية الانا في نفسه، بينما المطلوب من العبادة في الاصل هو اضعاف الانا وترشيد عناصر الخير في النفس، ولا تكون كذلك الاّ اذا كانت صادرة من قلب مخلص ونزيه، ولذلك قال تعالى: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾[1].

ومن هنا ندرك الخطأ الذي وقع فيه بعض المتصوفة حيث قالوا

١ – سورة المائدة، الآية ٢٧.

بأن الإنسان اذا وصل إلى الله فلا يحتاج بعدها إلى العبادة والصلاة والصوم، لأنها تنفعه في سلوكه إلى الله وفي الطريق إلى الله فقط، والخطأ هنا هو أنّهم تصوروا أن العبادة لا تكون إلّا وسيلة للوصول، فبعد الوصول لا معنى إلى الوسيلة، والحال أن العبادة الحقيقية لا تكون الاّ بعد الوصول، اي عندما تكون نابعة من قلب نقي وخالص، لأنها تقع حينئذٍ بدافع الحب والمعرفة لله تعالى كما قال امير المؤمنين عليه السلام: «الهي ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك ولكني وجدتك اهلاً للعبادة فعبدتك»، فلا تكون العبادة من الصلاة والصوم والجهاد ثقيلة على النفس كما في المرحلة السابقة للوصول، بل يكون الإنسان عاشقاً للعبادة، ويؤدي صلاته وصومه وعباداته بشوق بالغ اعترافاً منه بالجميل وشوقاً إلى التحدث مع الله والانقطاع عما سواه.

وبعبارة أُخرى : إنّ العبادة قبل الوصول إلى هذه المرتبة تقع علّة وسبباً للوصول، وبعد الوصول والفناء تقع معلولة لذلك المقام، فالانبياء والاولياء يعبدون الله تعالى شكراً وحبّاً له لا لغرض آخر.

والحمد لله رب العالمين

احمد القبانچي

قم ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

حل الاختلاف بين الشيعة والسُّنة في مسألة الإمامة

مصطفى حسيني طباطبائي

ترجمة: سعد رستم

المقدمة

لا شكّ أنّ موضوع الإمامة يُعدُّ ـ من حيث إيجاده لأحداث التاريخية في عالم الإسلام ـ من أهم المواضيع الخلافية بين المسلمين، حيث إنّه، على الرغم من مرور قرون متمادية، لا يزال النزاع والاختلاف فيه بين المسلمين، قائماً على قدم وساق.

والحقيقة: أنّه من الجرأة بمكان، التكلّم ببساطة وبدون دقّة وحذر، في مثل هذه المسألة التي أُريقت فيها دماء أهل الإسلام مراراً في التاريخ.

وخلافاً لمن يظن أنّه يمكن التكلّم بإسهاب في هذا الشأن بالنسبة لي لا أرى مجال الكلام في هذا الموضوع، مجالاً رحباً! ذلك لأنني لا أرغب أن أسلك في هذا البحث الطريق نفسه الذي سلكه أغلب المؤلفين عادة، الطريق الذي يعتمد، كما نعلم على الإتيان بنصوص وأحاديث إثبات النص على الأئمّة، وبيان وجه دلالتها على ما ذهب إليه الشيعة، ومقارعة أهل السُّنة الحجة في ذلك، أو إذا كان المتكلم سُنيّاً: الاستدلال على أفضلية الخلفاء من أصحاب رسول الله ﷺ حسب تسلسلهم التاريخي، وإثبات شرعية خلافتهم، وتضليل

المخالفين في ذلك.

وفي الواقع، إنّ مثل هذه الطريقة في البحث، لم تفد المسلمين حتى اليوم إلّا جدالاً عقيماً ومزيداً من الخصام والعداوة!! ولكثرة ما أُلّف من كتب حول هذا الموضوع على هذا النحو المذكور، أصبحت الكتابة فيه الآن أمراً يسيراً، وأصبح كل مَن يريد الكتابة في ذلك، يمسك قلمه، وينقل كلاماً من هنا وآخر من هناك، يؤيد فيه فريقاً من المسلمين، ويحمل فيه على الفريق الآخر، دون أن يلقي بالاً للعواقب الخطيرة لمثل هذا الأمر!.

أمّا ما نريد نحن أن نبحثه في هذا الكتاب، فهو معالجة المسائل المهمّة التالية:

المسألة الأُولى: هل الإمام أمرٌ منفصل عن الإمارة والحكومة أم لا؟

المسألة الثانية: كيف كان سلوك أئمة أهل البيت عليهم السلام مع ولاة الأُمور وحكّام المسلمين في عصرهم؟

المسألة الثالثة: كيف كان سلوك أئمة الشيعة من أهل البيت تجاه فقهاء وأئمة أهل السُّنة وعامتهم؟ وما هي التعليمات التي كان الأئمة يقولونها لتلامذتهم ومحبّيهم في هذا الشأن؟

المسألة الرابعة: هل الخطأ في موضوع الإمام يوجب حقّاً الخسران العظيم في الآخرة، والمصير إلى النار أم لا؟

إننا نرجِّح كثيراً، اليوم، البحث في تلك المسائل المذكورة، على الخوض في المباحث الكلامية القديمة، لأننا نعتقد أنّ حل تلك

الأسئلة الهامة كفيل بأن يفتح باب الوحدة بين المسلمين على مصراعيه، في حين أنّ الخوض في موضوع التفاضل بين الصحابة أو الجدال في أحاديث النص على الأئمة، لن يجدي سوى إحياء الأحقاد التاريخية التي مضى عليها أكثر من أربعة عشر قرناً، وإثارة بعض المسلمين على بعضهم الآخر، لذلك، سيقتصر بحثنا في هذا الموضوع على تحليل ودراسة تلك الأسئلة الأربعة المذكورة، وبيان الحق في شأنها.

نبدأ بالمسألة الأُولى فنقول:

لا شك أنّ ما تدلّ عليه محكمات القرآن المجيد، هو أنّ الإمامة باعتبار ماهيتها، شيء منفصل عن الحكومة الزمنية والامارة الفعلية، فالإمامة مرتبة روحية ومقام معنوي ذو علاقة بالملكات والكمالات النفسية للإنسان، سواء كان جَعْلُ الإمامة جَعلاً تشريعياً أم غير تشريعي!

الجَعلُ التشريعي يُقصد به أن ينصب الله تعالى ـ عن طريق الوحي ـ شخصاً أو أشخاصاً لمنصب الإمامة، كقوله تعالى في حق إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً...﴾[1].

بعض أولاد إبراهيم عليه السلام، وهم الأنبياء الإبراهيميون، نصّبهم الله

١ – سورة البقرة الآية ٢٤.

تعالى أيضاً أئمة في استجابة ـ مقيدة ـ لدعاء إبراهيم عليه السلام الذي جاء في بقية تلك الآية: ﴿قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. وهذا ـ أي جعل الإمامة للأنبياء من أولاد إبراهيم ـ بيّنه الله تعالى صريحاً في موضع آخر من القرآن الكريم في قوله:

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلّاً جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾[1].

والأمر نفسه أيضاً بالنسبة لأنبياء بني اسرائيل الذين هم من ذريّة إبراهيم عليه السلام أيضاً، حيث قال تعالى في حقّهم: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدىً لِبَنِي إِسْرَائِيلَ * وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[2].

وكما نلاحظ، فإنّ الإمامة لم تتأت إلّا بعد احراز فضائل معينة والوصول للكمال الروحي، فإمامة إبراهيم إنّما جُعلت له بعد نجاحه في الامتحان الإلهي العظيم وإتمامه لكلمات الله، وإمامة الأنبياء من ذرّيته جُعلت لهم:

﴿لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[3].

ولكنّ الإمامة تكون أحياناً بجعل غير تشريعي، أي أنّ الإمام لا يتمّ تعيينه باسمه وصفته بالوحي الإلهي، بل يصبح في الواقع مقتدى للناس، هذه الإمامة عندما تكون على الصراط المستقيم تكون

١ – سورة الأنبياء، الآية ٧٢ و ٧٣.
٢ – سورة السجدة، الآية ٢٣ و ٢٤.
٣ – سورة السجدة، الآية ٢٤.

مرتبطة أيضاً بالفضائل الأخلاقية والكمال الروحي، حيث يوفّق اللهُ الإنسان المؤمن للتقوى والاستقامة، فتنشدُّ قلوب أهل التقوى إليه ويتخذونه إماماً ومرشداً، كما يقول الحق عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾[1].

حيث يعلمنا الله تعالى أن ندعوه أن يجعلنا أئمّة للمتقين، أي أن يوفقنا ويرتقي بحالنا، فنصبح قدوة للمؤمنين الصالحين.

وقد لا تكون الإمامة على الطريق المستقيم، وعندما يكون الإنسان، بما فيه من الرذائل والإجرام، إماماً للمجرمين الضالين كما قال تعالى:

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾[2].

فهذه الإمامة مرتبطة بالرذائل الخلقية، ويجعلها الله تعالى لا بجعل تشريعي، ولكن بتسليطه لرؤوساء الضلال على القوم المفسدين، فيتبعونهم في غيهم، كما بيّن ذلك تعالى في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3].

وهذا التسليط نتيجة اجتماعية طبيعية لأُمّة تستسلم للفساد والانحراف، فيسلب الحق عزّوجلّ منها توفيقه وهدايته، وبالتالي يتسلّط عليها أشدها فساداً ومكراً وقوّة في الباطل، وهذا من سنن الله تعالى في المجتمعات البشرية، ولن تجد لسنّة الله تبديلاً، فهذا

١ – سورة الفرقان، الآية ٧٤.
٢ – سورة القصص، الآية ٤١.
٣ – سورة الأنعام، الآية ١٢٩.

معنى الجَعل في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾.

إذن الإمامة بشكلها الإيجابي الصالح، سواء كانت حاصلة بالجعل الإلهي الخاص عن طريق الوحي والتشريع، أو كانت حاصلة بالتوفيق وميل المؤمنين دون تدخل التشريع، هي مقام معنوي بحت ذو ارتباط بالكمالات النفسية، وناتج عن أهلية ولياقة روحية، ومثل هذا المقام لا يمكن غصبه ولا الاستيلاء عليه ممن يتمتع به!

وثانياً: المؤمنون الذين يتبعون مثل هذا الإمام إنّما يفعلون ذلك بكامل إرادتهم الحرة، ونتيجة لمحبّتهم له وإيمانهم به. وهاتان الميزتان للإمامة، لا توجدان بالضرورة للحكومة السياسية والرئاسة الزمنية، فالرئاسة قابلة للغصب والاستيلاء عليها، كما أنّ طاعة الناس للرئيس الحاكم كثيراً ما تكون عن جبر وإكراه.

وبناء على ما مرّ، فإنّ الإمامة بحدّ ذاتها، أمرٌ مغاير ومنفصل عن الحكومة والرئاسة، بمعنى أنّه يمكن للإنسان أن يكون حائزاً على درجة الإمامة (سواء التشريعية، أي المنصوص عليها شرعاً أو غير التشريعية)، ولا يكون حائزاً على الحكم، أو يفوض الحكم والرئاسة لغيره بناء على مصالح معينة يراها، وهذا مثل أنبياء بني اسرائيل الذين كانوا أئمّة ـ استجابة من الله لدعوة إبراهيم عليه السلام ـ ولكن بعضهم فوّض الحكم والملك لغيره، يشهد لكلامنا الآية الكريمة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ

فِي سَبِيلِ اللهِ...﴾[1]. التي يطلب فيها المؤمنون من نبيّهم وإمامهم أن يعين لهم ملكاً يقاتلون تحت رايته، ثم يقول تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً...﴾[2]، ممّا يبيّن أنّ النبي المذكور، رغم كونه إماماً، إلّا أنّه لم يكن هو الملك، بل عيّن الله تعالى رجلاً آخر، هو طالوت، للمُلك.

فإذا عرفنا ذلك، نقول إنّ إمامة الإمام علي عليه السلام وأولاده الكرام، سواء عدّت إمامة بنص تشريعي أو بغير نص، أمرٌ مسلّمٌ لا جدال فيه، لا ينكره اخواننا من أهل السُّنة والجماعة (طبعاً على أساس عدم الجعْلِ التشريعي)، حيث يعدّون علياً إمام المتقين، وقدوة المسلمين في علمه وتقواه وسائر فضائله الإسلامية العالية وكمالاته الأخلاقية السامية، ونحن سنثبت في المسألة الثانية أنّ سلوك علي عليه السلام وأولاده الكرام مع الخلفاء الراشدين كان قائماً على البيعة لهم، والاعتراف بحكمهم، ونأمل أن يكون هذا باعثاً على المزيد من التفاهم بين الفريقين، ومخففاً للنزاع بين هذين الجناحين العظيمين للأُمّة الإسلامية، لذا نأتي الآن إلىٰ دراسة المسألة الثانية فنقول:

المسألة الثانية:

توجد لدينا آثار متنوعة تبيّن أنّ علياً عليه السلام امتنع لمدّة معينة (في أكثر الآثار أنّها ستة أشهر) عن بيعة أبي بكر (رض) ولكنه بعد وفاة

١ – سورة البقرة، الآية ٢٤٦.

٢ – المصدر السابق.

الزهراء عليها السلام، بايعه، ووافق على خلافته، وكذلك فعل بعده مع الخليفة الثاني، وفيما يلي ننقل نصاً أورده عدد من أعلام علماء الشيعة في كتبهم يدل على ما قلناه، هذا النص هو رسالة باقية كتبها أميرالمؤمنين علي عليه السلام، ورواها المؤرخ الشيعي القديم أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي[١]، وفي كتابه الغارات[٢]، ورواها أيضاً ـ من أهل السُّنة ـ ابن قتيبة[٣]، ونحن ننقلها من كتاب «مستدرك نهج البلاغة» تأليف الإمامي الكبير الشيخ «هادي كاشف الغطاء»:

«من كتاب له عليه السلام أمر جماعة من أصحابه أن يقرأوه على شيعته، بيّن لهم ما يقوله فيما سألوه عنه:

«أمّا بعد، فإنّ الله بعث محمداً (صلّى الله عليه وآله وسلم) نذيراً للعالمين وأميناً على التنزيل وشهيداً على هذه الأُمة، وأنتم معشر العرب يومئذٍ على غير دين وفي شر دار تسفكون دماءكم، وتقتلون أولادكم، وتقطعون أرحامكم، وتأكلون أموالكم بينكم بالباطل، فمَنّ الله عليكم، فبعث محمداً إليكم بلسانكم، فعلّمكم الكتاب والحكمة والفرائض والسُّنة، وأمركم بصلة أرحامكم وحقن الدماء وإصلاح ذات البين، وأن

١ – أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال المعروف بابن هلال الثقفي الكوفي من علماء القرن الهجري الثالث، كان في أول أمره زيدياً، ثم انتقل إلى القول بالإمامة، نشأ بالكوفة، ثم انتقل إلى اصفهان، وتوفي فيها سنة ٢٨٣ هـ من أشهر كتبه الغارات أو الاستنفار والغارات.

٢ – الغارات أو الاستنفار والغارات: الجزء الأول / ٢٠٢، وما بعدها (ط. طهران) أو (ط. بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧).

٣ – أبو محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من رجال القرن الهجري الثالث ومن علماء أهل السُّنة المشهورين، وصاحب مولفات مثل: «تأويل مختلف الحديث» و«غريب القرآن» و«غريب الحديث» وغيرها توفي سنة ٢٧٦ هـ

تؤدوا الأمانات، وتوفوا بالعهد، ونهاكم عن الظلم والبغي وشرب الحرام وبخس المكيال والميزان، وكل خير يبعدكم عن النار قد حضَّكم عليه، وكل شرّ يبعدكم عن الجنّة قد نهاكم عنه، فلما استكمل (صلّى الله عليه وآله وسلم) مدّته من الدنيا، مغفوراً ذنبه، شريفاً عند الله نزله، فلما عمله، تنازع المسلمون الأمر بعده، فوالله ما كان يلقى في روعي، ولا يخطر على بالي أنّ العرب تعدل هذا الأمر عنّي، فما راعني إلّا إقبال الناس على أبي بكر واجفالهم إليه، فأمسكت يدي، ورأيت أنّي أحق بمقام محمد في الناس، فلبثت بذلك ما شاء الله، حتى رأيت راجعة من الناس رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد وملّة إبراهيم، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى في الإسلام ثلماً وهدماً يكون مصيبته أعظم عليَّ من فوات ولاية أموركم التي إنّما هي متاع أيّام قلائل، ثم يزول ما كان منها كما يزول السراب، فبايعت أبا بكر عند ذلك[١]، ونهضت في تلك الأحداث، حتى زاغ الباطل وزهق، وكذلك كلمة الله هي العليا ولو رغم الكافرون، فصحبته مناصحاً، وأطعته فيما اطاع الله فيه جاهداً[٢]، فلما احتضر، بعث إلىٰ عمر، فولاه، فسمعنا، وأطعنا، وبايعنا، وناصحنا... إلى آخر الكتاب»[٣].

طبقاً لهذه الرسالة والروايات وأخبار عدّة أُخرىٰ تؤيد معناها،

١ – وفي رواية الثقفي في الغارات: فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر، فبايعته. (الغارات: ج ١ / ص ٢٠١ ـ ٢٠٢).

٢ – وفي رواية الثقفي في «الغارات»: فتولى أبو بكر تلك الأُمور فيسّر، وسدّد، وقارب، واقتصد، فصحبته مناصحاً، وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً... (الغارات: ج ١ / ٢٠٢).

٣ – مستدرك نهج البلاغة للشيخ هادي كاشف الغطاء: ص ١١٩ ـ ١٢٠، (طبع لبنان)، وقارن بالرسالة رقم ٦٢ من نهج البلاغة.

يتبيّن أنّ الإمام علياً عليه السلام، وافق على حكومة الشيخين، مراعياً بذلك مصلحة الإسلام العليا، وبايعهما، ورضي بخلافتهما، كما يقول العلّامة كاشف الغطاء معلقاً على هذه الرسالة.

«وفي هذا يبيّن الإمام عليه السلام أنّ سبب رضاه ببيعة أبي بكر يرجع إلى ارتداد العرب واضطرار أبي بكر (رض) رضي الله عنه [1] لحربهم وهو أشرف ما يعلمه إنسان»[2].

وقد جاء ما يؤيد ذلك أيضاً في عدّة مواضيع من نهج البلاغة، ومن ذلك قوله عليه السلام حول بيعته لأبي بكر:

«.. فنظرتُ في أمري، فإذا طاعتي (أي للرسول صلّى الله عليه وآله وسلم) قد سبقت بيعتي، وإذا الميثاق في عنقي لغيري»[3].

وقد قال شارحو نهج البلاغة في شرح هذا الكلام: إنّ الإمام علياً عليه السلام إنّما يشير في كلامه هذا إلى توصية الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلم) له أنّ يبايع من بايعه المسلمون، عند حصول اختلاف في شأن الحكومة، ولذا، فإنّ الإمام علياً يقول: وجدت أن طاعتي لرسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) مقدمة وسابقة لبيعتي لأبي بكر، ووجدت أنّ ثمّة ميثاق في عنقي منذ زمن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم).

١ – ترضّي هذا العالم الشيعي الكبير كاشف الغطاء، على أبي بكر، جدير بالانتباه، ودليل على إنصافه وعدم تعصبه، وهو أمر جدير بالتقدير والتحسين (المؤلف).

٢ – انظر مستدرك نهج البلاغة: حاشية الصفحة ١٢٠.

٣ – الخطبة ٣٦ من نهج البلاغة.

ولهذا، فقد جاء في كتاب «كشف المحجة لثمرة المهجة»، تأليف السيد ابن طاوس[1]، أنّ جماعة من الصحابة جاءوا إلىٰ الإمام علي بعد رحلة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)، وأعلنوا تأييدهم له، ودعوه لأخذ الخلافة لنفسه، وأعلنوا استعدادهم لنصرته إذا قام ضد أبي بكر، لكنه عليه السلام، امتنع من ذلك، وصرّح لهم أنّ النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم) كان قد أوصاه بأمر لا يمكنه نقضه، وفيما يلي نص ما ذكره كتاب كشف المحجة:

«.. لقد أتاني رهط منهم، ابنا سعيد والمقداد من الأوس وأبوذر الغفاري وعمار بن ياسر وسلمان الفارسي والزبير بن العوام والبراء بن عازب، يعرضون النصرة عليَّ، فقلت لهم: إنّ عندي من نبي الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) عهداً، وله إليَّ وصيّة، ولست أُخالف ما أمرني به، فوالله لو خرموني بأنفي لأقررت لله تعالى سمعاً وطاعة»[2].

وهكذا حال الإمام عليٌّ مولى المتقين، (ببيعته لمن سبقه من الخلفاء) دون حصول تنازع وفرقة بين المسلمين، ممّا حفظ للخلافة والحكومة الإسلامية قوّتها وقدرتها على تحقيق الفتوحات الإسلامية العظيمة، وكثيراً ما كان يستشيره الخلفاء الراشدون في مختلف القضايا والمسائل، فيقدم إليهم خالص نصحه وإعانته، ومن

١ – هو رضي الدين أبو القاسم علي بن سعد الدين المعروف بالسيد ابن طاووس، وهو من مشاهير علماء الشيعة الإمامية، وُلد في الحلّة سنة ٥٨٩ هـ وتوفي في بغداد سنة ٦٦٤ هـ ومن أشهر كتبه: الإقبال، ومهج الدعوات، وسعد السعود.

٢ – رواها عنه المجلسي في بحار الأنوار، تتمة كتاب الفتن، ١٦ ـ باب آخر فيما كتب عليه السلام إلى أصحابه في ذلك تصريحاً وتلويحاً: ج ٣٠ / ص ٧ ـ ٢٦ (طبعة بيروت ـ مؤسسة الوفاء).

ذلك استشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه له حول الشخوص بنفسه لغزو الروم وفتح ايران، ممّا نُقل في عدد من تواريخ الإسلام، علاوة على نهج البلاغة، وإليك نص ذلك، كما ورد في نهج البلاغة:

«ومن كلام له عليه السلام»

«وقد شاوره عمر بن الخطاب في الخروج إلى غزو الروم»

«... وقَد توكّل الله لأهل هذا الدين باعزاز الحوزة وستر العورة والذي نصرهم وهم قليل لا ينتصرون، ومنعهم وهم قليل لا يمتنعون، حي لا يموت. إنّك متىٰ تسر إلىٰ هذا العدو بنفسك فتلقهم: فتنكب، لا تكن للمسلمين كانفة[1] دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث إليهم رجلاً مجرباً، واحفز معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهره الله، فذاك ما تحبّ، وإن تكن الأُخرىٰ كنت ردءاً للناس ومثابة للمسلمين»[2].

«ومن كلام له عليه السلام»

«وقد استشاره عمر بن الخطاب في الشخوص»

«لقتال الفرس بنفسه»

«... إنّ هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلّة، وهو دين الله الذي أظهره وجنده الذي عدّه، وأمدّه حتى بلغ ما بلغ، وطلع حيث طلع، ونحن على موعود من الله، والله منجز وعده، وناصر جنده، ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز يجمعه، ويضمّه، فان انقطع النظام، تفرّق

١ – كانفة: عاصمة يلجأون إليها، من «كَنَفَهُ» إذا صانه، وستره.

٢ – نهج البلاغة، ج ١، الخطبة رقم ١٣٤، ص ١٩٣.

الخرز، وذهب، ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً، والعرب اليوم، وإن كانوا قليلاً، فهم كثيرون بالإسلام عزيزون بالاجتماع، فكن قطباً، واستدر الرحى بالعرب، وأصلهم دونك نار الحرب، فإنّك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها حتى يكون ما تدع وراءك من العورات أهم إليك ممّا بين يديك، إنّ الأعاجم إن ينظروا إليك غداً يقولوا هذا أصل العرب، فاذا اقتطعتموه استرحتم فيكون ذلك أشد لكلبهم عليك وطمعهم فيك»[1].

من هذه الكلمات، يظهر بكل وضوح نصح وإخلاص علي للخليفة الثاني خاصة عندما يقول له: «ليس بعدك مرجع يرجعون إليه» أو عندما يقول له: «فكن قطباً واستدر الرحى!».

ونلاحظ أيضاً في رسائل وخطب أُخرى للإمام، مروية في نهج البلاغة وغيره رضا الإمام عن سيرة الخليفتين أبي بكر وعمر، مثل كلامه في نصحه لعثمان بن عفان، وقد استسفره الناس لمخاطبته ومعاتبته، فكان ممّا قال له:

«إنّ الناس ورائي وقد استسفروني بينك وبينهم، ووالله ما أدري ما أقول لك؟ ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه، إنّك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وقد رأيت كما رأينا، وسمعت كما سمعنا، وصحبت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بعمل

١ – نهج البلاغة، ج ١، الخطبة رقم ١٤٦، ص ٢٠٣.

الحق منك».

فهو، عليه السلام، يذكر أنّ الشيخين، عملا بالحق، ويدعو عثمان ليعمل كعملهما، وجاء هذا بعبارات واضحة في رسالة كتبها علي عليه السلام ونقلها السيد ابن طاوس في كتابه «كشف المحجة»، ورواها قبله محمد بن يعقوب الكليني في كتابه «الرسائل»[١]، قال فيها علي عن عمل أبي بكر:

«فولىٰ أبو بكر، فقارب[٢]، اقتصد...».

وقال عن عمر:

«وكان عمر مرضي السيرة من الناس عند الناس[٣]...»[٤].

والشواهد ـ من كتب الشيعة القديمة ـ في هذا الأمر عديدة، منها ما جاء في رسالة كتبها علي عليه السلام إلى معاوية بن أبي سفيان، ونقلها نصر بن مزاحم المنقري (توفي ٢١٢ هـ) في كتابه المعروف «وقعة صفين» الذي يعدّ من أقدم الكتب التاريخية الموثقة، حيث نقل عن علي عليه السلام

١ – كتاب الرسائل «للكليني» ذكره ابن طاووس في «كشف المحجة» وقال: «وإني أروي ل ما رواه الشيخ الكبير محمد بن يعقوب الكليني (رضي الله عنه، وأرضاه) بطرق كثيرة واضحة ذكرت بعضها في أول كتاب: «المهمات التتمات».

٢ ـ قارب في الأمر: ترك الغلو، وقصد السداد والصدق، كما جاء في الحديث الشريف: «سددوا وقاربوا».

٣ – وفي كتاب «الغارات» للثقفي، في نقله للرسالة، جاءت هذه العبارة بلفظ: «وتولى عمر الأمر، وكان مرضي السيرة، ميمون النقيبة» (الغاات) ١ / ٢٠٧)، وقال الجوهريى في «الصحاح»: فلا ميمون النقيبة إذا كان مبارك النفس.

٤ – أوردهما المجلسي في بحار الانوار: تتمة كتاب الفتن والمحن، (١٦) باب اخر فيما كتب عليه السلام إلى أصحابه في ذلك تصريحاً وتلويحاً: ج ٣٠ / ص ١٢ ـ ١٣ نقلاً عن كتاب الرسائل للكليني، وكشف المحجة لابن طاووس.

رسالته لمعاوية:

«... وكتبها أنّ الله اجتبى له من المسلمين أعواناً، وأيده الله بهم، فكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام، فكان أفضلهم، زعامة في الإسلام، وأنصحهم لله ورسوله الخليفة وخليفة الخليفة، ولعمري إنّ مكانهما من الإسلام لعظيم، وإنّ المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد رحمهما الله، وجزاهما بأحسن الجزاء، وذكرت أنّ عثمان كان في الفضل ثالثاً، فانّ يكن عثمان محسناً، فسيجزيه الله باحسانه، وإن يك مسيئاً، فسيلقى ربّاً غفوراً لا يتعاظمه ذنب أن يغفره، ولعمر الله، إنّي لأرجو إذا أعطى الله الناس على قدر فضائلهم في الإسلام، ونصيحتهم لله ورسوله أن يكون نصيبنا في ذلك الأوفر»[١].

ومنها رسالته عليه السلام، التي بعث بها إلى أهالي مصر مع قيس بن سعد بن عبادة واليه على مصر، كما أوردها إبراهيم بن هلال الثقفي في كتابه »الغارات»، والسيد علي بن خان الشوشتري في كتابه «الدرجات الرفيعة» والطبري في تاريخه، وفيها قوله عليه السلام:

«... فلما قضى من ذلك ما عليه قبضه الله عزّ وجلّ، صلى الله عليه ورحمته وبركاته، ثم إنّ المسلمين استخلفوا به أميرين صالحين عملا بالكتاب والسنة، وأحسنا السيرة، ولم يعدوا لسنّته، ثم توفّاهما الله عزّ

١ – وقعة صفين، نصر بن مزاحم بن سيار المنقري (١٢٠ ـ ٢١٢ هـ) ص ٨٩ (طبعة في جزء واحد)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، نشر مكتبة آية الله النجفي المرعشي، قم: ١٤٠٣ هـ ق .

وجلّ رضي الله عنهما»[١].

وبناء عليه، فيمكننا القول إنّ مقام إمامة الإمام علي عليه السلام، كان محفوظاً في الوقت نفسه الذي بايع فيه الخلفاء، ورضي بحكومتهم، وتأييده عليه السلام لهم، وحسن سيرته معهم، وإخلاصه لهم يدل على أنّ خلافتهم كانت شرعية في نظره، وقد مرّ استشهادنا بقصة النبي من بني اسرائيل وطالوت الملك التي جاءت في القرآن المجيد، والتي تثبت أنّ الهداة وأئمّة الدين المنصوبين من قبل الله عزّوجلّ، لهم أن يفوّضوا أمر الحكومة لآخرين غيرهم بناء على مصالح معينة، أو يؤيدوا حكومة غيرهم، وهذا كله لا ينافي مقامهم الروحي ومرجعيتهم وإمامتهم الدينية في العلم والعمل والتقوى.

وممّا يؤيد هذا الكلام أيضاً ما نقله المؤرخون من كلام الإمام زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، في هذا الشأن، حيث روى عنه عدّة من المؤرخين، منهم الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» قوله:

«كان علي بن أبي طالب عليه السلام، أفضل الصحابة، إلّا أنّ الخلافة فوّضت لأبي بكر، لمصحلة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين نائرة الفتنة وتطييب قلوب العامة، فإنّ عهد الحروب التي جرت في أيّام النبوة كان قريباً، وسيف أميرالمؤمنين علي عليه السلام من دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما

١ - «الغارات» لإبراهيم بن هلال الثقفي: ج ١ / ص ٢١٠، «والدرجات الرفيعة» للسيد علي خان الشوشتري (ص ٣٣٦) و«تاريخ الأُمم والملوك» للطبري: ج ٣ / ص ٥٥٠. (وهذا الاقتباس والذي قبله تأكيد إضافي من المترجم).

هي، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد، فكانت المصلحة أن يكون القائم بالشأن من عرفوه باللين، و التقدم بالسن، والسبق في الإسلام والقرب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[١].

ونحن نعلم أنّ الإمام زيد بن علي «عليهما السلام» من أكابر أهل البيت ومن زهّاد وفقهاء العترة، وكتب رجال لدى الإمامية مثل كتب العلّامة الحلي والشوشتري والمامقاني وغيرهم، مشحونة بذكر مناقبه وفضائله، ونقلت، بالأسانيد المعتبرة عن كل من الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، والإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، مدحهما وثناءهما الكبير لزيد بن علي عليه السلام.

من هذا، ما جاء في كتاب «عيون أخبار الرضا» من قول الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، عن الإمام زيد بن علي عليه السلام: **«فإنّه كان من علماء آل محمد، غضب لله، فجاهد أعداءه حتى قتل في سبيل الله»**[٢].

ومن جهة أُخرىٰ، فإنّ عقيدة الإمام زيد بن علي في الشيخين مشهورة معروفة، فقد سئل: **«رحمك الله، ما قولك في أبي بكر وعمر؟ فأجاب: رحمهما الله، وغفر لهما، ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا تقوّل فيهما إلّا خيراً»**[٣].

١ - الملل والنحل للشهرستاني: ج ١ / ١٥٥ ـط. القاهرة، مصر).

٢ - عيون أخبار الرضا للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (٣٨١ هـ): ج ١ / ٢٤٩. (ط. طهران، ١٣٧٨ هـ).

٣ - انظر هذا في كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن الأشعري: ج ١ / ص

ورغم أنّ مقام الإمام زيد منزّه عن التكلم جزافاً بغير صدق، إلّا أنّه قد يظن البعض أن فيما قاله الإمام زيد عن رأي أهل بيته، الذي يضم رأي أبيه الإمام السجاد علي بن الحسين (وجدّه الإمام الحسين بن علي)، في الشيخين، شيئاً من الإغراق والمجاملة، إذ يتساءل هذا البعض: هل كان الإمام السجاد عليه السلام، يذهب فعلاً في رأيه في الشيخين إلى هذه الدرجة من الاعتدال.

ولرفع هذه الشبهة ننقل ما رواه الحافظ أبو نعيم الاصفهاني (ت ٤٣٠ هـ) في كتابه «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام، بسنده:

«عن إبراهيم بن قدامة وهو ابن محمد بن حاطب عن أبيه عن علي بن الحسين قال:

أتاني نفر من أهل العراق فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنهم، فلما فرغوا قال لهم علي بن الحسين، ألا تخبروننى أنتم

١٣٠ (ط. مصر) وكتاب «الملل والنحل» لأبي الفت الشهرستاني: ج ١ / ص ١٥٥ ط. مصر). قلتة (المترجم): وقد روى الإمام الطبري، في تاريخه المعروف بتاريخ الأمم والملوك هذا الخبر بنحو مفصل، فيما يلي:

«فلما رأى أصحاب زيد بن علي الذين بايعوه أنّ يوسف بن عمر قد بلغه أمر زيد، وأنّه يدس إليه، ويستبحث عن أمره، اجتمعت إليه جماعة من رؤوسهم، فقالوا: حكمك الله، ما قولك في أبي بكر وعمر؟ قال زيد: رحمهما الله وغفر لهما، ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا يقول فيهما إلّا خيراً.

قالوا: فلم تطلب إذاً بدم أهل هذا البيت إلّا أن وثبا على سلطانكم فنزعاه من أيدكم؟ فقال لهم زيد: إنّ أشد ما أقول فيما ذكرتم أنا كنّا أحق بسلطان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الناس أجمعين، وإنّ القوم استأثروا علينا، ودفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندما بهم كفراً، وقد وُلّوا، فعدلوا في الناس، وعملوا بالكتاب والسنّة». انتهى من تاريخ: ذكر أحداث سنة ١٢٢، ج ٥ / ٤٩٨: طبعة القاهرة: ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م. (أو ج ٤ / ٢٠٤، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت) ١٤٠٧ هـ).

المهاجرون الأولون: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾[١]؟؟، قالوا: لا! قال: فأنتم: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢]؟؟ قالوا: لا! قال: أما أنتم، فقد تبرأتم أن تكونوا من الذين قال الله عزّوجلّ فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٣]، اخرجوا فعل الله بكم»[٤].

ولو شك بعضهم بهذه الرواية التي استدل فيها الإمام بآيات من القرآن الحيكم (وهو استدلال واضح لا ريب فيه)، فإنا نحيلهم إلى كتاب الأدعية المعروف بـ«الصحيفة السجادية» المأثورة عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام أيضاً، والتي اتفق الشيعة الإمامية والزيدية على روايتها عنه بسند صحيح، لنرى قول الإمام زين العابدين عليه السلام في الصحابة:

«وكان من دعائه، عليه السلام، في الصلاة على أتباع الرسل ومصدقيهم:

١ – سورة الحشر، الآية ٨.

٢ – سورة الحشر، الآية ٩.

٣ – سورة الحشر، الآية ١٠.

٤ – «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الاصبهاني: ج /٣ ص ١٣٦، ط. ٤ دار الكتاب العربي، بيروت.

«... (٣) اللّهم أصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحابة والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه، وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجّة رسالاته.

(٤) وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوّته، وانتصروا به.

(٥) ومن كانوا منطوين على محبّته يرجون تجارة لن تبور في مودّته.

(٦) والذين هجرتهم العشائر إذ تعلّقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظلّ قرابته.

(٧) فلا تنس لهم، اللّهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، وبما حاشوا الخلق عليك، وكانوا مع رسولك دعاة لك وإليك.

(٨) واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم، وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه، ومن كثرت في إعزاز دينك من مظلومهم.

(٩) اللّهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان، الذين يقولون ربّنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان خير جزائك.

(١٠) الذين قصدوا سمتهم، وتحروا وجهتهم، ومضوا على شاكلتهم»[1].

وإذا أراد أحد أن يتأكد أكثر من هذا الموقف لأئمّة العترة من زيد بن علي، فإليه أيضاً ما جاء في رسالة جدّه الإمام الحسين بن علي عليه السلام، كما نقلها المؤرخ الطبري في تاريخه، فقال:

١ – الصحيفة السجادية: ص ٥٨ ـ ٦١ (ط. طهران، ١٤٧٥ هـ).

«وقد كان حسين كتب إلى أهل البصرة كتاباً: قال هشام: قال أبو مخنف: حدثني المصعب بن زهير عن أبي عثمان النهدي قال كتاب حسين مع مولى لهم يُقال له سلمان، وكتب بنسخة إلى رؤوس الأخماس بالبصرة وإلى الأشراف...

أمّا بعد، فإنّ الله اصطفى محمداً على خلقه، وأكرمه بنبوته، واختاره لرسالته، ثم قبضه الله إليه، وقد نصح لعباده، وبلغ ما ارسل به، وكنّا أهله وأولياءه وأوصياءه وورثته وأحق الناس بمقامه في الناس، فاستأثر علينا قومنا بذلك، فرضينا، وكرهنا الفرقة، وأحببنا العافية، ونحن نعلم أنا أحق بذلك الحق المستحق علينا ممن تولاه، وقد أحسنوا وأصلحوا، وتحرّوا الحق فرحمهم الله، وغفر لنا ولهم، وقد بعثت رسولي إليكم بهذا الكتاب، وأنا أدعوكم إلى كتاب الله وسنّة نبيّه، فإن السنّة قد أُميتت، وإنّ البدعة قد احييت، وإن تسمعوا قولي، وتطيعوا أمري، أهدكم سبيل الرشاد والسلام عليكم ورحمة الله»[1]

لا شك، أنّه إذا عرف المسلمون ما ذكرناه، وقبلوا به، فإنّ ذلك لكفيل بإيجاد تقارب وتفاهم كبيرين بين أهل السنّة والإمامية والزيدية، سيما أنّ هذا الكلام، يتفق مع بيعة ورضى الإمام علي عليه السلام بخلافة مَنْ سبقه، ويتفق مع مذهب الإمام زيد بن علي عليه السلام، وهو ما يقبل به أيضاً المعتدلون كلهم من أهل السُّنة والجماعة.

والشاهد على ما نقول: ما ذكره العالم السنّي ابن أبي الحديد

١ – تاريخ الطبري: أحداث سنة ٦٠ هـ ج ٤ / ص ٢٦٦ (ط. القاهرة، ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م)، أو ج ٤ / ص ٢٨٠ (ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ هـ)، وهذا الاقتباس تأكيد مضاف من المترجم.

الشافعي في «شرحه على نهج البلاغة» حيث قال: «فرسول الله (صلى الله عليه آله وسلم) أخبره أنّ الإمامة حقه، وأنّه أولى بها من الناس أجمعين، وأعلمه أنّ في تقديم غيره، وصبره على التأخُّر عنها مصلحة للدين راجعة إلى المكلّفين، وأنّه يجب عليه أن يمسك عن طلبها، ويغضي عنها لمن هو دون مرتبته، فامتثل ما أمره به رسول الله (صلى الله عليه آله وسلم) ولم يخرجه تقدم من تقدم عليه من كونه الأفضل والأولى والأحق، وقد صرّح شيخنا أبوالقاسم البلخي رحمه الله تعالى بهذا، وصرّح به تلامذته، وقالوا لو نازع عقيب وفاة رسول الله (صلى الله عليه آله وسلم)وسلّ سيفه، لحكمنا بهلاك كل من خالفه، وتقدم عليه كما حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، ولكنّه مالك الأمر، وصاحب الخلافة إذا طلبها، وجب علينا القول بتفسيق من ينازعه فيها، وإذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عليها، وحكمه في ذلك حكم رسول الله (صلى الله عليه آله وسلم) لأنّه قد ثبت عنه في الأخبار الصحيحة أنّه قال: (علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيثما دار)، وقال له غير مرّة: (حربك حربي وسلمك سلمي)، وهذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي، وبه أقول»[1].

علاوة على ما ذكرناه، فانّ ممّا يزيد ما ذكرناه إثباتاً، علاقة علي عليه السلام الطيبة مع سابقيه من الخلفاء، من الصلاة وراءهم، وتزويج ابنته أُم كلثوم من الخليفة الثاني، وتسمية أولاده بأسماء الخلفاء،

١ – شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ٢ / ص ٢٩/٧، أو ج ١ / ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ من طبعة بيروت.

وأمثال هذه الأُمور التي يتفق على نقلها الشيعة والسنة، ومن ذلك ما نقله الشيخ الحرّ العاملي في كتابه «وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» بسنده عن سماعة، قال: «سألته عن مناكحتهم (أي المخالفين لمذهب الشيعة) والصلاة خلفهم؟ فقال: هذا أمر شديد لن تستطيعوه، قد أنكح رسول الله (صلى الله عليه آله وسلم)، وصلّى علي عليه السلام وراءهم»[1].

قوله: قد (أنكح رسول الله)، أي أنّ رسول الله صاهر، وأنكح الخلفاء، حيث أنكح ابنتيه عثمان، ونكح ابنتي أبي بكر وعمر.

وفي هذا يقول العلّامة السيد عبد الحسين شرف الدين ـ(هو من كبار أعلام علماء الشيعة في القرن الأخير ـ في كتابه «أجوبة مسائل موسى جار الله»:

«أمّا صلاة علي عليه السلام، وراء أبي بكر وعمر، فليست تقية، إذ حاشى الإمام أن يجعل عبادته تقية، ويجوز للشيعي أن يقتدي بالسّني».

ولم يكن هذا السلوك مختصاً بأميرالمؤمنين علي عليه السلام، بل كان سائر أئمّة العترة أيضاً يقتدون بأهل السُّنة في صلواتهم، كما جاء في كتاب «وسائل الشيعة» المذكور ما نصه:

«علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: صلى حسن وحسين خلف مروان، ونحن نصلي معهم»[2].

١ – وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: كتاب الصلاة: ج ٨ / ص ٣٠١، ح رقم ١٠٧٢٦، من طبعة مؤسسة آل البيت، قم، ١٤٠٧ هـق، أو الصفحة ٤٣٤ من الطبعة الحجرية القديمة.

٢ – المصدر السابق: ج ٨ / ص ٣٠١، ح رقم ١٠٧٢٥.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أنّ سلوك علي عليه السلام وأولاده الأكارم، مع الخلفاء جميعهم لم يكن واحداً، فهم لم يكونوا مؤيدين ولا مصاحبين أبداً الخلفاء من أمثال معاوية بن أبي سفيان أو ابنه يزيد بن معاوية، وكان سلوكهم معهم يختلف تماماً عن سلوكهم مع الخلفاء الراشدين، الذين كانوا على علاقة طيبة معهم وصلت لحد إنكاحهم وتسمية أولادهم بأسمائهم، ممّا اتفق الفريقان الشيعة والسنّة على نقله كما ذكرنا، وفيما يلي ذكر ما جاء في ذلك من كتب الشيعة.

روى مُحدّث الإمامية في القرن الأخير، الشيخ عباس القمي في كتابه «منتهى الآمال» تحت عنوان: «ذكروا أولا حضرة أميرالمؤمنين عليه السلام»:

«وكان لحضرة أمير المؤمنين عليه السلام، طبقاً لما نقله الشيخ المفيد، سبعة وعشرون ولداً، أربعة منهم وهم: الإمام الحسن والإمام الحسين وزينب، الملقبة بالعقيلة، وزينب الصغرى الملقبة بأُم كلثوم، حكاية تزويجها لعمر مسطورة في الكتب[1]، وصارت بعده ضجيعة عون بن جعفر، وبعده زوجة محمد بن جعفر...»[2].

وجاء ما يثبت هذا التزويج في كتاب حديثي شيعي آخر (من الكتب الأساسية الأربعة) وهو كتاب «التهذيب» لمؤلفه شيخ الطائفة،

١ – هذا التزويج منصوص عليه في الإرشاد للشيخ المفيد والتهذيب للشيخ الطوسي، ووسائل الشيعة للحر العاملي، وغيرها من كتب الحديث عند الشيعة.

٢ – منتهى الآمال، ج ١ / ص ١٨٦، طبع طهران.

محمد بن الحسن الطوسي، قال:

«محمد بن الحسن الطوسي باسناده... عن جعفر عن أبيه عليه السلام، قال: ماتت أُم كلثوم بنت علي عليه السلام وابنها زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة، ولا يُدرىٰ أيهما هلك قبل، فلم يورث أحدهما من الآخر، وصلى عليهما جميعاً»[1].

وعن أسماء أولاد علي، ينقل الشيخ عباس القمي في كتابه المذكور «منتهى الآمال»:

«أبو بكر بن علي عليه السلام،.. أُمّه ليلىٰ بنت مسعود بن خالد»[2].

«ومن أبناء أمير المؤمنين عليه السلام خمس ذكور: الإمام الحسن والإمام الحسين ومحمد بن الحنفية وعباس وعمر الأكبر...»[3].

وفي الكتاب نفسه ذكر من أولاد عليّ: **«عثمان بن علي...»**[4].

أمّا بالنسبة للمسألة الثالثة: فلقد كان سلوك أئمّة أهل البيت

١ – وسائل الشيعة للحر العاملي: كتاب الميراث: ص ٢٦ ـ باب أنّه لو مات اثنان بغير سبب...، صفحة ٤٠٥ (الطبعة الحجرية: أو: ج ٥ / ص ٣١٤ ح رقم ٣٣٠٦٧ ـ طبعة مؤسسة آل البيت، قم ١٤٠٩ هـ) قلت (المترجم): وفي الوسائل حديث آخر أيضاً؛ يثبت ذلك، نقله الحر العاملي عن كتاب الخلاف للشيخ الطوسي ونصه:

«روىٰ الشيخ في الخلاف عن عمار بن ياسر قال: أُخرجت جنازة أُم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر وفي الجنازة الحسن والحسين وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس وأبو هريرة، فوضعوا جنازة الغلام ممّا يلي الإمام والمرأة وراءه، وقالوا هذا هو السنّة» وسائل الشيعة) ٢ ـ باب أنّه يجزي صلاة واحدة على جنازة.. ج ٣٢ / ص ١٢٨، ح رقم ٣٢٠٥.

٢ – منتهى الآمال: ١ / ٣٨٢.

٣ – نفس المصدر: ١ / ١٨٨.

٤ – نفس المصدر: ١ / ٣٨٢.

عليهم السلام مع فقهاء أهل السُّنة والجماعة وعامتهم، قائماً على المودة وحسن العشرة وإخلاص النصيحة، وكنموذج على ذلك ننقل ما أورده المحدّث عباس القمي في كتابه: «الأنوار البهية» في تواريخ الحُجج الإلهيّة:

«عن مالك بن أنس فقيه أهل المدينة، قال: كنت أدخل على الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، فيقدم لي مخدة، ويعرف لي قدراً، ويقول: يا مالك! إنّي أُحبّك، فكنت أسرُّ بذلك، وأحمد الله عليه»[1].

كما أنّ هناك عدداً كبيراً من الأحاديث مروية في كتب الشيعة الإمامية عن أئمّة أهل البيت، يحثّون فيها أتباعهم على حسن السلوك وطيب المعاشرة مع أهل السُّنة وعامة المسلمين، وسنكتفي بذكر بعض هذه الأحاديث، فمن ذلك ما رواه الحر العاملي في وسائل الشيعة عن محمد بن الحسن بإسناده عن أبي علي في حديث، قال:

«قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ لنا إماماً مخالفاً، وهو يبغض أصحابنا كلّهم!، فقال: ما عليك من قوله، فوالله لئن كنت صادقاً لأنت أحقّ بالمسجد منه، فكن أول داخل وآخر خارج، وأحسن خُلقك مع الناس، وقل خيراً»[2].

وفي الوسائل كذلك عن أحمد بن محمد البرقي في المحاسن عن

١ – الأنوار البهية، ص ٧٥، طبع مشهد.

٢ – وسائل الشيعة: كتاب الصلاة، ص ٥٣٤ (الطبعة الحجرية)؟ أو ج ٨ / ص ٣٠٠، رج رقم ١٠٧٢٢، (طبعة مؤسسة آل البيت، قم).

ابن محبوب عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام، يقول:

«.. إنّ الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسناً﴾، ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلّوا معهم في مساجدهم»[1].

وفي الوسائل أيضاً عن كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي بن بابويه القمي بإسناده:

«عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام، أنّه قال: يازيد، خالقوا الناس بأخلاقهم، صلّوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمّة والمؤذّنين فافعلوا، فإنّكم إذا فعلتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية، رحم الله جعفراً، ما كان أحسن ما يؤدّب أصحابه، وإذا تركتم ذلك قالوا هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر، ما كان أسوأ ما يؤدّب أصحابه»[2].

فأمثال تلك الآثار توجد بوفرة في كتب الحديث والفقه الشيعية، وكلّها تدل على أنّ منهج الأئمّة في التعامل مع فقهاء وعامة أهل السُّنة منهج محمود يدعو للتآخي والتأليف والوحدة.

المسألة الرابعة: والأهم من كل ما سبق: هي أنّه ليس هناك أي

١ – المصدر السابق: ص ٥٣٤ (الطبعة الحجرية. أو ج ٨ / ص٣٠١، ح رقم ١٠٧٢٤، (طبعة مؤسسة آل البيت، قم).

٢ – وسائل الشيعة: ٨ ـ بابا استحباب الآذان للعامة والصلاة...، ج ٨ / ص ٤٣٠: حديث رقم ١١٠٩٢.

دليل على أنّ «الخطأ» في الاعتقاد في موضوع «الإمامة» و«الخلافة» بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سيؤدّي بصاحبه إلى نار جهنّم! بل على العكس، لدينا أحاديث لأئمّة الشيعة يصرحون فيها أنّ المسلم إذا كان متقياً، فهو من أهل النجاة، حتى لو لم يعترف بإمامتهم.

كما أنّه من الطرف الآخر، لا يوجد أي دليل لدى أهل السُّنة، يفيد أنّ الشيعة، إذا كانوا صالحين متقين، لن يكونوا من أهل النجاة.

وأكثر ما يمكن أن يقوله الطرفان هو أنّ المسلم المتقي، الذي عرف الحق في أمر الإمامة والخلافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وآمن به، يكون أفضل عند الله تعالى ممن لم يعرف ذلك.

ولو دُرستْ هذه المسألة حق الدراسة، وبُحثتْ كما يجب، لأوصلت إلى نتيجة رائعة ترفع أسباب العداوة والبغضاء والكراهية جميعها، لتبدلها محبّة وتصالحاً وأُخوة، والعجيب أنّه علاوة على القرآن الكريم، فإنّ آثار أهل البيت وأحاديث الصحابة تُجمعُ على حل تلك المسألة بالنتيجة المذكورة، وفيما يلي بيان ذلك:

روى المحدّث الكاشاني[1] في كتابه «الكلمات المكنونة» أنّ الإمام الحسن بن علي عليه السلام، قال (ضمن مجادلة طويلة مع

١ – هوالمحدث الملا محمد محسن بن شاه مرتضى الكاشاني المعروف بالفيض الكاشاني من العلماء البارزين في ايران في العهد الصفوي، كان تلميذاً لميرداماد ولصدر الدين الشيرازي (فيلسوف العصر الصفوي الشهير)، ويقال إنّ استاذه هذا هو الذي أطلق عليه لقب الفيض، والمحدث الكاشاني هو مؤسس وباني المدرسة الفيضية في قم، وصاحب كتب مشهورة في الفقه والحديث والتفسير والحكمة مثل «الوافي» و«الصافي» و«اصول المعارف» وغيرها، توفي سنة ١٠٩١ هـ.

معاوية):

«.. إنّما الناس ثلاثة: مؤمن يعرف حقنا، ويسلم لنا، ويأتم بنا، فذلك ناجٍ، ومحبّ لله وليٍّ، وناصب لنا العداوة، يتبرأ منّا ويلعننا، ويستحل دماءنا، ويجحد حقّنا، ويدين الله بالبراءة منّا، فهذا كافر مشرك فاسق، وإنّما كفر، وأشرك من حيث لا يعلم، كما سبوا الله عدواً بغير علم، كذلك يشرك بالله بغير علم، ورجل آخذ بما لا يختلف فيه، ورد علم ما أشكل عليه إلى الله مع ولايتنا، ولا يأتم بنا، ولا يعادينا، ولا يعرف حقنا، فنحن نرجو أن يغفر الله له، ويدخله الجنّة...»[1].

ويروي المحدِّث البحراني[2] في تفسيره المعروف بالبرهان:

«عن يحيى الحلبي عن ابن مسكان عن زرارة قال: سئل أبوعبدالله عليه السلام، وأنا جالس، عن قول الله تعالى: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عشرُ أَمثالِها**﴾ **يجري لهؤلاء ممن لا يعرف منهم هذا الأمر؟ فقال: لا، إنّما هذه للمؤمنين خاصة، قلت له: أصلحك الله، أرأيت من صام، وصلّى، واجتنب المحارم، وحسن روعه ممن لا يعرف ولا ينصب؟ فقال: إنّ الله يدخل أُولئك الجنّة برحمته**»[3].

١ – الكلمات المكنونة للفيض الكاشاني: ص ٢٣٨، وهو ضمن حديث طويل في بحار الانوار، ج ٤٤ / ص ١٠١ ـ ١٠٢.

٢ – هو السيد هاشم بن سليمان الحسيني البحراني: من علماء الإمامية ومحدثيهم ذوي النزعة الإخبارية، وهو مشهور بكثرة تتبعه للأخبار والروايات، وكتابه المعروف باسم «البرهان في تفسير القرآن» من أشهر التفاسير بالمأثور، وقد جمع فيه: «تفسير علي بن إبراهيم القمي» وروايات محمد بن مسعود العياشي، وغيرهما، توفي سنة ١١٠٧ وقيل ١١٠٩ هـ

٣ – البرهان في تفسير القرآن، تأليف المحدّث البحراني: ذيل تفسير للآية ١٥٩ من سورة الأنعام.

وقد أظهر بعض علماء الشيعة ـ بعد نقله لتلك الأحاديث عن الأئمّة ـ رأيه وفتواه طبقاً لهذه الروايات، ومن هؤلاء المحدّث الفيض الكاشاني حيث قال تعليقاً على ما سبق من الروايات:

«من ههنا نحكم بنجاة كثير من المخالفين الواقعين في عصر خفاء إمام الحق والمبين لأئمتنا، صلوات الله عليهم، وإن لم يعرفوا إمامتهم»[١].

لا يخفى على أحد مدى أهميّة تلك البيانات المستنتجة من الروايات المذكورة، إذ إننا عندما لا نعدُّ المسلمين الذين يخالفوننا في المذهب، من أهل النار، فإننا نستطيع إذاً أن نتولاهم بصدق، وأن نحبّهم من قلوبنا وبذلك تتحقق الوحدة، أمّا حين يقصُر كل مذهب دخول الجنّة على أتباع مذهبه فقط، وينظر إلى أتباع الفِرق الأُخرىٰ على أنّهم جهنميون! فإنّ الوحدة والاتفاق لن يتحققا أبداً، ونحمد الله تعالى على أنّ أهل بيت نبيّ الإسلام (صلّى الله عليه وآله وسلم) بفضل بُعد نظرهم واتساع صدورهم فتحوا بتعاليمهم تلك الباب واسعاً لاتحاد المسلمين، كما فتح الله تعالى والإسلام العزيز هذا الطريق للمسلمين.

ومن أجل تأكيد وتقوية هذا الموضوع الأساسي، فإننا ننقل من كتاب أُصول الكافي للمحدّث الكليني (وهو أحد وأقدم كتب الحديث لدى الإمامية) حديثين آخرين:

(ط. طهران)، والحديث رواه المجلسي في بحار الأنوار) ٨٧ / ص ١٦٢، نقلاً عن البرقي في كتابه المحاسن.

١ – الكلمات المكنونة: ص ٢٣٧.

«محمد بن يعقوب الكليني بإسناده... عن زرارة، قال: دخلنا أنا وحمران أو أنا وبكير على أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: إنّا نمدّ المطمار، قال: وما المطمار؟ قلت: الترّ[١]**، فمن وافقنا من علوي أو غيره تولیناه، ومن خالفنا من علوي أو غيره برئنا منه، فقال لي: يا زرارة! قول الله أصدق من قولك، فأين الذين قال الله عزّ وجلّ: إلّا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً؟**[٢]**، أين المرجون لأمر الله**[٣]**، أين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً؟**[٤] **أين أصحاب الأعراف**[٥] **أين المؤلفة قلوبهم»**[٦].

ففي هذا الحديث يشير الإمام الباقر عليه السلام، بنظرته، القرآنية الواسعة، إلى فرق من الناس المقصرين أعطاهم الله تعالى، في قرآنه المجيد، الأمل بالغفران والنجاة، مبيناً لزرارة سعة رحمة الله، ناهياً إيّاه عن الجمود والتصلب في التفكير والتباعد عن سائر المسلمين.

وفي حديث آخر للكليني بإسناده:

«عن عبدالرحمن بن الحجاج عن هاشم بن صاحب البريد قال: كنت ومحمد بن مسلم وأبو الخطاب مجتمعين، فقال لنا أبو الخطاب، ما تقولون فيمن لم يعرف هذا الأمر؟ فقلت، مَن لم يعرف هذا الأمر فهو كافر. فقال أبو

١ – المطمار والتر (بضم المثناة الفوقية والراء المشددة) خيط يستخدم في البناء يقدّر به.

٢ – إشارة للآية ٩٨ من سورة النساء.

٣ – إشارة للآية ١٠٦ من سورة التوبة.

٤ – إشارة للآية ١٠٢ من سورة التوبة.

٥ – إشارة للآية ٤٦ من سورة الأعراف.

٦ – الكافي: باب أصناف الناس، ج ٢ / ص ٣٨١ ـ ٣٨٣.

الخطاب: ليس بكافر حتّى تقوم عليه الحجّة، فاذا قامت عليه الحجّة فلم يعرف فهو كافر، فقال له محمد بن مسلم، سبحان الله ما له إذا لم يعرف، ولم يجحد يكفر! ليس بكافر إذا لم يجحد، قال: فلما حججت دخلت على أبي عبدالله، فأخبرته بذلك، فقال: إنّك قد حضرت، وغابا، ولكن موعدكم الليلة الجمرة الوسيط بمنى، فلما كانت الليلة اجتمعنا عنده وأبو الخطاب ومحمد بن مسلم، فتناول وسادة فوضعها في صدره، ثم قال لنا: ما تقولون في خدمكم ونسائكم وأهليكم أليس يشهدون أن لا إله إلّا الله؟ قلت بلى. قال: أليس يشهدون أنّ محمداً رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)؟ قلت بلى. قال: أليس يصلّون، ويصومون، ويحجّون؟ قلت: بلى. قال: فيعرفون ما أنتم عليه؟ قلت: لا. قال: فما هو عندكم؟ قلت: من لم يعرف هذا الأمر فهو كافر. قال: سبحان الله! أما رأيت أهل الطريق وأهل المياه قلت: بلى. قال: أليس يصلّون، ويصومون، ويخحّون، أليس يشهدون أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله؟ قلت: بلى. قال: فيعرفون ما أنتم عليه؟ قلت: لا. قال: فما هم عندكم؟ قلت: من لم يعرف هذا الأمر فهو كافر. قال: سبحان الله!! أما رأيت الكعبة والطواف وأهل اليمن وتعلّقهم بأستار الكعبة؟ قلت: بلى، قال: أليس يشهدون أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله، ويصلّون، ويصومون، ويحجّون؟ قلت: بلى. قال: فيعرفون ما أنتم عليه؟ قلت: لا. قال: فما تقولون فيهم؟ قلت: من لم يعرف، فهو كافر! قال: سبحان الله!!! هذا قول الخوارج. ثم قال: إن شئتم أخبرتكم. فقلت أنا لا. فقال: أما شرّ عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعوه منّا، قال: فظننت أنّه يديرنا على

قول محمد بن مسلم»[1].

ويوجد الكثير من أمثال هذه الروايات، منقول من طرق الإمامية عن أئمّة أهل البيت، في كتب أحاديثهم.

ثم من ناحية أُخرىٰ، نعلم جميعاً أنّ الذين قاتلوا تحت راية أميرالمؤمنين تأييداً لحكومته ودفاعاً عنها ضدّ من خرجوا عليه، وقُتلوا في هذا السبيل، في معركتي الجمل وصفين، يعدّون، باتفاق الشيعة والإمامية وسائر فرق الشيعة، شهداء من أهل الجنّة، هذا مع أنّ أغلبهم كانوا من أهل السّنة الذين بايعوا راغبين الخلفاء الراشدين السابقين، قبل أن يصل الدور لعلي عليه السلام، فيبايعوه، وهذا يقيني، لأنّه لو كان كل هذا الجمع العظيم من الأنصار، منذ البداية، من الشيعة المعتقدين بأن علياً هو الخليفة للنبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلم) بل أفضل، لكان علي عليه السلام، قادراً من البداية بالاستعانة بهذه الأكثرية من الصحابة، على أن يصرّ على منصب الخلافة، ويستعين بهم للوصول إلىٰ حقّه المشروع، مع أنّ شيئاً من هذا لم يحصل، وبالتالي فليس هناك من أدنىٰ شك في أنّ أغلب أُولئك المقاتلين مع علي كانوا من أهل السُّنة والجماعة، وقد أشار علي عليه السلام، نفسه لهذا الأمر في رسالة من رسائله لمعاوية التي قال فيها:

«إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم

١ - اصول الكافي: باب الكفر، ج ٢ / ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

عليه...»[١].

ومع ذلك، فإنّ الشيعة والسّنة، اليوم ومن قبل، متفقون ومجمعون على أنّ شهداء صفين والجمل، من أهل النجاة، وعدّهم علي، حسبما نقل عنه في نهج البلاغة وغيره، من أهل الجنّة، حيث قال:

«ما ضرّ إخواننا الذين سُفكت دماؤهم، وهم بصفين، أن لا يكونوا اليوم أحياء يسيغون الغصص، ويشربون الرنق، قد والله لقوا الله فوفّاهم أجورهم، وأحلّهم دار الأمن بعد خوفهم»[٢].

أمّا أهل السُّنة والجماعة فإنّهم رووا في أُمهات كتب أحاديثهم من الصحاح والسنن أحاديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) تبيّن أركان الإيمان وشروط النجاة ودخول الجنّة، تنطبق جميعها على الشيعة، فليس عندهم أي دليل على عدم نجاة الشيعة مع تحقق شروط النجاة المذكورة في أحاديث النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم).

فمن ذلك مثلاً ما أخرجه البخاري في صحيحه، بسنده عن أنس بن مالك قال:

«أنّه (صلّى الله عليه وآله وسلم) قال لمعاذ رضي الله عنه: ومعاذ رديفه على الجَمل، يا معاذ بن جبل! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك. قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً. قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلّا

١ – نهج البلاغة، الرسالة السادسة من باب الرسائل، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧، وقد أورد نصر بن مزاحم المنقري هذه الرسالة في كتابه «وقعة صفين»، ص ٢٩ (ط. القاهرة: وعبارته: «... لأنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه...».

٢ – نهج البلاغة: القسم الأول، الخطبة رقم ١٨١.

الله وأنّ محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلّا حَرَّمَهُ الله على النار!»[١].

ونحوه، ما أخرجه البخاري أيضاً بسنده عن عبادة رضي الله عنه، عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم) قال:

«من شهد أنّ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأنّ عيسى عبدالله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأنّ الجنّة حق والنار حق، إلّا أدخله الله الجنّة على ما كان من العمل» وزاد أحد رجال السند: **«من أبواب الجنّة الثمانية أيّها شاء»**[٢].

وروى البخاري كذلك أنّ «وفد عبدالقيس» أي مبعوثي قبيلة عبد القيس الذين أرسلتهم قبيلتهم ممثلين عنهم للقاء النبي صلى الله عليه وآله:

«لمّا أتوا النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم) قالوا: يا رسول الله! إنّا لا نستطيع أن نأتيك إلّا في الشهر الحرام وبيننا وبينك هذا الحي من كفّار مضر، فمرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنّة، وسألوه عن الأشربة.

فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: شهادة أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس، ونهاهم عن أربع عن الخنتم

١ – صحيح البخاري: كتاب العلم / باب من خص بالعلم قوماً دون قوم، وصحيح مسلم: ١ ـ (كتاب الإيمان / (١٠) باب مَن لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنّة، حُرِّمَ على النار.

٢ – صحيح البخاري: ٦٠ ـ كتاب الأنبياء / ٤٧ ـ باب قوله يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم، وصحيح مسلم: ١ ـ (كتاب الإيمان / (١٠) باب مَن لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنّة، حُرِّمَ على النار.

والدباء والنقير والمزفت وربّما قال المُقير[١]، **وقال: احفظوهن وأخبروا بهنّ مَن رواءكم»**[٢]..

والشيعة تؤمن، وتلتزم بهذه الأُمور كلها التي جلعها النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم) شرط دخول الجنّة، فهم ناجون قطعاً، حسب روايات أهل السُّنة، فما وجه القلق؟ وما الداعي لأهل السُّنة ألّا يعدّوا الشيعة من أهل النجاة؟؟

وقد يقول قائل من أهل السُّنة: إنّ الشيعة مبتلون بالغلوّ في حق أئمتهم وبالإبتداع في دينهم، وبتكفير سائر المسلمين من غير مذهبهم، ولهذا السبب تنطبق عليهم الأحاديث التي فيها ا لوعيد لأهل البدع والضلال بالنار!

فأقول: إنّ الشيعة مثلهم مثل سائر المسلمين، فيهم طوائف وتيارات مختلفة، فيهم الغلاة المبتدعون، وفيهم المعتدلون المستقيمون الذين يذمون المبتدعين، ويطعنون بهم، ويرفضون غلوهم، تبعاً لتعاليم أئمتهم الذين ذموا الغلاة، ودعوا للبراءة منهم، فقد وردت في كتب الحديث والرجال الشيعية مثل كتاب «رجال الكشي»[٣] وغيره من كتب الرجال القديمة المعتمدة لدى الإمامية

١ – الخنتم والدباء والنقير والمزفّت هي أنواع من الجرار كانوا يلقون فيها العنب أو التمر، فيتخمر بسرعة، فنهاهم عن النتباذ فيها.

٢ – صحيح البخاري: كتاب الإيمان / باب أداء الخمس من الإيمان، ح ٥٣. وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين، ح ١٧.

٣ – الكشي: هو أبو عمرو، محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي من علماء الإمامية في القرن الرابع، ومن أعلام القوم، وصاحب أحد أقدم كتب الرجال الذي عنوانه (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين)، واشتهر بـ (رجال الكشي).

ومثلها لدى الشيعة الزيدية، أحاديث عديدة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، تذم الغلاة، وتدعو للبراءة منهم، والابتعاد عنهم، ومن هذا ما رواه الكشي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنّه قال لمرازم:

«قل للغالية: توبوا إلى الله، فإنّكم فساق كفّار مشركون»[١].

وكذلك أوصى الإمام الصادق عليه السلام أصحابه قائلاً:

«لا تقاعدوهم، ولا تؤاكلوهم، ولا تشاربوهم، ولا تصافحوهم، ولا توارثوهم»[٢].

وبناءً عليه، فإذا قال بعض المتشيعة، أو بعض مَن ينتسبون لأهل السُّنة من غلاة الصوفية: إنّ الأئمة أو الأقطاب يُدعَون، ويخلقون، ويرزقون، أو أنكر بعضهم ضرورياً من ضروريات الدين، أو ابتدع بعضهم في الدين بدعاً غير ما أنزله الله تعالى، فإنّ أمثال هؤلاء لن يكونوا من أهل النجاة بالطبع، لكن لا يجوز، بحال من الأحوال، أن تحسب أقوال وأعمال مثل هؤلاء المتطرفين الغلاة على سائر أبناء مذهبهم الذي ينتمون إليه.

وبالتالي، كيف يمكن تكفير المسلم لمجرّد كونه شيعياً زيدياً أو إمامياً؟؟ وإذا كان كل خطأ يرتكبه بعض أبناء مذهب إسلامي داعياً لتكفير أبناء ذلك المذهب كلهم، فعندها لن يبقى مسلم على وجه الأرض!! ولصار دين الله صعباً ضيقاً، وضاقت رحمته الواسعة،

١ – رجال الكشي، ص ٢٥٢: طبع النجف.

٢ – المصدر السابق، في الصحيفة نفسها.

والإسلام أوسع من ذلك، والحمد الله ربّ العالمين.

ولحسن الطالع، تنبّه عدد من علماء المسلمين الواعين إلى خطورة هذه الطريقة الخاطئة في تكفير المسلمين لبعضهم البعض، فعمدوا إلى انتقادها في كتاباتهم، كما فعل المرحوم السيد عبدالحسين شرف الدين الموسوي العاملي، من علماء الشيعة البارزين في كتابه: «الفصول المهمة في تأليف الأُمة»، والمرحوم السيد محمد رشيد رضا، من علماء السُّنة الكبار، في مجلته «المنار»، والتي أجد من المناسب أن أختم كتابي هذا بعبارة منها للسيد رشيد رضا حيث يقول:

«إنّ من أعظم ما بُليت به الفرق الإسلامية رمي بعضهم بعضاً بالفسق والكفر، مع أنّ قصد كل الوصول إلى الحق بما بذلوا جهدهم لتأييده واعتقاده والدعوة إليه، فالمجتهد، وإن أخطأ، فمعذور»[1].

إلى هنا أختتم كلامي سائلاً الله عزّ وجلّ أن يوفّق عامة علماء هذه الأُمّة أكثر من ذي قبل، للتأسي بعلي وأولاده الكرام في السعي الصادق لإنهاء تفرق المسلمين وتشتتهم، واستبداله بالوحدة والألفة والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

---

١ – العدد السابع عشر من «المنار»، ص ٤٤.

التحقيق في منشأ حكومة ولاية الفقيه بالنظر إلى حكومة النبي صلى الله عليه وآله

مقدمة:

إنّ البحث في مشأ مشروعية الحكومة إسلامية يعتبر بحثاً واسعاً لا يمكن الاحاطة بجميع أبعاده وجوانبه في مقالة واحـدة، ولذلك فإننا في بداية هذه المقالة سنقوم في تشخيص الكثير من الأُصـول الموضوعة لهذا البحث، وبالابتعاد عن التوغل في جوانب فرعية من البحث نظير مـعنى الحكـومة، التـفاوت بـين الحكـومة والخـلافة، التفاوت بين الحكومة والقـضاء وأمـثال ذلك فـإننا نـحصر مـعنى الحكومة في هذا البحث بالمعنى السائد والمتداول، أي السلطة على الناس، ونبحث في هذه المقالة الاجابة على هذه السؤال، من مـنح الحاكم التسلط على الناس؟

في هذا الزمان من يدعي أنّ هذا الحق قد نزل به ملك الوحي، لأنّ جميع أفراد البشر بعد رحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مـحرومون مـن هـذا الفيض الإلهي كما قال الإمام علي عليه السلام عـند تـغسيله لجسـد النـبي الأكرم: «بأبي أنت وأُمي يار سول الله لقد انقطع بموتك ما لم ينقطع بموت غيرك من النبوة والإنباء أخبار السماء».

على هذا الأساس ففي زمـاننا هـذا وحـتى فـي عـصر الأئـمّة

الأطهار عليهم السلام لا أحد يمكنه أن يدعي أنّ حق السلطة قد فوّض إليه من الله بصورة مباشرة، لأنّ الوحي الإلهي قد انقطع بعد وفاة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، نعم باعتقادنا أنّ الرسول الأكرم قد نصب الأئمّة الأطهار، وبما أنّ الرسول منصوب من قبل الله تعالى، فالأئمة بدورهم منصوبون من قبل الله بالواسطة، ولكنّ هذا النصب في أي شيء؟ هل في تبليغ الأحكام أو في التبليغ والتنفيذ، أو في تشكيل الحكومة، أو في هداية الناس إلى الإيمان والمعنويات...؟ فهذه بحوث أُخرى لا نتطرق إليها في هذا البحث.

والآن إذا أراد شخص في زماننا هذا إثبات أنّ سلطة الفقيه إنّما هي من قبل الله تعالى، فلابدّ قبل ذلك أن يثبت: أنّ الله تعالى قد نصب النبي حاكماً، وأنّ النبي الأكرم قد نصب الإمام والخليفة من بعده، وأنّ الإمام بدوره كان له في زمان حضوره إلى نهاية غيبته الصغرى وكلاء ونوّاب خاصّون ثم بعد ذلك يأتي دور الفقيه الجامع للشرائط بعنوانه نائباً عاماً عن الإمام وله حق الحكومة على الناس.

وعلى هذا الأساس فإنّ مقولة النصب الإلهي للحاكم في هذا العصر تحتاج إلى وسائط كثيرة، من العسير إثبات كل واحد من هذه الوسائط، لذلك نوكل البحث فيها إلى فرصة أُخرى، والبحث الذي نروم التحقيق عنه في هذه المقالة يختص بهذا السؤال: هل أنّ حكومة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله كانت من قبل الله أم لا؟

فلو ثبت أنّ حكومته كانت إلهية فسوف يصل الدور إلى البحوث الأُخرى في هذه السلسلة، نحن نعتقد أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله يتمتع

ـ مضافاً إلى مقام الرسالة والنبوة ـ بمقام الحكومة والسلطة الدنيوية أيضاً، ولذلك لا نتفق مع البعض أمثال علي عبدالرازق صاحب كتاب «الإسلام وأُصول الحكم» الذي يرى أنّ النبي الأكرم لم يكن يتمتع بمقام الحكومة والسلطة.

نحن نعتقد أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان حاكماً أيضاً وكان يصدر أحكام الحرب والصلح ويتصدى لقتال المعتدين ويرسل السفراء إلى مختلف الدول والبلدان وكان يقوم بجميع الأعمال التي يرى فيها صلاح الأُمّة، ولكن نقول: إنّ هذه الأُمور بأجمعها تعكس ضرورة تشكيل الحكومة.

وهنا نتساءل: هل أنّ مقام الحكومة للنبي كان أمر الله تعالى أو أنّه حق للناس وقد صوّبوا له هذا الحق بأنفسهم؟

بديهي أنّه لم تكن هناك انتخابات بصورتها الموجودة في هذا العصر، ولكنّ الناس في ذلك الزمان كان لهم منهج خاص في ذلك، وكان يتمّ تعيين المسؤول عن مفاتيح الكعبة والمسؤول عن لباس البيت وقادة قريش بذلك المنهج، ولم تكن الحكومة من مختصات الدين ومبنية على أساس ديني دائماً، بل كانت هناك حكومة قبل الإسلام أيضاً وكان الحكّام يمارسون سلطتهم على الناس.

وعلى هذا الأساس لا يمكن الاعلان عن أنّ النبي الأكرم ـ بمجرّد وجود مسائل الحرب والصلح والعدالة والقسط اجراء الحدود وأمثال ذلك في الإسلام ـ منصوب من قبل الله في هذا المقام، بل يمكن القول إنّ هذا الرسول إنّما بعث من أجل بيان

التكاليف الشرعية للناس، والناس بدورهم تحركوا لانتخابه حاكماً. وبعبارة أُخرى: إنّ إثبات الحاكمية الإلهية للنبي الأكرم تحتاج إلى دليل أيضاً، كما أنّ إثبات رسالته و نبوّته تحتاج إلى دليل.

وعليه ففي نظرنا أنّ حكومة النبي الأكرم أمر مسلّم وبديهي، ولكن أن تكون هذه الحاكمية إلهية فذلك يحتاج إلى دليل.

من أعطى حق الحكومة للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله؟

هناك شواهد عديدة في تاريخ الإسلام تثبت أنّ هذا الحق منحه الناس باختيارهم للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ورغم إمكان المناقشة في كل واحد من هذه الشواهد والقرائن، ولكن عندما تضم هذه الشواهد إلى بعضها فإنّها تخلق في الإنسان ظناً قوياً، ولكن على فرض عدم وجود هذه الشواهد، فمع ذلك لا يمكن إثبات أنّ حاكمية الرسول إنّما هي من الله تعالى وبدون دليل لأنّ انتساب أمر معين إلى الله تعالى يحتاج إلى دليل، فبالنسبة إلىٰ انتساب الرسالة الإلهية نحتاج إلى دليل ونقول إنّ مجرّد ادّعاء شخص معين أنّه نبي ومرسل من الله تعالى لا يكفي بل يحتاج إلى إثبات ادّعائه إلى معجزة، والقرآن الكريم يقرر أنّ محمداً رسول الله ويقول: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ...﴾[1].

أو يقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[2].

١ ـ سورة الفتح، الآية ٢٩.
٢ ـ آل عمران، الآية ١٤٤.

فكذلك اسناد حاكمية الرسول إلىٰ الله تعالى تحتاج إلى دليل، فمع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ القرآن الكريم قد خاطب النبي في موارد كثيرة: «يا أيّها الرسول» و«يا أيّها النبي» ولكننا لا نجد في الآيات الشريفة خطاباً يقول: «يا أيّها الحاكم» أو «محمد حاكم من الله» أو«محمد ملك»، وأمّا ما ذكر من الآيات الشريفة التي تقول: ﴿النَّبِيُّ أَولىٰ بِالمُؤمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِم﴾ و﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ وأمثالها، فسوف نبحثها بالتفصيل لاحقاً، فعليه أنّ انتساب حكومة الرسول الأكرم إلىٰ يحتاج إلى دليل أيضاً، وأمّا ما يتصور البعض أنّ النبي الأكرم قد حكم فعلاً وحصل على مقام الحكومة مضافاً لمقام النبوة وبالتالي فإنّ هذه الحكومة إلهية، فهو توهّم باطل، لأنّه بمجرّد أن يتمتع الشخص بأمرين ومقامين في عرض واحد لا يعني أنّ الواهب لأحدهما معلوم والواهب للمقام الآخر مشكوك، وبالتالي لا يمكن الحكم بأنّ الواهب لكلا هذين المقامين إنّما هو شخص واحد، ومن جهة أُخرى فإنّ العلاقة الحكومة والنبوة هي علاقة عموم وخصوص من وجه بمعنى أنّ بعض الرسل لم يتمتعوا بمنصب الحكومة وبعض الحاكمين لم يكونوا أنبياء والبعض القليل جمع بين النبوة والحكومة. وعليه فإنّ انتساب حكومتهم إلى الله تعالى يحتاج إلى دليل لأنّ حاكميتهم إذا كانت ناشئة من نبوّتهم فلابدّ أن يكون جميع الأنبياء حكاماً أو على الأقل أنّ جميع الأنبياء يعارضون الحكومات في ذلك الوقت لأنّ الحكومة من حقّهم في حين أنّ أنبياء بني اسرائيل وملوكهم كانوا منفصلين، سوى ما كان من أمر النبي داود وسليمان،

حيث جمعوا بين النبوة والحكومة وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ...﴾[1].

وبالنسبة إلىٰ النبيّ سليمان يقول: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾[2].

وعلى هذا الأساس نحتاج لإثبات إلهية حاكمية الرسول الأكرم إلى دليل صريح، وإلّا فلا يمكن انتساب حاكميته إلى الله تعالى.

إنّ أنصار نظرية الحاكمية الإلهية للرسول الأكرم يجب أن يلتفتوا إلى هذه الحقيقة، وهي أنّ كلمة «حاكم» و«خليفة» أو «فاحكم بينهم» لا يمكنها أن تكون دليلاً على إلهية حكومة النبي الأكرم، لأنّ الحكومة ليست من الأُمور التي أسسها الشارع المقدّس بل هي من الأُمور الامضائية، حيث إنّ الناس، قبل النبي الأكرم، كانت لهم حكومات وحكّام ورؤساء قبائل.

وعلى هذا الأساس فإنّ القرآن الكريم لم يتحدث عن أصل الحاجة إلى الحكومة والحاكم وليس لديه ما يقوله، وعلى فرض وجود تعاليم أو أوامر في هذا الصدد فهي أوامر إرشادية أو امضائية، نعم يمكنه بيان شروط الحاكم الإسلامي، وعلى سبيل ا لمثال: ورد في الكتب الفقهية والأُصولية كرات عديدة أنّه لا يمكن التمسك بآية «أحل الله البيع» لتصحيح البيع المشكوك أو المعاملات الجديدة المستحدثة في هذا الزمان، لأنّ «أحل الله البيع» ليس تأسيسية ولم

١ ـ سورة صٓ، الآية ٢٦.

٢ – سورة ص، الآية ٣٥.

يجلس الشارع المقدّس في يوم من الأيّام على كرسي التشريع ليقول إنني أجزت لكم اليوم البيع، وقررت تصحيح معاملاتكم في البيع والشراء بل إنّه كان من بين البيوع المتداولة أن تباع الأموال أحياناً، مثلاً يباع ١٠٠ مثقال ذهب «نقود ذلك الزمان» بـ(١٥٠ أو ١٢٠) في السنة القادمة، ولكن الله تعالى منع مثل هذا النوع من البيع الربوي وقال:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِن الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[1]. إذن يتضح من ذلك أنّ أنواع وأقسام البيوع كانت موجودة في ذلك الوقت ولكن الشارع لم يوافق على نوع واحد منها «وهو بيع المال» لا أنّ البيع صار حلالاً عندما نزلت الآية الشريفة «أحل الله البيع»، وببيان آخر: إنّ التمسّك بإطلاق اللفظ في الموارد المشكوكة إنّما يكون صحيحاً إذا كان المتكلم في مقام البيان وتشريع الحكم، ولكن اللفظ في مثل هذه الموارد يعتبر إشارة إلى ما كان ثابتاً في السابق بنحو التأسيس أو الإمضاء.

ومثال آخر ما يذكر في بحث وجوب صلاة الجمعة ومع أنّ الآية الشريفة تصرّح بلزوم السعي إلى ذكر الله وصلاة الجمعة وترك البيع ولكن كثير من فقهاء الشيعة ومنهم الإمام الراحل أفتوا بعدم الوجوب التعييني لصلاة الجمعة، ولكن يتمسك هؤلاء الفقهاء بالآية الشريفة:

١ – سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، والعمدة في الإشكال الذي يوردونه على هذه الآية ـ وبذلك لا يفتون طبقها ـ هو أنّ المسلمين كانوا يصلون صلاة الجمعة قبل نزول هذه الآية بعدّة سنوات، وأول صلاة جمعة صلّاها أسعد بن زرارة قبل هجرة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وعليه فإنّ صلاة الجمعة باقية على حكمها السابق سواء كان الحكم الوجوب أو الاستحباب، أو كان الواجب تعيينياً أو تحييرياً، فهذه الآية الشريفة في صدد توبيخ الأشخاص الذين يتركون النبي الأكرم في حال خطبة الصلاة بمجرّد رؤية القوافل التجارية ويتجهون لطلب الربح والتجارة. وبعبارة أُخرى: بما أنّ صلاة الجمعة موجودة قبل ذلك فإنّ الأمر «فاسعوا إلى ذكر الله» لم يتجه لإثبات وجوب صلاة الجمعة بل لتمهيد أرضية لقوله «وذروا البيع» من هنا كان من الضروري التزام الدقة في فهم الأوامر القرآنية في دائرة الحكومة لأنّه يمكن أن يقال: إذا عزم الناس على أمر من الأُمور من قبيل الحرب، الهجرة، الصلح، تعقيب العدو وأمثال ذلك أو عزموا على انتخاب النبي الأكرم لأمر الحكومة الإسلامية وبعد ذلك نزلت آية قرآنية بهذا المضمون فلا يمكن استنباط كون هذا التصميم والانتخاب حكماً إلهياً بل هو نظير «أحل الله البيع» في كونه أمراً إمضائياً.

وسنتحدث لاحقاً عن مسألة البيعة مع النبي الأكرم في مورد

١ – سورة الجمعة، الآية ٩.

الحرب وسائر أُمور الحكومة وكيف أنّها كانت صادرة من الناس أنفسهم ثم أنزل الله تعالى آيات قرآنية لتأييد هذا العمل وأحياناً لإرشادهم إلى بعض التفاصيل.

والخلاصة، كما أنّ «أحل الله البيع» لا إطلاق لها، وكذلك «فاسعوا إلى ذكر الله» لا تعني وجوب صلاة الجمعة، «وهناك كثير من هذه النظائر في الفقه» فإنّ وجود كلمات الحكم، القضاء، الولاية، وغيرها لا تمنح هذه المفاهيم بعداً إلهياً، إلّا أنّ يثبت أنّ الناس ليس لهم دخل في هذه الأُمور ولم يحدث مثل هذه القضايا من قبل الناس ولم يفوّضوا أمرها إلى رسول الله، وإلّا تكون الآيات القرآنية واقعة موقع تأييد وامضاء أفعال الناس وكلماتهم، وعندما يكون الناس قد فوّضوا أمرهم إلى الرسول الأكرم فإنّ ذلك يعني زوال القداسة الخاصة في هذه الدائرة وبالتالي ينفتح الباب على النقد والسؤال والاستفسار.

وعلى هذا الأساس فإنّه ينبغي التأمل والدقّة في قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ...﴾[1]، فلا يمكن القول إنّ هذه الآية صريحة في إثبات المطلوب وإنّ نظرات الآخرين مخالفة لصريح القرآن كما هو الحال في عبارة «فاسعَوا إلىٰ ذكر الله» حيث لا نقول بهذه المقالة.

ولعله لهذا السبب نلاحظ في أُصول الفقه أنّ الأوامر الإلهية من قبيل «اطيعوا الله» إرشاد لما حكم به العقل ولا يمكن أن تكون أوامر

١ ـ سورة الأحزاب، الآية ٦.

تعبدية، لأنّ الإنسان إمّا أن يدرك وجود الله بعقله ويقبل بكونه وليّ نعمته وخالقه و رازقه وهاديه، وفي هذه الصورة يتحرك في خط الطاعة والعبودية، وإما لا يدرك هذه الأُمور بعقله ولا يعرف الله تعالى بوجدانه، ففي هذه الصورة فإنّ قوله «اطيعوا» يساوق عدم هذا القول. والنتيجة أنّ الأمر «أطيعوا» لا يمكن أن يكون لبيان الوجوب المولوي.

شواهد على بشرية حاكمية النبي الأكرم

من الواضح أنّ مسألة حاكمية الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله قد طرحت تاريخياً في السنوات العشر من عمره الشريف، أي في مرحلة ما بعد الهجرة إلى المدينة، لأنّ النبي كان في مكة مشغولاً بتربية المسلمين تربية إيمانية ودعوة الناس إلى نبذ عبادة الأصنام أو بعض الأُمور الجزئية مثل شراء العبد المسلم والذي يتعرض إلى التعذيب من قبل أسياده أو هجرة جماعة إلى الحبشة وأمثال ذلك من الأُمور التي تتسم بالبعد الاستشاري، ولكن بما أنّ رأي الرسول الأكرم أفضل من رأي الآخرين فإنّه كان مقبولاً عندهم، وذلك نظير رأيه في حمل الحجر الأسود في وسط الرداء والإتيان به إلى جوار الركن الشريف. وعليه فمثل هذه الأُمور لا يوجب مسألة الحكومة، فالتأمل بظروف وأجواء ذلك الزمان التي كان يعيش فيها المسلمون أجواء الظلم والجور فإنّ كلام النبي الأكرم عندما قال: «ولو خرجتم إلى أرض الحبشة فإنّ بها ملكاً لا يظلم عنده أحد» يثبت ما نحن بصدده.

وعليه فإنّ مسألة حاكمية النبي تتحدد في ما بعد هجرته إلى المدينة، ومن هنا نستعرض بعض النماذج من تاريخ حكومة النبي التي تشير إلى أنّ حق الحاكمية قد تمّ للنبي الأكرم بتفويض من المسلمين.

١ ـ بيعة الأنصار مع النبي الأكرم

لقد بايع الأنصار رسول الله بيعتين، ونظراً لأهميّة هاتين البيعتين في مجمل هذا البحث نستعرض باختصار ما حدث فيهما:

لقد التقت مجموعة من الخرزج في موسم الحج رسول الله صلى الله عليه وآله فدعاهم للإسلام وتلا عليهم بعض آيات القرآن الكريم، فأخبر هؤلاء الجماعة عند عدوتهم إلى المدينة أهلها بخبر النبي الجديد الذي ظهر في مكة، حتى إذا كان العام المقبل وافى الموسم إثنا عشر رجلاً فلقوه بالعقبة، وهي العقبة الأُولىٰ فبايعوا رسول الله على بيعة النساء، وسميت هذه البيعة بيعة النساء لأنّ مضمونها هو ما ورد في الآية الشريفة بعد فتح مكة حيث تقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]، ومن هنا يتّضح أنّه لم يرد كلام عن الحاكمية الإلهيّة للرسول الأكرم أو تشكيل الحكومة الإلهية في بيعة العقبة الأُولىٰ، بل كانت البيعة تقرر بعض

١ ـ سورة الممتحنة، الآية ٢١.

الأُمور العقائدية والأخلاقية وتدعوا الناس إلى الالتزام بهذه الأُمور.

وفي السنة القابلة جاء إلى موسم الحج ثلاثة وسبعون نفر من أهالي المدينة واجتمعوا مع رسول الله خفية في العقبة في أحد ليالي التشريق بعد ما مضى من الليل ثلثه وبايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله بما يعرف ببيعة العقبة الثانية.

يقول كعب بن مالك الذي كان شاهداً لهذه الواقعة وأحد المشاركين في هذه البيعة:

«فاجتمعنا في الشعب ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله حتى جاءنا ومعه عمّه العباس ابن عبد المطلب وهو يومئذٍ على دين قومه، إلّا أنّه أحبّ أن يحضر أمر ابن أخيه ويتوثق له. لمّا جلسنا كان أول متكلّم العباس ابن عبدالمطلب، فقال: يا معشر الخزرج إنّ محمداً منّا حيث قد علمتم، وقد منعناه من قومنا، ممن هو على مثل رأينا فيه، فهو في عزّ من قومه ومنعة في بلده، وإنّه قد أبىٰ إلّا الانحياز إليكم واللحوق بكم، فإن كنتم ترون أنّكم وافون له بما دعموه إليه ومانعوه ممن خالفه، فأنتم وما تحملتم من ذلك، وإن كنتم ترون أنّكم مسلموه وخاذلوه بعد خروج به إليكم، فمن الآن فدعوه فإنّه في عزٍّ ومنعة من قومه وبلده. قال: فقلنا له: قد سمعنا ما قلت، فتكلم يا رسول الله، فخذ لنفسك وربّك ما أحببت. فتكلم رسول الله فتلا القرآن، ودعا إلى الله ورغّبنا في الإسلام ثم قال: أُبايعكم أن تمنعوني ممّا تمنعون منه نساءكم وأبناءكم. قال: فأشار البراء بن معرور بيده ثم قال: نعم والذي بعثك بالحق نبيّاً لنمنعنك ممّا نمنع منه أُسرنا، فبايعنا يارسول

الله فنحن والله أبناء الحروب وأهل الحلقة ورثناها كابراً عن كابر. فاعترض القول، والبراء يكلّم رسول الله، أبو الهيثم بن التيهان فقال: يارسول الله، إنّ بيننا وبين الرجال حبالاً وإنّا قاطعوها «يعني اليهود»، فهل عسيت إن نحن فعلنا ذلك ثم أظهرك الله إلى قومك وتدعنا؟ قال: فتبسم رسول الله، ثم قال: الدم والدم والهدم والهدم، أنا منكم وأنتم مني، أُحارب من حاربتم وأُسالم من سالمتم. ثم إنّ رسول الله قال: أخرجوا إليَّ منكم إثني عشر نقيباً يكونوا بما على قومهم بما فيهم».

نلاحظ في هذه البيعة أنّهم قالوا لرسول الله: فخذ ولنفسك وربّك ما أحببت، ولكن رسول الله اكتفى بعقد معاهدة دفاعية كما يدافع الإنسان عن زوجته وأبنائه، وهذا هو ما كانت قبيلة بني هاشم من المسلمين وغير المسلمين يصنعونه بالنسبة لرسول الله، وقد أشار العباس بن عبدالمطلب إلى هذا المعنى وقال: إنّ محمداً منّا حيث علمتم، وقد منعناه من قومنا، ممن هو على مثل رأينا فيه. أي إننا مازلنا على عقيدتنا السابقة، ولكن مع ذلك نمنع محمداً ممن يخالفونه ويؤذونه.

وأيضاً نلاحظ أنّ رسول الله في مقابل سؤال ابي الهيثم قرر المساواة بين المسلمين في المدينة وبينه وقال: «ذمّتي ذمّتكم وحرمتي حرمتكم، فإني أُحارب من حاربتم وأُسالم من سالمتم، ولم يرى لنفسه امتيازاً عليهم.

إلى هنا لا نجد كلاماً عن تشكيل الحكومة الإلهية وأنّ مثل هذه

الحكومة من حق الله لا من حق الناس وعلى الناس أن يطيعوا اطاعة تامة لهذه الحكومة، بل لم يرد كلام عن الحكومة التي يتزعمها النبي الأكرم أو أنّ الناس اختاروه قائداً وحاكماً عليهم. بل كان الكلام يدور حول محور حماية النبي الأكرم الذي جاءهم بدين جديد يهدف للقضاء على الشرك والخرافة وعبادة الأوثان، ليتمكن من نشر رسالته وتبليغ دينه، كما فعل بنو هاشم قبل ذلك ولكنّهم وبسبب موت أبي طالب قد ضعفوا في مواجهة قريش وأذاهم للرسول، نعم، ورد في التواريخ أنّ عبادة بن الصامت ذكر مضموناً آخر مضافاً لما تقدم من مضمون البيعة وقال:

«بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر ومكره ومنشر وأن لا ننازع الأمر أهله وأن لا نقول إلّا بالحق حيث كان ولا نخاف لومة لائم».

وكما ترى فإنّ هذه البيعة تحتوي مضموناً أكثر فلو كانت ذات سند صحيح كانت جديرة بمزيد البحث والتحقيق فيها، وأنّ السمع والطاعة في أي الأُمور تكون؟ هل تشمل الأُمور السياسية وأمر الحكومة أم لا، وعلى فرض شمولها أمر الحكومة فهل يراد بالحكومة أن تكون إلهية أو بمعنى أننا نبايعك على أن تكون حاكماً علينا؟ «كما أرادوا قبل عدّة أيّام أن ينصبوا شخصاً آخر وهو عبدالله بن أُبي ملكاً عليهم»، وكذلك يمكن التساؤل عن المراد بقوله: «وأنّ لا ننازع الأمر أهله»؟ فمن هم هؤلاء الأهل؟ هل يقصدون النبي الأكرم أو كل من يعينه الرسول لهذا الأمر أو بمعنى أنّهم لا يرون

لأنفسهم نصيباً في أمر الحكومة بسبب البيعة والنصرة، فمسألة الحكومة تصير وفق معادلتها الخاصة أو إدارة رؤساء القبائل أو الانتخاب والتعيين من الله، فنحن لا نتنازع فيها؟

على أيّة حال، فعلى فرض وجود هذه العبارات في متن البيعة، فمع ذلك لا يثبت إلهية حكومة الرسول الأكرم بالمعنى المطلوب، ولا يوجه ضربة للابحاث المترتبة على هذا البحث.

ثم إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «افتضوا إلى رحالكم» أي تفرّقوا واذهبوا إلى خيامكم، فقال العباس بن عبادة: والله الذي بعثك بالحق لنيلنا على أهل منى بأسيافنا؟ فقال رسول الله: لم نأمر بذلك. ولم يقل «لما نأمر بذلك» حيث رفض اقتراحه بشكل مطلق ولم يتعلل له بأنّ هذا الشهر هو من الأشهر الحرم ولا يحلّ القتال فيه. وعلى هذا الأساس لا نجد أمراً من الله تعالى بقتال الكفّار إلى هذه اللحظة. ولا يمكن لشخص أن يستنتج من الأمر بالقتال وأنّ الحرب تحتاج إلى قائد، إلهية حكومة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وإن كان من البديهي أن يتسلح الأنصار ويقبضوا على أسيافهم للدفاع عن الرسول الأكرم، فالرسول الأكرم لم يهدف إلى ترك الدعوة إلى الله والتوحيد، والمشركون بدورهم لم يقرروا ترك رسول الله حرّاً في تبليغ دينه، ولم يكن قرار المبايعين في العقبة أن يتساهلوا في الدفاع عن النبي ويتعللوا عن ذلك بذرائع مختلفة، بل على العكس فإنّ عباراتهم وكلماتهم توحي بأنّ غرضهم ابراز الاستعداد الكامل لكل عمل يتطلّبه تبليغ الدعوة إلى الإسلام والدفاع عن النبي.

ولعل هذا ما نفهمه من قول العباس بن عبادة للأنصار عند بيعته له حيث قال: يا معشر الخزرج هل تريدون تبايعون هذا الرجل، قال: إنّكم تبايعونه على حرب الأحمر والأسود من الناس، فإن كنتم ترون أنّكم إذا نهكت أموالكم، وأشرافكم قتلاً أسلمتموه، فمن الآن، فهو والله إن فعلتم خزي الدنيا والآخرة وإن كنتم ترون أنّكم وافون له بما دعوتموه إليه على نهكة الإموال وقتل الأشراف فخذوه فهو والله خير الدنيا والآخرة.

ولعله إنّما سميت هذه البيعة «بيعة الحرب» لأنّ الجميع كانوا ينظرون إلى مسؤولية الدفاع أمام الأعداء والمخالفين، وقد وعدهم رسول الله في مقابل وفائهم بهذا الميثاق بالجنّة.

٢ ـ نزول حكم قتال المشركين:

عندما كان رسول الله في مكة لم ينزل عليه ولمدّة ثلاث عشرة سنة الأمر بقتال المشركين، واستمر الحال إلى قبل الهجرة حيث أذن له الله تعالى بالقتال في الآيات الشريفة التالية:

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ

عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[1].

وبعد ذلك أصدر رسول الله أمراً للمسلمين بالهجرة إلى المدينة والالتحاق باخوانهم الإنصار وقال: «إنّ الله عزّ وجلّ قد جعل لكم إخواناً وداراً تأمنون بها». فخرجوا ارسالاً وأقام رسول الله بمكة ينتظر أن يأذن له ربّه في الخروج من مكة، والهجرة إلى المدينة».

ومن هنا فقد اتضح أنّ الأمر بالهجرة من مكة من قبل رسول الله بعد السماح له بالحرب والقتال ولكنّ الرسول نفسه ينتظر الوحي الخاص به ليهاجر إلى المدينة. وهنا يثار هذا السؤال: لماذا فهم رسول الله من الإذن له بالقتال، جواز هجرة المسلمين إلى المدينة وأصدر أمره لهم بالهجرة إلى المدينة، ولكنّه لم يستنتج من تلك الآيات الإذن له بالهجرة إلى المدينة فكان ينتظر الوحي مجدداً؟

ويمكن أن يقال في مقام الجواب: إنّ قوله ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُم...﴾. يعدّ كلاماً عن الغائب حيث تعود جميع الضمائر إلى الجمع الغائب وليس هناك قرينة على شمول هذا الخطاب للنبي الأكرم، لأنّه رسول الله، فإذا أراد الله تعالى أن يوجه الخطاب إليه فسوف يفهم النبي جواز هجرته أيضاً من هذه الآية ولا يحتاج لانتظار وحي جديد في ذلك.

ملاحظة مهمة: اتضح من خلال ما تقدم الإشكال على مقولة البعض لإثبات إلهية حكومة الرسول الأكرم حيث تصوروا الأوامر القرآنية من قبيل: «قاتلوا» و«السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»

١ - سورة الحج، الآية ٣٩ إلى ٤١.

تمثل أمراً لجميع الأفراد، وهذا الأمر متوجه بالأصل إلى الرئيس والحاكم للناس، فعندما يقول: «اقطعوا يد السارق» فلا يعقل أن يقوم جميع الأفراد بهذا العمل، وبالتالي فإنّ الحاكم هو المكلّف بتنفيذ هذا الأمر، وبعبارة أُخرى: إنّ هذه الآيات تدلّ على أنّ الله تعالى أراد تنفيذ هذا الحكم، وعليه فإنّ قائد المجتمع الإسلامي وهو النبي الأكرم يمثّل المجري والمنفّذ لهذا الحكم وبالتالي فإنّ حكومة الرسول الأكرم مفوّضة إليه من قبل الله تعالى.

وقيل هذا المعنى في قوله تعالى: «جاهدوا» و«هاجروا» وأمثال ذلك، ولكن مع ملاحظة أنّ الإذن بالقتال ورد بصورة الجمع ولكنّ رسول الله لم ير نفسه مشمولاً لهذه الدائرة، ومن هنا يتضح الإشكال في هذه المقولة، حيث يمكن القول إنّ الإذن بالقتال لابدّ له من مقدمات، فما نوع الأسلحة والقوة التي يحتاجون إليها؟ وأين تقع هذه الحرب؟ وما هي الظروف الزمانية والمكانية؟ ومن يستلم زمام الأُمور وقيادة الحرب؟ فكل هذه الأُمور لم توضح في الآيات الشريفة، وعلى هذا الأساس فإمّا قد بيّنت في مكان آخر أو فوّض أمرها إلى العرف والعقلاء. إذن فالإذن بالحرب والقتال لا يثبت أنّه كان أمراً إلهيّاً وأنّ حاكمية الرسول إلهية.

قد يقال: إنّ أمر النبي الأكرم للمسلمين بالخروج من مكة والهجرة إلى المدينة يدلّ على أنّه يرى نفسه حاكماً، وهذا المعنى الذي كان قبل انتخاب الناس له لأمر الحكومة، يدلّ على أنّه حاكم من قبل الله تعالى، وإلّا فالالزم أنّه تصرّف بأموال الناس وأنفسهم بدون دليل

شرعي.

الجواب: لعل أمره بالهجرة كان من جهة أنّ الآية الشريفة نزلت على الرسول الأكرم وقد صرّح القرآن الكريم بأنّ مهمة النبي تبيين المفاهيم القرآنية للناس: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

وعليه فإنّ الأمر للمسلمين بالهجرة لا يدلّ حتى على حاكمية النبي وسلطته فكيف بحاكميته الإلهية، لأنّ هذا الأمر بالهجرة لعله ناشيء من وظيفة النبي في تبيين التعاليم السماوية للناس نظير الأمر بالصلاة والصوم وكيفية العبادات، مضافاً إلى ذلك فإنّ الأمر بالهجرة لعله ناشيء من حبّ الخير للمسلمين في نفس الرسول واطلاعه على أوضاع المدينة، فكان أمره لهم نظير ارشاد الضال ونصح المستشير، وعلى أيّة حال فمن يريد استنباط الأمر بالهجرة أنّ هذا الأمر هو أمر حكومي وناشيء من إلهية حكومة الرسول، يجب عليه ردّ الاحتمالين المذكورين آنفاً. لأنّه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

٣ ـ حصول الرسول الأكرم الإذن بالهجرة

وبعد أن خرج المسلمون من مكة وهاجروا إلى المدينة، أدرك المشركون أنّ رسول الله سيخرج من مكة أيضاً، ويحتمل أنّه سيجد أنصاراً وقدرة عسكرية في المستقبل، ولذلك عقدوا مجلس مشورة في «دار الندوة» وأخذوا يتباحثون في ايجاد سبل للحيلولة دون

١ ـ سورة النحل، الآية ٤٤.

وقوع هذا الأمر، وذكروا مقترحات عديدة من قبيل السجن والتبعيد، وفي النهاية عزموا على قتل النبي كما تشير إلى ذلك الآية الشريفة: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[1].

ففهم النبي الأكرم من هذه الآية ونظائرها أنّ الإذن قد صدر له بالهجرة إلى المدينة وهاجر فعلاً.

٤ ـ أعمال الرسول الأكرم في المدينة

لقد قام النبي الأكرم في المدينة ببناء مسجد بمساعدة المسلمين هناك، ثم ومن أجل أن لا يعيش المهاجرون الغربة عقد بين كل واحد من المهاجرين مع واحد من الأنصار عقد الأُخوة، وكذلك عقد ميثاقاً بين المسلمين واليهود الذي يقرر في أهم مواده: إنّ جميع المسلمين من قريش ويثرب ومَن تبعهم أُمة واحدة من دون الناس وأنّ دية جميع الأفراد والقبائل متساوية وأنّه لا ينبغي للمسلمين أن يعقدوا عهداً مع غيرهم ولا يعينوا ظالماً ولا يقتل مؤمن بكافر ولا يجار مشرك على مؤمن وأنّ ذمة المسلمين فيما بينهم بالقسط والتساوي وأنّ أدنى فرد منهم يمكنه استلام أُمور مهمّة، وأنّ كل يهوديّ يعتنق الإسلام يحظى بمساعدة المسلمين وأنّ المسلمين يجب أن يتحدوا في أجواء الصلح ويشتركوا في القتال في سبيل الله وأنّ مشركي المدينة ليس لهم الحق في حماية مشركي قريش بالمال

١ ـ سورة الانفال، الآية ٣٠.

والنفس و...

على أيّة حال فإنّ مضمون هذه المعاهدة كله من الأُمور العقلائية بحيث أنّ كل شخص يريد أن يعيش في مجتمع قبلي يجد نفسه ملزماً بعقد معاهدة من هذا القبيل لحفظ نفسه وأُسرته من خطر الحرب، والرسول الأكرم لكونه فرداً من الأفراد بل رئيس العقلاء لابدّ له من عقد مثل هذه المعاهدات في تلك الأجواء الاجتماعية، فلا يدلّ عقد هذه المعاهدة على أنّ حكومته حكومة إلهية، بل نفهم من ذلك أنّ النبي كان يتحرك مثل سائر الأفراد والحكومات من موقع الحفاظ على مجاله وحقله الاجتماعي وابعاده عن خطر النزاعات، وفي هذه الأُمور لم يستوحِ من الوحي ولم يربطها بالأوامر الإلهية ولم يقل إنّه بما أنني رسول الله أعقد هذه المعاهدة أو بما أنّكم اعتنقتم الإسلام يجب عليكم الالتزام بهذه المعاهدة بل إنّ هذه الأُمور عبارة عن أُمور عقلائية يدركها ويفهم ضرورة الالتزام بها جميع الأفراد.

وهذا المعنى هو ما نجده في كتاب الإمام علي عليه السلام في عهده لمالك الأشتر حيث قال: «فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللّٰهِ شَيْءٌ اَلنَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اَجْتِمَاعاً، مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشَتُّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ اَلْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ. وَقَدْ لَزِمَ ذٰلِكَ اَلْمُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ اَلْمُسْلِمِينَ لِمَا اَسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ اَلْغَدْرِ»[1].

وبديهي أنّ عقد الميثاق والوفاء بالعهد من الأُمور العقلائية التي يلتزم بها حتى المشركون أيضاً، وعندما يقرر الإمام علي عليه السلام الوفاء

١ – نهج البلاغة، الخطبة ٥٣.

بالعهود من الفرائض الإلهية فإنّما هو من باب أنّ الشارع رئيس العقلاء، بل خالق العقل والعقلاء، لا أنّ وجوب الوفاء بالعهود أمر تعبدي وإلّا لم يكن لالتزام المشركين به معنىً ومفهوم.

وعلى هذا الأساس فإنّ المعاهدات العديدة التي قام بعقدها رسول الله تدلّ على عقلانية حكومته، وقد قَبل الناس بهذه الحكومة عملاً، بمعنى أنّ النبي الأكرم مضافاً إلى مقام رسالته ونبوّته فإنّه يحظى بتأييد الناس ونصرتهم لكونه رجل عاقل وأمين بجميع ما في كلمة من معنى، وبذلك يشيّد بنيان الحكومة وعمل على تقوية أركانها ليكون المسلمون أعزّ ومتحدين مقابل المشركين والأعداء، ولكن ذلك لا يدلّ على أنّ هذه السلطة مفوّضة إليه من قِبل الله تعالى إلّا من باب أنّ كل شيء يعود في النهاية إلى علّة العلل ومسبب الأسباب، ولكن العلّة القريبة لهذه المعاهدات وهو أنّ النبي بما أنّه أحد العقلاء بل أعلى من العقلاء رأى أن يعقد مثل هذه المعاهدات بين القبائل المختلفة والمتنازعة ليقرر المساواة فيما بينهم بصورة مكتوبة ويعمل على توحيدهم في الدفاع عن المدينة. وهذه المواثيق والمعاهدات كانت متداولة بين جميع القبائل، سواءً المسلمة أو اليهودية أو المشركة، حيث يجد الأفراد فيما بينهم بعض الحقوق والمصالح المترتبة على هذه المعاهدات في مقابل ما يتنازلون عنه إلى الطرف الآخر من حقوقهم.

وخلاصة الكلام أنّه لا يمكن الاستدلال على كون حكومة النبي إلهية من خلال عقده هذه المعاهدات، نعم يمكن لإنجاح مشروعه

الإلهي، فأخلاقه الحسنة وسابقته السديد في قومه قبل البعثة وأمانته والأهم من كل ذلك حنكته وفكره الجيد، كل ذلك ساهم في انجاح دعوته السماوية إلى الله تعالى. وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ النبي الأكرم وبعد دخوله إلى المدينة أو في زمن بيعة العقبة شخّص هذه الحقيقة، وهي أنّ بإمكانه ومن خلال تشكيل الحكومة الاسراع في ترشيد الدعوة الإلهية وتوسعة دائرة الدين الإلهي، ومن هنا قام بأعمال نظير عقد الأُخوة، المعاهدة مع رؤساء القبائل، وأخيراً تشكيل الحكومة من أجل دعم وتقوية الدعوة الإلهية. فهذه الحكومة وإن كانت مورد تأييد الله تعالى أيضاً ولكنّ ذلك لا يثبت أنّ هذه الحاكمية والسلطة مفوّضة إليه من قبل الله تعالى لترتدي أوامره لباس القداسة الخاصة وبالتالي يجب على المسلمين بذل الطاعة والاذعان لها من موقع التعبد الشرعي، بل كما سنرى في الصفحات اللاحقة أنّ الناس بدورهم لم يكونوا يتعاملون مع أوامر النبي من موقع التعبد والتسليم البحت، بل يطرحون آراءهم ومقترحاتهم وانتقاداتهم، نعم في صورة ما إذا كان أمر النبي منطلقاً من قبل الوحي الإلهي فإنّهم يقبلونه بدون نقاش ويسلّمون له تسليما، وفي الواقع أنّ أوامر النبي الأكرم على نحوين:

١ ـ أوامر تستقي اصولها من الوحي الإلهي.

٢ ـ أوامر ناشئة من فهم النبي نفسه للواقع والحدث وبعنوانه حاكماً على المسلمين لا نبيّاً إلهياً، فالمسلمون يتعاملون مع القسم الأول من الأوامر النبوية من موقع الطاعة والتسليم المطلق، ولكنّهم بالنسبة إلى الأوامر من النحو الثاني كانوا يرون لأنفسهم الحق في

النقد وإظهار الرأي.

والخلاصة، يمكن القول إنّ الرسول الأكرم كان يتمتع بمسؤوليتين في نفس الوقت فمضافاً إلى مسؤولية تبليغ الرسالة الإلهية، كانت له مسؤولية أُخرى من قبل الناس وهي تشكيل الحكومة العادلة، وفي الحقيقة إنّ هذه المهمّة عبارة عن عقد اجتماعي بين أفراد المجتمع والحاكم، وقد استفاد النبي من هذه المسؤولية الدنيوية لخدمة دين الله ونشره في شتى أمصار المعمورة.

وعلى هذا الأساس فإنّ الرسالة الإلهية والحكومة مسؤوليتان قد جمعتا في شخص واحد، وقد أنتج اجتماعهما انتشار رقعة الدين الإلهي.

٥ ـ واقعة بدر واستشارة الأنصار

بعد اطّلاع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على خبر القافلة التجارية القادمة من الشام بقيادة أبي سفيان، عزم النبي على التعرّض لهذه القافلة والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها بعنوان القصاص لما فقده المسلمون من أموال في مكة، وعلى هذا الأساس خرج النبي مع ثلاثمائة نفر من المهاجرين والأنصار من المدينة. فاطّلع أبو سفيان على خبر الهجوم المتوقع وأرسل نداءً إلى قريش يطلب فيه المددوفي نفس الوقت غيّر مسيرة القافلة وبذلك استطاع انقاذها من أيدي المسلمين، أمّا أهالي مكة فقد جاءوا لانقاذ تجارتهم بقوّة كبيرة، وبعد أن سمعوا بنجاة القافلة لم يجدوا في أنفسهم ميلاً للعودة

إلى مكة واجتمعوا في منطقة بدر، وأمّا المسلمون فقد فاتهم الهدف وما كانوا يأملونه من استيلاء على الغنيمة، ووجدوا أنفسهم بدلاً من ذلك في مواجهة حرب غير متكافأة كما تقول الآية الشريفة: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمُ وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾[1]. هنا نرى أنّ النبي عقد جلسة استشارياً مع المسلمين، فأبدا أبوبكر وعمر ومقداد آراءهم في ذلك، ولكنّ النبي الأكرم لم يكتفِ بهؤلاء وقال: «أشيروا عليَّ أيّها الناس».

وكأنّه كان يريد الأنصار، لأنّ عددهم كان يشكل القوّة الأكثر في جيش الإسلام وعندما بايعوا رسول الله في العقبة قالوا: «يارسول الله إنا براء من ذمامك حتى تصل إلى ديارنا، فإذا وصلت إلينا، فأنت في ذمتنا نمنعك ممّا نمنع منه أبناءنا ونساءنا. فكان رسول الله يتخوف أن لا تكون الأنصار ترى عليها بالمدينة من عدوه، وأن ليس عليهم أن يسير بهم عدو من بلادهم. فلمّا قال ذلك رسول الله، قال له سعد بن معاذ: والله لكأنّك تريدنا يا رسول الله؟ قال: أجل. قال: فقد آمنا بك وصدقناك وشهدنا أنّ ما جئت به هو الحق وأعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة، فامض يارسول الله لما أردت فنحن معك، فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر وخضته لخضناه معك ما تخلف منّا رجل واحد...».

---

١ سورة الانفال، الآية ٧.

النقطة الأساسية:

إذا كان الأنصار يريدون العمل وفق مضمون بيعتهم في العقبة فقط فكانوا يقولون على خلاف مقالة سعد، يارسول الله، لقد عاهدناك على الدفاع عنك في داخل المدينة، وهنا مكان خارج المدينة ولا مسؤولية علينا في الدفاع عنك، فهل كانوا يرتكبون بذلك معصية وذنباً؟

إذا كان الجواب بالنفي وأنّهم في صورة عدم الدفاع لم يرتكبوا حراماً بل كانوا قد عملوا وفق مضمون عهدهم وبيعتهم وكان من حقّهم عدم الدفاع عن النبي الأكرم في ذلك المكان، فإذن يتضح من ذلك أنّ حكومة النبي ليست إلهية، بل محدودة بحدود العقل الاجتماعي وفي إطار التوافق المشترك بين النبي والمسلمين، ولو كان الجواب بالإيجاب فإنّهم قد ارتكبوا حراماً ومعصية، فإذن لا يبقى معنى سليم لاستشارة النبي الأكرم إيّاهم وحديثهم مع النبي في تفاصيل الحدث، فلو قلنا إنّ وظيفتهم اطاعة النبي الأكرم وامتثال ما يميل إليه في نفسه سواءً أرادوا ذلك أم لا، وسواءً كانت البيعة تتضمن هذا المعنى أم لا، استشارهم الرسول أم لا، ففي جميع هذه الصور يجب عليهم الطاعة والتسليم، فمثل هذا الكلام بعيد عن الصواب ولا يلتزم به أحد، ويؤدي إلى لغوية استشارة النبي لهم وتحويلها إلى جهة تشريفاتية.

على أيّة حال فإنّ كل من يرى أنّ حاكمية رسول الله هي حاكمية إلهية عليه:

أولاً: الإجابة عن السؤال الذي يتعلق مجلس المشورة.

ثانياً: الاجابة عن أنّ الأنصار لو أرتأوا خلاف هذا الرأي فقد ارتكبوا حراماً ويجب على النبي معاقبتهم وتوبيخهم ولا أقل من القول لهم: إنّ ابداء رأي مخالف لرأي حرام ويعتبر معصية لله تعالى، لأنّ وظيفة النبي بيان أحكام الله، وهذا المورد هو أحد المصاديق البارزة للمعصية وفعل الحرام.

ملاحظة أُخرى:

لماذا كان النبي الأكرم يرسل السرايا والمجاميع العسكرية في ذلك الوقت وكلهم من المهاجرين ولم يكن أحد من الأنصار يشترك في هذه السرايا؟ فأول سرية بقيادة عبيدة بن الحارث بن عبدالمطلب، وعدد أفرادها ٦٠ إلى ٨٠ نفراً. والسرية الثانية ٣٠ نفراً بقيادة حمزة بن عبد المطلب، والسرية الثالثة مكوّنة من ٨أشخاص بقيادة سعد بن أبي وقاص، والرابعة من ٨أشخاص أيضاً بقيادة عبدالله بن جحش، بالرغم من أنّ الأنصار كانوا أكثر عدداً، وكانت بعض السرايا على مقربة منهم وكانوا أعرف بالمنطقة من غيرهم.

الذي يبدو للنظر أنّ الدافع لهذا العمل هو محتوى بيعة العقبة حيث أنّ الأنصار لم يقبلوا بمسؤولية خارج المدينة، ولهذا السبب لم يطلب منهم النبي الأكرم الاشتراك في هذه السرايا، وفي الغزوات أيضاً لم يكن خروج الأنصار مع رسول الله إلّا بدافع من الحضور في ركابه والمسير معه وإلّا فمن البعيد أن يطلب رسول الله منهم الخروج معه وامتناع الأنصار من ذلك، ولم يرد في التواريخ أنّ النبي طلب منهم

المعونة أو التوجه إلى منطقة معينة، ولا أقل من أنني لم أُشاهد في تواريخ الحروب والغزوات ما قبل واقعة بدر ما يشير إلى هذا الموضوع.

وعلى هذا الأساس فلو كانت حاكمية الرسول الأكرم حاكمية إلهية لا مدنية وناشئة من العقد والمعاهدة فإنّ مثل هذا التمييز بين المهاجرين والأنصار في ارسال السرايا من المهاجرين فقط ليس له مبرّر معقول، وسيواجه النبي باعتراض بعض الأنصار أو المهاجرين، وعلى أيّة حال فإنّ أنصار الحاكمية الإلهية يجب أن يتقدموا بجواب مقنع عن شبهة التمييز هذه.

مضافاً إلى ذلك، هناك شبهة أُخرى أهم، وهي أنّ قبائل الأوس والخزرج كانوا قد اتفقوا على اختيار عبد الله ابن أُبي رئيساً عليهم ولكنّهم واجهوا الظاهرة الجديدة، أي، الإسلام والدعوة إلى اعتناق الدين الإلهي، ومع مجيىء النبي الأكرم إلى المدينة، صارت رئاسة عبدالله ابن أُبي ومسألة انتخابه ملكاً في زاوية النسيان، ويذكر أنّ أحد أسباب نفاقه وانزعاجه من النبي الأكرم هو هذا المعنى. والآن نواجه هذا السؤال، وهو: أنّ أهالي المدينة إذا كانوا يقولون للنبي الأكرم نحن ندافع عنك ونتكفل حمايتك لكي تنشر دعوتك ودينك إلى الناس كافة ونحن بدورنا نعمل بهذه التعاليم والأحكام الإلهية، ولكننا نطلب أن يكون عبد الله ابن أُبي ملكاً علينا، فهل في ذلك إشكال وهل قولهم هذا مخالف لبيعة العقبة؟ وهل أنّهم سيخرجون من الدين بهذا العمل؟

بشكل عام نقول: صحيح أنّ النبي الأكرم يعدّ أفضل الناس، وأهالي المدينة أدركوا ذلك أيضاً وقد اختاروا أفضل الناس حاكماً عليهم، وهذا هو ما يدعو له العقل وسيرة العقلاء حيث يختارون الأفضل دائماً، ولكن إذا تمّ اختيار عبدالله ابن أُبي لأمر الحكومة لأي سبب كان من قبيل الاحترام أو منع تحركه في خط النفاق كونه من أهل المدينة وأمثال ذلك، فهل يكون الأنصار قد ارتكبوا مخالفة شرعية في هذا العمل؟ وهل يكونون قد كفروا بالنبي والدين الإلهي؟ أم أنّ هذين الأمرين عبارة عن مقولتين منفصلتين؟ وعلى كل حال فإنّ شبهة تنافي أو عدم تنافي رئاسة عبدالله ابن أُبي وأمثاله مع قبول دعوة النبي الأكرم إلى الدين الجديد تحتاج إلى جواب مقنع.

إشكال:

إنّ عمل أهالي المدينة في منحهم أمر الحكومة لرسول الله وعدم منحهم إيّاها لعبد الله ابن أُبي، مع أنّه كان من كبرائهم ومورد احترام كلا الطائفتين الأوس والخزرج، يدلّ على أنّ أهالي المدينة فهموا من الإيمان برسول الله والبيعة معه نفي حكومة الآخرين وقبول حكومة الرسول الأكرم. إذن فقبولهم واعتناقهم للدين الجديد عين قبولهم لحاكمية النبي عليهم، وعلى هذا الأساس فإنّ كلا الأمرين إلهيّان.

الجواب: إنّ ما يستفاد في الحدّ الأكثر من ذلك هو أنّ أهالي المدينة تصوروا أنّه مع مجيىء النبي الأكرم إلى المدينة سيفضي إلى

تغيير الأوضاع، لأنّ النبي ـ مضافاً إلى رسالته الإلهية ـ يمثل الإنسان العاق والكام وفي أعلى درجات الحكمة والبصيرة، فمن الممكن أن يترك الناس عبدالله ابن أُبي ويتجهوا لاختيار النبي حاكماً عليهم، ولكنّ ذلك لا يثبت أنّ الله تعالى هو الذي نصبه حاكماً أو أنّ الرسالة الإلهية تتضمن حكومة النبي على الناس أيضاً وأنّ حكومته عن رسالته الإلهية. وإثبات إلهية الحكومة تحتاج إلى دليل آخر، وببيان آخر إنّ العمل لا يفصح عن بيان معين ولا يمكن استنباط حكم شرعي منه. فالمسلمون عملاً رضوا بحاكمية النبي الأكرم، ولكنّه لم يصدر منهم أو من النبي كلام يدلّ على وجوب قبولهم بحاكميته عليهم.

على أيّة حال فالذي يبدو أنّ هاتين المقولتين منفصلتان وأنّ النبي الأكرم ـ مضافاً إلى مقام الرسالة الإلهية ـ كان يتمتع بعقل كبير وخلق كامل وبالتالي اختاره الناس حاكماً عليهم. ولكن ليس من المعلوم أنّ هذين المقامين مرتبطان معاً دائماً وأنّ من يتمتع بالأول لابدّ أنّ يتمتع بالثاني أيضاً.

نعم، إنّ النبي الأكرم كان يتمتع بكلا المقامين والمسؤوليتين، ولكنّ رسالته مستوحاة من الله تعالى وحكومته مستوحاة من توافق الناس وأساساً بعد وفاة النبي الأكرم فإنّ أمر الرسالة انتهى، ولكنّ أمر الحكومة باقٍ، وكما أنّ الناس كانوا يعيشون تجربة الحكومة والحاكم قبل الرسالة فكذلك بعدها، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال في مقابل قول الخوارج: لا حكم إلّا لله: «كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا

بَاطِلٌ! نَعَمْ إِنَّهُ لاَ حُكْمَ إِلاَّ لِلّٰهِ، وَلٰكِنَّ هٰؤُلاَءِ يَقُولُونَ: لاَ إِمْرَةَ إِلاَّ لِلّٰهِ، وَإِنَّهُ لاَبُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ، وَ يَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ، وَيُبَلِّغُ اللّٰهُ فِيهَا الْأَجَلَ، وَ يُجْمَعُ بِهِ الْفَيءُ، وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ، وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ؛ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ»[1].

وعلى أيّة حال فالحكومة أمر لا يرتبط بالرسالة الإلهية أو الدين، والحكومة والإمامة، أو السلطة الدينية والسلطة الزمانية ليستا من قبيل اللازم والملزوم، فالمؤمن يتمكن من أداء تكاليفه وأعمال الدين في حكومة الطاغوت، حيث يتمّ جمع الفيء والضرائب والعمل على تقوية الأمن في الطرق في حين أنّ حكومة الظالمين والطواغيت ليست حكومة إلهية قطعاً.

على هذا الأساس يمكننا الخروج بهذه النتيجة وهي، أنّ الحكومة ظاهرة ممتدة من أولى المجتمعات البشرية البدائية وستبقى إلى نهاية أصغر مجتمع بشري، وفي هذه المسيرة الممتدة عبر التاريخ نشاهد أحياناً بعض الأنبياء الأولياء الإلهيين تصدوا لهذا المقام وكما يقول صعصعة بن صوحان مخاطباً للإمام علياً: «زينت الخلافة وما زانتك ورفعتها وما رفعتك وهي إليك أحوج منك إليها».

وعليه فإنّ تخصيص ووضع يد على حكومة أو حاكم أو حكومات معدودة من بين آلاف الحكومات والحاكمين في التاريخ البشري واعتبار هذه الموارد القليلة حكومات إلهية وسائر الحكومات غير إلهية يحتاج إلى دليل قوي جدّاً، كما أنّ الاعتقاد

١ – نهج البلاغة، الخطبة ٤٠.

بنبوة أو إمامة أشخاص معينين يحتاج إلى دليل قوي وبدونه لا يمكن الاعتقاد بنبوة أو إمامة ذلك الشخص.

٦ ـ الآيات النازلة في غزوة بدر وتوهم إلهية حكومة النبي

إنّ الآيات النازلة في واقعة بدر بدورها لا تشير إلى إلهية حكومة النبي الأكرم، لأنّه لو كانت هذه الحكومة إلهية، للزم أن يصدر الأمر الإلهي للمسلمين بقوله: «قاتلوهم» أو«اقتلوهم». وذلك في مقام إثبات الأمر بالهجوم على العدو، في حين أننا لا نرى مثل هذا المعنى، بل إنّ الله تعالى وعد المسلمين إحدى الطائفتين. فإمّا النصر أو غنيمة القافلة التجارية، وعليه فالآية الشريفة في صدد بيان تنبؤ بأمر غيبي وأنّ المسلمين لا يحرمون من أحد هذين الأمرين، وبهذه الصورة تعرضت الآية لبيان اجمالي للواقعة، لكي يتخذ المسلمون قرارهم ويعملوا بمقتضى الظروف المتوفرة لديهم، ولكن بعد انقطاع الحرب وانتصار المسلمين أظهر ما كان خفي عليهم إلى ذلك الوقت واتضح أنّ المشيئة الإلهية كانت مع انتصار المسلمين على قريش لا مع الاستيلاء على القافلة التجارية.

والجدير بالذكر أنّ الحكم الكلي للحرب والقتال كان قد نزل في ما سبق بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1].

١ ـ سورة البقرة، الآية ٢١٦.

فهذه الآية الشريفة وبقرينة الآية التي تليها والمتعلقة بسرية عبدالله بن جحش الأسدي ومجموعته الذين خرجوا في شهر رجب وهو من الأشهر الحرم وقتلوا مشركاً، تتعلق بما قبل واقعة بدر.

في هذه الآية يقرر الله تعالى وجوب القتال على المسلمين، كما أنّ الآية الشريفة: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا...﴾، قد اذنت للمسلمين بالقتال الناشيء من حاكمية الله تعالى على الإنسان لا حاكمية الرسول الأكرم، فكيف الحال بدعوى إلهية حكومته؟

ومن هنا يمكن القول إنّ المسلمين قد كسبوا الاذن في البداية للقتال، ثم تحول هذا الإذن إلى أمر حتمي ومفروض عليهم، ولكن الآيات الشريفة لم تبيّن لهم أين يقاتلون داخل المدينة أم خارجها؟ أو تحت قيادة من يقاتلون؟ فهذه الأُمور ذكرت بصورة إجمالية لكي يتخذ الناس أنفسهم القرارات المناسبة لذلك.

ولكن بعد انتهاء كل واقعة وغزوة نرى أن الآيات الشريفة تنطلق من موقع بيان نقاط الضعف والقوة في هذه الواقعة للمسلمين لكي يتخذوا منها دروساً للمستقبل، يقول العلّامة الطباطبائي في هذا الصدد:

«فتراه سبحانه ينزل كليات الجهاد مثلاً في آياته بدءاً مرّة «كتب عليكم القتال» ويأمر المؤمنين بها ثم يأخذ قصة بدر ثانياً ويأمرهم بما يبين فيها، ثم قصة أُحد ثم قصة أُخرى وهكذا».

وعلى أيّة حال، فما هو مورد نظرنا في هذا البحث أنّ وجوب القتال كالاذن فيه لا يدلّ على حاكمية النبي الأكرم فكيف بإثبات

إلهية هذه الحاكمية.

إنّ وجوب الجهاد والقتال مكتوب على المسلمين ولكن الآية لم تذكر من يجب أن يتولى قيادة هذه الحرب، ومن هنا فإنّ إلهية القائد وجهاده وعدمها تحتاج إلى دليل منفصل.

إشكال:

ربّما يثار هنا هذا الإشكال وهو أنّ القائد العسكري في الجهاد المقدّس لابدّ أن يكون من ناحية ا لله تعالى وهو أمر بديهي ومعلوم بحيث عندما جاءت جماعة من بني اسرائيل بعد أن أخرجهم موسى من ديارهم ومدينتهم إلى نبيٍّ لهم وقال: ﴿...ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ...﴾[1].

وهذا يدلّ على أنّ الناس في ذلك العصر يرون قيادة أمر الجهاد بيد نبيّهم وهذا المفهوم موجود في أذهان جميع المؤمنين، وهو أنّ الحرب والجهاد المقدس يجب أن يكون باذن النبي أو الولي، وهذا المعنى يشير إلى أنّ النبي له شأن الحكومة وأنّ حكومته إلهية، وفي الآيات اللاحقة نرى كلاماً عن شرب الماء وعدمه، بمجرّد نهي القائد الشرعي يكون شرب الماء المباح حراماً وعليه فالأحكام الصادرة من قبل القيادة الشرعية تعتبر أحكاماً إلهية والأوامر الصادرة من القائد تكون لها قداسة خاصة وتقترن بالحرمة والحليّة أيضاً.

الجواب: بالنسبة إلى أنّ الأنبياء جمعوا بين الوحي الإلهي والعقل

١ ـ سورة البقرة، الآية ٢٤٦.

الكامل والذكاء القوي فأمر لا شك فيه، وكذلك ما وقع من نجاة موسى وبني اسرائيل من ظلم الفراعنة بواسطة الوحي الإلهي والتدابير التي اتخذها موسى في هذه العملية فأيضاً لا شك البحث فيها، ولهذا السبب كانت لموسى مكانة خاصة في بني اسرائيل وكان الناس يرونه رجلاً صاحب كفاية وحنكة ودراية بالأُمور، وهكذا بالنسبة للأنبياء بعده فإنّهم مضافاً إلى تمتعهم بمقام الوحي الإلهي والذكاء الفطري والحنكة العملية، فإنّهم يتمتعون بنفوذ قوي ومكانة خاصة بين الناس.

وعليه فمن الممكن أن يكون طلب بني اسرائيل تعيين نائب للنبي لقيادة الجيش لهذه الجهة، وهي أنّ النائب أو الحاكم المنصوب من قبل النبي سيحظى بقبول الناس أكثر وبالتالي سيحقق في نفوسهم الطاعة والاذعان لأوامره بصورة أفضل. ومن هنا فإنّ طلبهم ملكاً عليهم من النبي لعله لهذه الجهة وهي أنّ الناس كانوا يرومون من الاستفادة من نفوذ كلمة الأنبياء في قلوب الناس في صدد جمع المقاتلين بصورة أكبر حول هذا القائد العسكري، ومع وجود هذا الاحتمال يبطل الاستدلال بهذه الآية على المطلوب «إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال».

ومن خلال قراءة في مضمون هذه الآية الشريفة تتضح هذه الحقيقة وهي أنّ حكم القتال والجهاد لم يكتب عليهم بعد لأنّ نبيّهم قال لهم: ﴿... هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا...﴾[1].

١ ـ سورة البقرة، الآية ٢٤٦.

وعليه يمكن القول في مقام الجواب عن هذا الإشكال بالنقض، وهو كما أنّ الجهاد لم يكن واجباً عليهم وكانوا بدورهم يطلبون القتال والجهاد وكذلك لم يكن القائد الإلهي ضرورياً لهم ولكنّهم طلبوا ذلك بأنفسهم.

مضافاً إلى أنّ نصب ملك أو نائب من قبل النبي لا يدلّ على إلهيّة حكومة ذلك الملك أو النائب. فالكثير من الأشخاص الذين بعثهم النبي الأكرم إلى المدن والبلدان المختلفة لم يدعِ أحد منهم أنّه مرسل من قبل الله تعالى، وإن كان بصورة غير مباشرة ومع الواسطة.

نعم، نلاحظ هذه الحقيقة في عصر خلفاء بني أُمية وبني العباس الذين كانوا يرومون لإخضاع الناس لسلطانهم حيث ادّعوا لأنفسهم في البداية أنّهم خلفاء رسول الله ثم رأوا أنّ هذا الادعاء لا يكفي لشدِّ أركان سلطانهم وتحكيم سيطرتهم على الناس ولا يرضي طموحهم من حبّ الجاه في نفوسهم، إدّعوا أخيراً أنّهم خلفاء الله، وحتى عندما رأوا أنّ هذا الأمر لا يكاد يرضي طموحهم ويشبع غريزتهم في العلو والتفوق، تحركوا من موقع المقارنة بين خليفة الله ورسول الله، وقالوا: إنّ من المعلوم أنّ خليفة الشخص له مكانة ومنزلة أعلى من سفيره ورسوله، فمقام الخليفة أعلى من مقام النبوة والرسالة.

هذه البحوث كانت متداولة في عصر الخلفاء الأُمويين والعباسيين الذين كانوا يصرحون «الملك عقيم» أنّه مادام اسم «محمد» يرفع يومياً على الأذان فإننا لا يمكننا الجلوس مكتوفي الأيدي بل لابدّ من أن نتحرك على مستوى استغلال جهل الناس

واستثمار أدوات الدين في طريق تكريس سلطاننا ومُلكنا على الناس.

وأمّا مسألة النهي عن شرب ماء النهر، فهو بدوره أمر طبيعي فيحكي عن معرفة جيدة للقائد بأوضاع المقاتلين وظروف المعركة، فعندما يقطع الإنسان مسافة طويلة ويشعر بالتعب من جراء ذلك، فإنّ شرب الكثير يتسبب في ضعف عزيمته وتثبيت حركته وفعّاليته، ولهذا السبب أمر ذلك القائد أتباعه بعدم شرب الماء إلّا قليلاً، فالأشخاص الذين لم يطيعوا هذا الأمر وشربوا من الماء أصابهم الضعف ولم يتمكنوا من اللحاق بالجيش وتوقفوا عن المسير، وبديهي أنّ الأوامر الطبية والصحية ليست مقدّسة، وإن كان العمل على خلافها يورث الإنسان الضرر والوقوع في دوامة المشاكل والصعوبات.

وبعبارة أُخرى: إنّ ذنب أُولئك الجنود أنّهم بشربهم الماء الكثير أدّىٰ إلى ضعف القدرة القتالية لديهم. وعلى هذا الأساس ارتكبوا معصية في هذا السبيل، تتمثل في أنّهم ساهموا في اضعاف قدرتهم القتالية، فلو فرضنا أنّهم لم يشربوا الماء ولكنّهم امتنعوا من القتال بدوافع نفسانية فإنّهم سيرتكبون هذه المعصية أيضاً، ولو أنّهم شربوا بدل الماء خمراً ولم يتحركوا نحو القتال والجهاد، فإنّهم يرتكبون معصيتين، ولو فرض وجود أشخاص من النوادر بحيث إنّهم مع شربهم الماء إلّا أنّ الماء لا يؤثر في عزمهم ومقدرتهم القتالية وتوجهوا إلى القتال والجهاد في نفس الوقت، فإنّهم لا يتجهون بذلك

معصية. وعليه فإنّ حكم القائد لم يحرم ما كان حلالاً في الشرع الإلهي بل إنّ القائد تقدم لهم بارشادهم إلى هذه الحقيقة، وهي أنّ شرب الماء الكثير يسلب من الإنسان المقدرة القتالية.

والخلاصة أنّ حاكمية النبي الأكرم وتشكيله للحكومة ممّا لا يقبل النقاش، وكذلك نعتقد أنّ هذا المقام اقترن بمقام النبوة والرسالة أيضاً، ولكن هل أنّ كون الرسول حاكماً هو أمر صادر من قبل الله تعالى أو أنّ الناس منحوه هذا المقام، فهو مورد البحث في هذه المقالة، وقد ذكرنا لحد الآن بعض الشبهات بالنسبة لكون هذه الحاكمية إلهية وناقشنا في بعض الأدلة التي أُقيمت على إلهية هذه الحكومة والزعامة الدنيوية والزمانية.

٧ ـ غزوة أُحد وقيادة النبي الأكرم

الواقعة الأُخرى التي عاشها المسلمون في صدر الإسلام هي «غزوة أُحد»، حيث تحرك المشركون بعد سنة واحدة من معركة بدر للانتقام لقتالهم وجبران هزيمتهم، وانطلقوا متجهين إلى المدينة وعندما وصلوا المنطقة بدر استمرّوا بمسيرتهم نحو المدينة وبما أنّ مكة تقع إلى جنوب المدينة فمن الطبيعي أن يصلوا إلى المدينة من جنوبها، ولكنّهم واجهوا بساتين النخيل الكثيرة وصعوبة عبورهم من خلالها، فكانوا أن اتجهوا إلى شمال المدينة ووصلوا إلى جانب جبل أُحد.

أمّا النبي الأكرم فقد عقد مجلساً استشارياً مع أصحابه وأنصاره

ليدرسوا كيفية مواجهتهم للعدو ويتخذوا التصميمات اللازمة، فأصل المواجهة مع العدو لا يحتاج إلى مشورة لأنّ العدو جاء إلى المدينة قاصداً القتال والحرب، فلا مفرّ من الحرب والقتال إذن، فعلى خلاف معركة بدر لم تكن المشورة في أصل الحرب والقتال، بل في كيفية التصدي للعدو.

في ذلك مجلس كان النبي الأكرم وعبد الله ابن أُبي يؤيدان البقاء في المدينة، ولكن طائفة من المسلمين وخاصة الشباب الذين لم يشتركوا في غزوة بدر أصروا على النبي بالخروج من المدينة لقتال المشركين

الفهرس

مقدمة ٣

فذلكة البحث: ٥

النظرية الشيعية الاولى: ٦

النظرية الثانية: ٩

١ ـ مقام الولاية العامة: ٩

٢ ـ مقام الإمامة في الدين والشريعة: ١٠

٣ ـ مقام الخلافة والزعامة الدنيوية: ١٠

أولها: «مرتبة النبوة» ١١

ثانيها: «مرتبة الإنسان الكامل» ١١

ثالثها: «مرتبة الحكومة» ١١

رابعها: «مرتبة البشرية» ١١

اسئلة وعلامات استفهام: ١٧

أولاً: السقيفة بدأت من الانصار: ١٧

ثانياً: تهاون الإمام علي عليه السلام باستلام مقاليد الخلافة: ٢٢

ثالثاً: ما الغاية من نصب الإمام علي عليه السلام خليفة؟ ٢٦

رابعاً: رفض الإمام علي عليه السلام للخلافة!! ٢٩

خامساً: الأئمة عليهم السلام يرفضون تولي الخلافة ! ٣٠

سادساً: هل أنّ نصب الخليفة من حقوق الله او حقوق الناس؟ ٤٠

سابعاً: عدم وجود نظرية قرآنية للخلافة ٥١

ثامناً: عدم دلالة حديث الغدير على مقام الخلافة ٥٤
تاسعاً: النصوص الاخرى الدالة على الإمامة ٥٩
عاشراً: نصب الإمام علي عليه السلام للخلافة بالدليل العقلي ٦٥
المناقشة: ٦٧
الحادي عشر: أدلّة عقلية أُخرى ٧٥
الثاني عشر: تقاطع الدين والحكومة ٧٩
الثالث عشر: المناصب الدنيوية مثيرة للفتنة ٨٦
الرابع عشر: عدم البيعة للأئمة المعصومين: ٩٠
الخامس عشر: عدم حاجة الإسلام لمقام الخلافة ! ٩٢
السادس عشر: حكومة الأنبياء!! ٩٨
السابع عشر: المنزلقات الفكرية في بحث الخلافة ١١٢
الثامن عشر: مشكلة المنهج ١٢٨
اشكال مهم!! ١٣٥
مع كتاب «السلطة في الإسلام» ١٥٦
موقف الزهراء عليها السلام من الخلافة ١٧٣
مراتب الايمان: ١٩٤
١ ـ مرتبة ايمان الشعار: ١٩٤
٢ ـ ايمان الشعيرة: ١٩٧
٣ ـ ايمان الشريعة: ٢٠١
٤ ـ ايمان الشعور: ٢٠٤
٥ ـ مرتبة الفناء: ٢٠٨
حل الاختلاف بين الشيعة والسنة ٢١١
المسألة الأُولىٰ ٢١٥

المسألة الثانية ٢١٩
المسألة الثالثة ٢٣٧
المسألة الرابعة ٢٣٩
التحقيق في منشأ حكومة ولاية الفقيه ٢٥١
مقدمة ٢٥٣
من أعطى حق الحكومة للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ؟ ٢٥٦
شواهد على بشرية حاكمية النبي الأكرم ٢٦٢
١ ـ بيعة الانصار مع النبي الأكرم ٢٦٣
٢ ـ نزول حكم قال المشركين ٢٦٨
٣ ـ حصول الرسول الأكرم الاذن بالهجرة ٢٧١
٤ ـ أعمال الرسول الأكرم في المدينة ٢٧٢
٥ ـ واقعة بدر واستشارة الانصار ٢٧٦
النقطة الأساسية ٢٧٨
ملاحظة مهمّة ٢٧٩
٦ ـ الآيات النازلة في عزوة وتوهم إلهية حكمة النبي ٢٨٤
٧ ـ عزوة أُحد وقيادة النبي الأكرم ٢٩٠

من كتب المؤلف

سلسلة في معرفة النفس

١ نظريات علم النفس

٢ ـ النفس في دائرة الفكر الإسلامي

٣ ـ الإدراك لدى المسلمين

٤ ـ الإسلام والصحة النفسية

٥ ـ الله والإنسان

٦ ـ حقيقة الإنسان

سلسلة في اصول الدين

١ ـ التوحيد والشهود الواجداني

٢ ـ العدل الإلهي وحرية الإنسان

٣ ـ نظرات في الوحي والنبوة

سلسلة ثقافة إسلامية معاصرة

١ ـ خلافة الإمام علي

٢ ـ المرأة، المفاهيم والحقوق

٣ ـ نظرات في.. الحكومة والدين والمجتمع المدني

٤ ـ الدين الوجداني

٥ ـ العقل الوجداني

٦ ـ منهاج الرسل

سلسلة التفسير الموضوعي للقرآن

١ ـ سرّ الإعجاز القرآني

٢ ـ مناهج التفسير

٣ ـ خلق الإنسان في القرآن

٤ ـ قيمة الإنسان في القرآن

دورة كاملة في الفلسفة المعاصرة

١ ـ نظرية المعرفة «ابستيمولوجيا»

تطلب كتب المؤلف من مكتبة الإمام الصادق عليه السلام في قم والنجف الأشرف

(الهاتف: ٧٧٤٠٠٥٥)